جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي
Uuniversité Echahid Hamma Lakhdar–EL–Oued
كلية الحقـوق و العلوم السياسـية
Faculté de droit et de sciences politiques
قسم العلـوم السياسـية
Département de science politique

سياسات الاستثمار ودورها في توفير مناصب الشغل في الجزائر

[الجزائر في ظل الاصلاحات 1990–2016]

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسة عامة وإدارة محلية

إعـداد الطـالب :
دوش حمـزة

إشراف الأستاذ :
د.المكـي دراجي

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
د. المكي دراجي	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا وقررا
أ. عبد الحميد حامدي	أستـاذ	مناقشا

الموسم الجامعي : 2017/2016 م.

جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي

Uuniversité Echahid Hamma Lakhdar–EL–Oued

كلية الحقـوق و العلوم السياسـية

Faculté de droit et de sciences politiques

قسم العلـوم السياســية

Département de science politique

سياسات الاستثمار ودورها في توفير مناصب الشغل في الجزائر

[الجزائر في ظل الاصلاحات 1990–2016]

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسة عامة وإدارة محلية

إعــداد الطـــــالب :

دوش حمـــــزة

إشراف الأستاذ :

د.المكـــي دراجي

أعضـاء لجنة المنـــاقشة		
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
د. المكي دراجي	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا وقررا
أ. عبد الحميد حامدي	أستـــــــــاذ	مناقشا

الموسم الجامعي : 2017/2016 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اللهم إن أصبت فهو من صوابك وإن أخطأت فهو مني ومن الشيطان وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾.

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ۚ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾.

النساء الآية : 113

يقول عبد الرحيم بن علي البيسانيّ

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ :لَوِ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن،ولَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَل ،وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل ،وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ ،وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلاَءِ النُّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَرِ " .

كتاب : إعلام العابد في حكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد ،مشهور بن حسن بن سلمان

الإهـــــــــداء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ،وباليأس إذا اخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح .

اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى إلى يوم اللقاء ،إلى من احاطني برحمته الربانية وأطعمنا القدرة على تحمل عناء البحث إلى الرحمن الرحيم .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كان دعاؤهما سرُّ نجاحي ،وحنانهما بلسم جراحي ،إلى من رسمت مكانتهما الهيبة والوقار ،إلى من مد الله في عمرهما ليريا ثمارا قد حان بعد طول انتظار ...

إلى والدي الكريمين .

إلى توأم الروح ورفيقة الدرب وصاحبة القلب الطيب ،إلى من رافقني منذ أن حملت سجلاتي ،وسارت في الدرب معي خطوة بخطوة ولا تزال ترافقني ...

زوجتي الكريمة .

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم ،والسعادة في ضحكتهم ...

أبنائي الأعزاء.

وإلى جميع أفراد العائلة كل واحد باسمه.

إلى الإخوة والأخوات ،إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ،إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ،وبرفقتهم سررت ،إلى من كانوا معي في طريق النجاح والخير ،ومن افتقتهم في مرحلة من مراحل الحياة بفعل القدر ،إلى من عرفة كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم ...

أصدقائي الأوفياء.

وإلى كل من فتح هاته المذكرة.

التوقيع : دوش حمزة

شكـــر وثنـــــاء

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله ،الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا . " إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ،ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ،ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ،ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك " .

بعد هذا الجهد المكلل في هاته الدراسة نحمد الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا كما لا يسعنا إلا أن نخص باسمى عبارات الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي على ما تقدمه في تشييد هذا الصرح المعرفي وبناء المعرفة وفق الأسس العلمية ما يجعل منها قطبا علميا يفتخر به الجميع.

إنه لمن الاعترافه بالجميل أن نزفه تحية شكر وعرفان لكل من اعطانا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر الدكتور المكي دراجي الذي تفضل بالإشرافه على هذا البحث فله جزيل الشكر على المجهودات التي بذلها في إشرافه على مراحل البحث ولم يبخل علينا بتوجيهاته المثمرة التي انارت لنا الطريق للوصول إلى هاته المرحلة فله منا كل التقدير والاحترام .

إلى القائمين على مناقشة هاته المذكرة اعضاء اللجنة الموقرة لقبولها مناقشة الموضوع من ثم إثرائه من كل جوانبه ،إلى اساتذتي :عبد الفتاح حلواجي وعبد الحميد حامدي شكرا خاصا أثني به على جهودهما في رسم طريق النجاح طوال الموسمين .

لتكون بذلك وقفة الشكر الخاص إلى الأساتذة القائمين على عمادة إدارة الكلية وإدارة قسم العلوم السياسية .

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ،إلى الذين بذلوا جهودا كبيرة على مدار الموسمين مهدوا لنا بها طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتي الأفاضل كل واحد باسمه .

إلى جميع من كان عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي تقف أحيانا في طريقنا.

التوقيع : دوش حمزة

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــــــة

ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مهام جسيمة على جميع المستويات (الاقتصادية ،الاجتماعية ،...) ونظرا للإمكانيات الضعيفة أو المعدومة في تلك الفترة لرأس المال الخاص والتوجه السياسي والأيديولوجي المنطلق من الاختلاف مع الاستعمار وحلفائه ونظامه الاقتصادي الرأسمالي ،لذلك تم التأكيد على النهج الاشتراكي في رسم التحديات التنموية الملقاة على عاتق الدولة آن ذاك في استراتيجيات التنمية المختلفة اقتصادية ،اجتماعية ،... بداية من سنة 1966 ،القاعدة في ذلك اقتصاد قوي ،عدالة اجتماعية،القضاء على الفقر والبطالة ،تحقيق الرخاء والرقي الاجتماعي بناء على استراتيجيات مركزية ،قوامها مؤسسات عمومية في إطار الاستثمارات الوطنية ،تقف وراءها بالأساس عائدات النفط ،لكن الاضطرابات والتقلبات في أسعار هاته الأخيرة وفقا للأسواق العالمية جعلت منها عرضة للأزمات الداخلية .

وعلى الرغم من الجهود الاستثمارية الضخمة من سنة 1967-1977 وفي فترة المخططات التنموية إذا ما اضيفت إليها فترة المخطط الخماسي الأول1980/1985الذي بنت من خلاله الدولة مشاريع ضخمة أضفت إلى نتائج إيجابية خصوصاعلى مستوى تخفيض نسب البطالة والتي سرعان ما اهتزت بفعل الأزمة البترولية 1986 على اعتبار أن سوق العمل في الجزائر مقرون بالسياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في كل المراحل.

كل هذه الاختلالات وغيرها جعل القائمين على الاقتصاد الجزائري يقومون بإصلاحات اقتصادية الهدف منها النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من أزمة المديونية الخانقة بالتوجه إلى المؤسسات المالية الدولية في تسعينات القرن الماضي ،لتنتهج الجزائر بذلك سياسة تقشفية في فترة التعديل الهيكلي 1994-1998 اقتصرت إيجابياتها على تحسين الجوانب النقدية والمالية ،صاحبتها تغيرات ايديولوجية وإستراتيجية في ذهنية النظام ،هاته الاصلاحات الاقتصادية أدت إلى اضطراب كبير في الخريطة العامة للتشغيل في الجزائر ،ساهم في تفاقم البطالة خاصة خلال التسعينات ،حيث اضطرت المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى تسريح ما يفوق 500.000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية في هذه الفترة .

إن مرحلة تأسيس الدولة الجديدة كامتداد للثورة في تأميم المؤسسات والشركات الخاصة إلى أملاك الدولة بغية ترسيخ الاستقلال الاقتصادي للدولة والتأكيد على هوية السياسة المستقلة دون الاهتمام ببناء قطاع خاص وطني يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار الأسس والقواعد العامة لسياسة استثمارية واضحة قوامها القطاع الخاص ،اصطدم بنظام يرتكز على السوق الحرة أدخل مؤسساتها حقبة حقيقية نجم عنها ضعف الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بشكل متسارع بسبب ارتفاع عدد المسرحين في القطاع العمومي .

إن الحراك الذي شهده العالم في نهاية القرن الماضي والمتمثل بالأساس في تنامي وتيرة العولمة ،فرض على الجزائر تكثيف الجهود في مسعى الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها ،فسعت إلى إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا والتحولات التي طرأت على الساحة الدولية من خلال التدابير الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية ،تساهم بذلك في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي وإبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة وتطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللذان يعدان البنية

الأساسية لاقتصاد السوق في توفير مصادر الدخل وفرص العمل وتمتص البطالة وتحسن الدخل القومي وفق قواعد جديدة لعلاقات العمل بما يتجاوب وحركة الاستثمار وحرية المستثمرين .

وكنتيجة حتمية لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1999 عاشت خلالها الجزائر بحبوحة مالية اعتمدت من خلالها على سياسة إنفاقية توسعية بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي ودعم التشغيل من أجل مكافحة البطالة ،تجسدت هذه السياسة من خلال البرامج الاستثمارية الطموحة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 ،حيث الزيادة في معدلات النمو الناتج المحلي يترتب عنها زيادة في مستوى التشغيل من خلال خلق مشاريع استثمارية تتطلب تشغيل المزيد من اليد العاملة.

ولما كانت البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم والتي تؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ،فإنه من بين أهداف السياسة الاستثمارية بصفة عامة التشغيل الكامل ،أو بعبارة أخرى جعل معدلات البطالة في أدنى مستوياتها ،كأن تتدخل الدولة باستعمال أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الانفاق الحكومي والإيرادات العامة من خلال الزيادة في حجم الانفاق للقيام بمشاريع عامة على نطاق واسع.

أهمية الدراسة :

1. **الأهمية العلمية** : تأتي اهمية الدراسة من واقع معرفة أن موضوع الاستثمار وارتباطه بالسياسة المالية والنقدية والتشريعات القانونية ،لم تلق أهمية كبيرة من طرف الباحثين في بداية الأمر مع ما تشكله تلك السياسة من دور فاعل في كثير من البلدان في سبيل دعم الاستثمارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو ونسب التشغيل ،إذ تعد الجزائر من الدول حديثة العهد بنظام السوق الحر ،كما ان السياسة الاقتصادية الكلية لم يتم الأخذ بها فعلا إلا في منتصف التسعينات ،بأسلوب الاستثمار الذي أعطى دورا بارزا للدولة في النشاط الاقتصادي في حين كانت الجزائر تتبع أسلوب التخطيط المركزي . وقد التزمت الحكومة بالأخذ بآليات السوق في سياساتها الاقتصادية إلى جانب إدارة التنمية وفق الاستثمارات المخططة لبلوغ الأهداف المنشودة .

ولا يخفى على أحد اهمية دراسة السياسة الاستثمارية ،فهو الخيار الذي تتمسك به الدول عموما لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية ،والجزائر إحدى تلك الدول التي تسعى إلى تطوير الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار وآلياته وربطه بمجموعة من السياسات المختلفة خصوصا بعد فترة الاصلاحات بما يحقق معدلات مقنعة في التنمية الاقتصادية واستقرار اجتماعي في العمل والتشغيل وهو حق يضمنه الدستور في الأساس .

2. **الأهمية العملية** : تظهر أهمية هذا البحث من أهمية المتغيرات التي يعالجها وذلك من خلال النظرة المتزايدة لظاهرة البطالة من جهة وكذا كيفية تشجيع المشاريع الاستثمارية من خلال السياسات المختلفة من جهة أخرى فهي تبحث لـ :

- تغيير العلاقة الموجودة بين الاستثمارات العمومية للدولة ومدى تأثيرها على التوجهات العامة لسياسة التشغيل خاصة بعد المبادرات التي أطلقت من خلال التخصيصات المالية الضخمة فضلا عن الأجهزة والآليات والإجراءات التي تتماشى مع الاصلاحات الحاصلة وتدعيم التشغيل بالشكل الذي يسمح في

التكييف مع المتغيرات الحاصلة في سوق العمل المعروضة أو المطلوبة ،خصوصا إذا علمنا ان مشكلة البطالة شكلت أزمة مستعصية على الرغم من مسعى الدولة في انتهاج بعض السياسات لحلها .

- تصب أهمية هذا البحث ضمن الإطار الجديد الذي بدأ يأخذ مكانه ،والذي يرتكز في تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة الإختلالات التي أفرزتها السياسة المالية والنقدية وذلك بتشجيع الاستثمار الخاص والسعي لجلب الاستثمار الأجنبي باعتبار أن أساس المشكلة يكمن في نقص رؤوس الأموال الكافية لدعم عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- من خلال هذا البحث نعمل على إعطاء تفسير وتقييم لمرحلة هامة وحساسة من تاريخ الاقتصاد الوطني والتي شهدت نوعا من الاستقرار في ظل البحبوحة المالية بعد سنة 1999 تعتمد على سياسة إنفاقية توسعية اعتبرت الحل الوحيد الذي تمتلكه الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال الاستثمارات العمومية في دعم توجهات السياسة التشغيلية والحد من ظاهرة تفاقم البطالة.
- إبراز اسباب البطالة في الجزائر ومعرفة الاجراءات والآليات المستحدثة في إطار المشاريع الاستثمارية للحد من الظاهرة وزيادة فرص التشغيل .
- تسليط الضوء على مسيرة السياسة الاستثمارية في إطار الاصلاحات الاقتصادية والتعرف على نتائجها ومعرفة مدى مساهمتها في رفع معدلات التشغيل.

أسباب اختيار الموضوع :

1. **أسباب ذاتية** : لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابع من انشغالنا الكبير به كون أن مسالة التشغيل في الجزائر جوهرية ،وهي مشكل يبقى مطروحا على الرغم من البرامج التي سطرتها الحكومات المتعاقبة ،وهي إحدى القضايا الحساسة ترتبط بالأساس بتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي خصوصا بعد تبني الاصلاحات الاقتصادية والخروج في اريحية مالية بعد ارتفاع أسعار البترول ،لتشد هاته الأخيرة من جديد انخفاضا في اسعارها ،والمناداة بتبني سياسة استثمارية قوامها القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية إلى جانب الاستثمارات العمومية .
2. **أسباب موضوعية** : انطلاقا من التجربة الحديثة في ظل الاصلاحات الاقتصادية وما نجم عنها من تحولات شملت جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،... جعلت من موضوع السياسة الاستثمارية ودورها في تحقيق القفزة النوعية في تصحيح الاختلالات الحاصلة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك محور النقاشات التي تدور اليوم في دواليب صنع القرار والمخابر العلمية والمنابر الاعلامية ،والبرامج المختلفة للأحزاب السياسية ،حول ضرورة انتهاج سياسة طموحة في مجال الاستثمار تعمل على مزيد من الحوافز وتذليل الحواجز التي تعترض الاستثمارات من جهة ثانية لتكون بذلك أفضل بديل لتدارك معدلات التشغيل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي إلى جانب زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أدبيات الدراسة :

لقد تناولت العديد من الدراسات الجامعية سواء على مستوى الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه بالإضافة إلى الدراسات الموثوقه في المجالات العلمية والدوريات والكتب التي تناولت موضوع سياسات الاستثمار وكذا البطالة

والتشغيل ،حيث أكدت معظم هذه الدراسات على أهمية الاستثمار في خلق مناصب الشغل وفق الآليات المستحدثة ،وفي حدود سعت إطلاعنا سوف نذكر بعض منها ولا يعني ذلك أننا أحصيناها بقدر محاولتنا القريبة منها في دراستنا من أهمها نذكر:

1. دراسة لـ عبد القادر بابا : البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2003-2004 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،بعنوان (سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة) إذ حاولت هذه الدراسة تناول أثر السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في ظل التطورات العالمية خصوصا في ظل الاقتصاد الموجه والدوافع التي سرعت بعملية الاصلاح الاقتصادي والاهتمام بالسياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي وتقيم الآثار الناجمة عن ذلك.
2. دراسة لـ كريمة فرحي : البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2012-2013 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،بعنوان (أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ،تركيا ،مصر والجزائر) بحيث تشمل هذه الدراسة دولا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية متباينة ،حيث تركز على فترة 1993-2010 في تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري وتقييمها في ظل قانون ترقية الاستثمار 1993 وقانون تطوير الاستثمار الصادر في سنة 2001.
3. دراسة لـ يحياوي سمير : البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2009-2010 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر بعنوان (الاستثمار العربي البيني بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة " 1998-2008 " :دراسة حالة الجزائر ،مصر ،الأردن ،السعودية) في محاولة لمعرفة الاصلاحات التي قامت بها الدول محل المقارنة من أجل توفير مناخ مناسب للاستثمارات لتدعيم العمل العربي المشترك .
4. دراسة لـ ساعو باية : البحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2008-2009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ين يوسف بن خده ،الجزائر بعنوان (الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق) حيث ركزت الباحثة على الأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي في نظرة فيما حققت هذه السياسة للأهداف المسطرة لها .

وتختلف هاته الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تعالج موضوع السياسة الاستثمارية بالتركيز على الجزائر من ناحية ،ومن ناحية أخرى هي تقف على الأهداف الحقيقية المتوخاة من ذلك ،أي على المستويات الغير اقتصادية وبالتحديد على مستوى تحقيق الأمن الاجتماعي ونخص بالذكر تحقيق الشغل لجميع فئات المجتمع في صورة بديلة لا ترتكز على الاقتصاد الريعي ،مركزين على فترة ما بعد الاصلاحات 1990-2016 وتقييمها في ظل قوانين ترقية الاستثمار.

تختلف الأوضاع من دولة إلى أخرى كل حسب ظروفها ،من ثم لا يمكن أن تقدم دراسة يمكن تعميمها على كل الأنظمة ،وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة على الجزائر بحيث تغطي مجمل انشطة وفروع الاقتصاد الجزائري

في مجال السياسة الاستثمارية ودورها في توفير مناصب الشغل ،على أن تمر هاته الدراسة بتطورات السياسة الاستثمارية مع التركيز على فترة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية 1990-2016.

إشكالية البحث :

في إطار ما تم تحقيقه في ظل السياسة الاستثمارية وبرامجها الطموحة في تحقيق نسب التشغيل تكمن المشكلة المحورية لمعالجة هذا الموضوع :

ما مدى تأثير السياسة الاستثمارية على التشغيل في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

من هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات الاقتصادية ؟
- ما هي أهم الأسس والمحددات التشريعية والآليات والبرامج الداعمة للسياسة الاستثمارية ؟
- ما مدى تأثير التوسع في الإنفاق العام الذي ولده برنامج الاستثمار في إطار الإنعاش الاقتصادي على معدلات التشغيل ؟
- هل استطاعة الحكومة الجزائرية عبر برامجها ومخططاتها التنموية تحقيق أهداف السياسة التشغيلية ؟

فرضيات البحث :

يمكن إيجاز أهم الفروض التي تم الاستناد عليها فيما يلي :

- يرتبط الاقتصاد الجزائري بالتطورات التي تحدث على مستوى قطاع المحروقات .
- عرفت الجزائر انتعاشا تنظيميا وتشريعيا بهدف دعم المشروعات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في إطار الاصلاحات الاقتصادية.
- تؤثر سياسة التوسع في الانفاق الذي ولدته البرامج الاستثمارية (2001-2014) على معدلات التشغيل والبطالة.
- تتمثل الاجراءات والآليات المتخذة في إطار السياسة الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية والمالية سواء المعتمدة من طرف الدولة أو على المبادرات الذاتية لتحقيق قفزة اقتصادية واستقرار الأوضاع الاجتماعية.

المنهج المستخدم :

تحقيقا لأهداف هذا البحث وللإشكالية المطروحة فيه تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يتناسب والدراسة ،عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بسياسات الاستثمار والتشغيل ،المطعم بالتحليل والاستقراء معتمدين في ذلك على البيانات والإحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية ،بالإضافة للاستعانة بالتقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية فضلا على القوانين والكتب والمراجع العلمية ذات الصلة بالموضوع ، مستعينين في ذلك بالمدخل القانوني والمؤسسي ،للوصول إلى تحليل واقع القوى العاملة بالجزائر المشتغلة والغير مشتغلة بالإضافة إلى تطورات البطالة والتشغيل في الجزائر في ظل السياسات الاستثمارية المختلفة عبر الحقب

الزمنية مركزين في ذلك على فترة الاصلاحات بتحليل مختلف الجداول والإحصائيات بغرض الوصول إلى تفعيل الاستثمار وديناميكيته لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وترقية التشغيل.

خطة الدراسة :

من خلال هذه الدراسة والتي تهدف الى إثراء وتحليل المشكلة البحثية في إطارها محاولين المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان من خلال ثلاث فصول كالتالي :

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري لسياسة الاستثمار والتشغيل،تطرقنا من خلاله إلى ماهية الاستثمار وسياساته في تحديد جملة من المفاهيم ارتبطت بالتعريف والعناصر والأهداف والأهمية والمحددات والأنواع وكذا الشأن بالنسبة للبطالة والتشغيل وسياساتها محاولين ربط الإطار المفاهيمي بموضوع سياسات الاصلاح الاقتصادي وما يشهده العالم من حركية واسعة في إطار توجه عولمي طغت عليه التحولات الاقتصادية .

الفصل الثاني : وقد جاء تحت عنوان واقع سياسات الاستثمار وتأثيرها على التشغيل في الجزائر ،نقف فيها على مسار السياسة العامة للاستثمار من خلال سماتها الأساسية وأطرها التشريعية وآلياتها التنفيذية مبرزين في ذلك مؤشراتها الإيجابية ومعيقاتها الرئيسية . لنركز في طرحنا على تقسيم المراحل إلى ثلاث فترات استنادا إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات منطلقين من مرحلة المخططات التنموية إلى مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتحول الى اقتصاد السوق ،لنقف بذلك على مرحلة ما بعد الاصلاحات وزيادة الايرادات في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي .

الفصل الثالث : أخذ الفصل الأخير والثالث عنوان الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التشغيل في الجزائر ،نوضح بها مسارها وتطورها بعد إحداث العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى ترقية وتنمية مجالات الاستثمار في هذا الإطار لنبرز بذلك أهمية الآليات المستحدثة في إطار تدعيم المبادرات الذاتية كأحد الركائز الأساسية المعتمدة في تطوير الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل وتقييم دورها والتحديات الأساسية التي تنتظرها لنسلط بذلك الضوء على أهم المراحل التي مرت بها السياسة الاستثمارية وتقييم حصيلتها وفق ما تصرح به الجهات المسؤولة عن إدارتها .

وتنتهي الدراسة باستخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها وأهم المقترحات الأساسية ،لنقف على آفاق هاته الدراسة ومواكبتها للمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

صعوبات البحث :

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات الي تقف عادة أمام اي باحث أهمها :

- شح المعلومات الحديثة ذات الصلة بالموضوع ،وصعوبة الحصول عليها نظرا لحركية الموضوع وحساسيته.
- تباين البيانات الاحصائية واختلافها في بعض الأحيان من مصدر الى آخر .
- نظرا لأهمية الموضوع فإنه يتطلب وقت أكبر ونفس اطول من أجل الوصول إلى نتائج اكثر تعميم لاستخدامها في دواليب القرار والمخابر العلمية.

الفصـــــــل الأول:

الإطار النظري لسياسة الاستثمار والتشغيل

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الاستثمار والتشغيل .

تمهيد :

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار كمتغير اقتصادي ،من خلال الدور الذي يؤديه والتطور الذي يشهده لا سيما وارتباطه المباشر بمتغيرات أساسية تتعلق بالادخار والدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل والنمو والتنمية الاقتصادية .

مما يجدر بنا تناول بعض الجوانب الهامة لعنصر الاستثمار وسياساته كأحد الرهانات الكبرى التي جندت لها كل الموارد المالية والبشرية لتحقيق الهدف .

فالسياسة الاستثمارية ليست بالعملية السهلة أو التقليدية بل تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل ونفقات طائلة واستراتيجيات متنوعة ولن يتحقق ذلك إلا بإتباع البرامج والخطط المناسبة في ظل العزيمة والإصرار لتحقيق الأهداف المرجوة .

ولما كانت اشكالية التشغيل من بين الصعوبات التي واجهتها الجزائر ،جعلت من سوق العمل محط اهتمام مختلف المنظرين ،حتى اصبح موضوعا يفرض نفسه بشكل ملح أمام صانعي القرار والمؤسسات والهيئات المختلفة والمفكرين والباحثين ،وذلك بالنظر إلى خطورة ظاهرة البطالة ،من حيث التمييز بين أنواعها مما يساهم في قياسها وعلاجها وإتباع سياسة محكمة قوامها العرض والطلب على العمل .

فهي ظاهرة توحي بوجود خلل في النشاط الاقتصادي ،من حيث الهدف ،إذ أن ذلك يكمن في تحقيق الرفاهية المادية للإنسان . ومن هذا المنطلق يحظى موضوع التشغيل من خلال تشجيع الاستثمار أهمية كبيرة من قبل الحكومة على غرار باقي الحكومات الأخرى .

لهذا سيتمحور نقاش هذا الفصل على :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسياسة الاستثمار .
المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للتشغيل والبطالة.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسياسة الاستثمار.

لقد أصبح لموضوع سياسة الاستثمار مكانة مهمّة وأساسية في الدراسات المختلفة "الاقتصادية ،المالية ، المصرفية ،الإدارية، ... " التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة والتي تبعتها تطورات مماثلة في دراسة الاستثمار ومجالاته ،حيث حضي باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي الذي يعد المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية نظرا لتأثيره على النشاط الاقتصادي في المستقبل.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وسياسته.

من ثم سنعمل على تحديد تعريف الاستثمار قبل الوقوف على مفهوم سياسة الاستثمار.

الفـــــرع الأول : تعريف الاستثمار The definition of investment

لقد تعددت واختلفت التعاريف حول الاستثمار ،كل كاتب يبني تعريفه وفق اختصاصه وطبيعة دراسته :

الاستثمار لغـة :الأصل في كلمة الاستثمار من الفعل (ثمر) وتعني نتج وتولّد أو نمى وكثُر ،فنقول مثلا : ثمر الشجر وأثمر إذا أظهر ثمره ونتج . ونقول ثمر المال إذا نماه وكثره ،وتطلق على حمل الشجر وعلى الولد (ثمرة القلب) .[1]

يتضح أن المقصود بالاستثمار هو توظيف المال وتنميته بقصد الحصول على عائد منه أي تفيده أو تثميره.[2]

الاستثمار في القرآن والسنة النبوية الشريفة:

لم ترد في القرآن لفضة الاستثمار وإنما جاءت على لفظ ثمر ومشتقاتها ،وقد اختلف معناها ومدلولها وفقا لتوظيفها ،من ذلك ما جاء في صورة الأنعام في قوله تعالى:((وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ))[3] ،((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) .[4]

أيضا ورد الكثير من الأحاديث في السنة النبوية منها ما رواه حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال : ((من باع دارا ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها)) .

---

[1] –الإمام بن منظور ،**لسان العرب** . بيروت : دار صادر ،1965 ،ص 503–504.

[2] –فاضل محمد العبيدي ،**البيئة الاستثمارية** . عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2012 ،ص 15.

[3] –سورة الأنعام ، الآية :99.

[4] – سورة الأنعام ، الآية :141

هاته الأمثلة والتي تعني تشغيل المال أو استغلاله لإنتاج عائد ،وكذا تداول الأموال واستثمارها حتى لا تتعطل وظيفتها ويكون للاقتصاد قوة وقدرة على التجديد والاستمرار.[1]

مفهوم الاستثمار لدى المؤسسات الدولية:

عرّفت **هيئة الأمم المتحدة** الاستثمار على أنه " إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليه التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ،ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل على حيازة المستندات أو أي شكل آخر من الموجودات المالية " .[2]

تعريف **صندوق النقد الدولي** " الطلب على أموال الإنتاج أو الفرق بين الدخل المتاح والطلب على الاستهلاك"[3]

من خلال ذلك كله يمكن أن نقول أن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق الربح أو الدخل ،والمال يكون عموما على شكل مادي كالأراضي ... أو غير مادي كشراء الأسهم والسندات ... من ذلك يمكن أن نحدد المفاهيم المختلفة للاستثمار كما يلي:

1) –المفهوم المحاسبي للاستثمار:

حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (PCN) هو كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية (خدمة)أو مادية متحصل عليها ،ومنتجة من طرف المؤسسة ،وهو موجه للبقاء مدّة طويلة ومستمرة في المؤسسة.[4]

ومنه يمكن اعتبار الاستثمار كل الأملاك والقيم الدائمة المادية والمعنوية التي تتحصل عليها المؤسسة بصفة دائمة وبالتالي في هاته الحالة لا تدخل الممتلكات الموجودة بصفة مؤقتة كالبضائع والمنتجات

2) –المفهوم الاقتصـــادي:

ويتحدد حسب مفهوم المسير " فيعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معيّنة ،حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.[5]

3) –المفهوم المـــالي للاستثمار:

هو استثمـــار الأمـــوال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء

---

[1] –مقدم ليلى ،طعيبة محمد سمير ،"معايير اتخاذ قرار الاستثمار من منظور الاقتصاد الاسلامي " . مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول "الاقتصاد الاسلامي : الواقع ورهانات المستقبل " المنظم من قبل جامعة غرداية ،الجزائر ،23–24 فبراير 2011 ،ص 04.

[2]–United Nation ," concept & Definition of Capital for Nation Statistical ". paper N 03 , 1963 , p 07 .

[3] – الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية ,منشورات صندوق النقد الدولي ،. 1990 ،ص 38 .

[4] –بابا عبد القادر ، " سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2003–2004 ،ص 4 .

[5] –نفس المرجع ،ص 35.

هذه الأصول عائدا في المستقبل. [1]

وفي الإدارة المالية ينظر إليه على أساس توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية " توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء سندات أسهم في سوق الأوراق المالية ". [2]

الفرع الثاني : تعريف سياسة الاستثمار

من خلال تحديد مفهوم الاستثمار نقول أن أحسن المصطلحات والشعارات دائما لا تعني شيئا ،إذا لم تؤكد الممارسة مصداقيتها.

وعليه فإن وضوح وصياغة المفاهيم وإيجاد أشكالها التطبيقية على الأرض يحتل أهمية كبيرة على المستوى المعرفي والسياسي على النحو الصحيح خصوصا في المجال الاقتصادي.

ومن ثم يقف على دور الدولة بعيدا عن العفوية في فعل القوانين والسير إلى الأمام بعيدا عن التشوهات وزيادة دورها في عملية التسيير الواعي ،مما ينعكس إيجابا على وتيرة النمو والتحكم في الموارد والإمكانيات المتاحة وما يتطلبه ذلك من تحكم في الأسعار والضرائب وإزالة الفساد وتحقيق الاستثمار. [3]

فسياسات الاستثمار إذا هي الأداة المرنة التي يمكن من خلالها إيصال التحديات السياسية الهامة التي تواجهها البلدان في السعي لتحقيق التنمية .فالغرض الأساسي هو تشجيع صانعي السياسات لطرح الأسئلة المناسبة حول الاقتصاد ومؤسساتها وتحديد الأولويات لوضع السياسات وتطويرها وتقييم التقدم المحرز . من خلال تعزيز عملية مدروسة لصياغة السياسات وتنفيذها على جميع مستويات الحكومة كجزء من استراتيجياتها الإنمائية الوطنية ،وتقديم قضايا للنظر فيها من قبل الحكومة المهتمة في خلق بيئة جاذبة لكافة المستثمرين وتعزيز الفوائد الإنمائية للاستثمار في المجتمع. [4]

فسياسة الاستثمار إذا هي : بيان يحدد الأهداف العامة للاستثمار ويصف الاستراتيجيات التي سيتم استخدامها لتحقيق الأهداف ويحتوي معلومات محددة حول موضوعات مختلفة كالمخاطر والإمكانيات والسّيولة ، والقواعد القانونية، ...

ومنه يمكن أن نقول أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة. [5]

---

[1] –أحمد فوزي الحصري ،**الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2017 ،ص 91.

[2] –فاضل محمد العبيدي ،المرجع السابق .

[3] –محمد جابر نجلاء ،**علم الاقتصاد السياسي** . عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ،2014 ،ص 169–190.

[4] -ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT ." policy Frame Work for investment " . 2006 , pp.07-08.

[5] –عبد الحميد عبد المطلب ،**سلسلة الدراسات الاقتصادية :السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . القاهرة ،مجموعة النيل العربية ،2003 ،ص 80 .

هاته الأنشطة التي تتعلق بالأساس بـ :سياسة الاستثمار ،تسهيل وتشجيع الاستثمار ،السياسة التجارية ،سياسة المنافسة ،السياسة الضريبية ،حوكمة الشركات ،سياسة تشجيع ممارسة الأعمال التجارية ،تطوير الموارد البشرية ،تنمية البنية التحتية والقطاع المالي ،الجودة التنظيمية والنزاهة في القطاع العام.

فسياسة الاستثمار تؤثر بشكل مباشر على قرارات جميع المستثمرين ،سواء كانت محلية أو أجنبية، ... فحماية الملكية وعدم التمييز هي مبادئ السياسة الاستثمارية التي تدعم الجهود المبذولة لخلق بيئة استثمارية سليمة للجميع ،وعليه يقف الأمر على مجموعة من التساؤلات تتعلّق بالسياسة العامة:

- ✓ مالخطوات التي اتخذتها الحكومة لضمان القوانين والأنظمة التي تتعامل مع الاستثمار والمستثمرين؟
- ✓ مالخطوات التي اتخذتها الحكومة للتأمين الفعال لتسجيل ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية؟
- ✓ إلى أي مدى توفر الحكومة القوانين والسياسات والإستراتيجيات والبرامج التي تحمي الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار والابتكار من قبل الشركات المحلية والأجنبية؟
- ✓ ما هي النظم البديلة لتسوية المنازعات؟
- ✓ ما مدى التزام الحكومة بالقوانين واللوائح والاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار؟
- ✓ هل تخضع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار لمبدأ عدم التمييز؟
- ✓ ما هي التدابير المتبعة لضمان الامتثال الفعال لاتفاقيات الاستثمار الدولي؟
- ✓ هل اتبعت الحكومة آليات التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؟

فالأمر يتعلق هنا بين مختلف مجالات السياسة العامة وبيئة الاستثمار.[1]

فالسياسة العامة للاستثمار هي مذكرة صانعي السياسات من خلال سلسلة من الخطوات في تحديد الأولويات القومية لسياسات الاستثمار والتقنية والقيود والمعوقات الخطيرة التي قد تمنع تحقيقها من خلال الممارسة الاستشارية التي تتفاعل مع المكونات الأخرى للإستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتختلف هذه العملية من بلد إلى آخر لعدّة أسباب كالمعلومات والمعيقات ،واختلاف رجال المصالح على أولويات سياسة الاستثمار والتقنية في القطاعات المختلفة ...[2]

ويمكن تحديد مفهوم السياسة العامة للاستثمار وخطوات تحديدها وتطويرها من خلال الشكل التالي :

[1] -ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT. Op.cit ,P13.

[2] – مشتاق هـ خان ، " الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية –مذكرات توجيهية في السياسات :سياسات الاستثمار والتقنية " . منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) ،الأمم المتحدة ،2007 ,ص 05.

الشكل 01 : خطوات تطوير سياسة الاستثمار والتقنية الوطنية

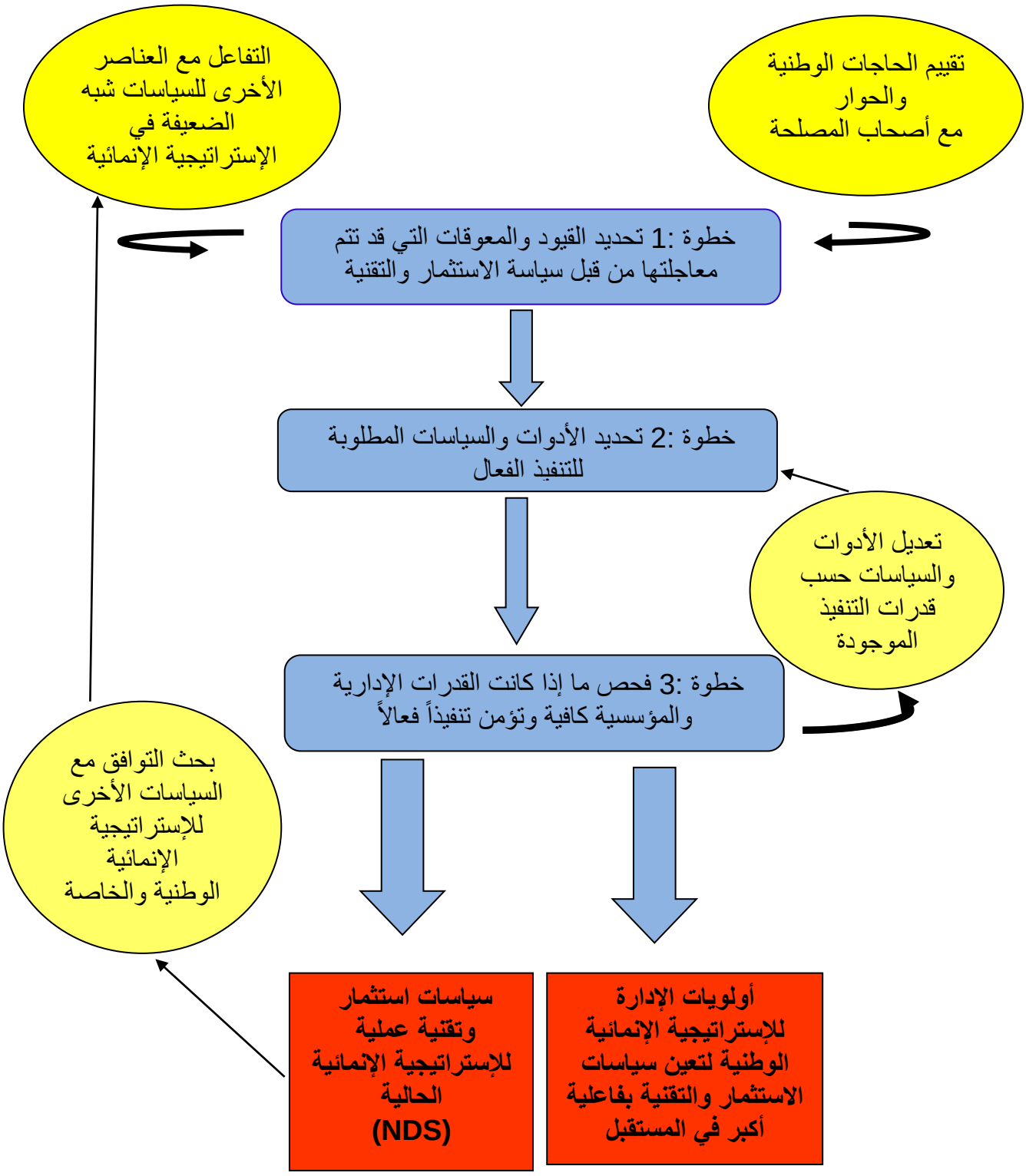

المصدر : مشتاق هـ خان ،مرجع سابق ،ص 07 .

المطلب الثاني : أهمية وأهداف السياسة الاستثمارية وعلاقتها بمعايير التقييم.

يعطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى الدور الكبير في الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية.

الفـــــرع الأول : أهمية الاستثمـــــــار.

إنّ الاستثمار لـه أهميـة كبيرة فـي الحياة الاقتصادية للمجتمع وإذا أردنا أن تظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة نذكر: [1]

1. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية على اعتبار أنه يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة .
2. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة ومتطورة .
3. مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة ، وماله من انعكاسات على حياة الأفراد ومستقبلهم .
4. مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلّب إقامة بناء أو شق طرق أو إقامة جسر، ...الخ
5. يساهم في الأمن الاقتصادي للمجتمع من خلال قيام المشروعات الاستثمارية .
6. يساهم في دعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لتقوم باستخدام هاته الأخيرة وفق مقتضيات المصلحة العامة .
7. مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة ومساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد.

فللاستثمار دور وأهمية كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي وذلك يرجع إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل .

وحسب **بوسري Bussery و شارتوا charois** فإن أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ،فهو المحرك الرئيسي للنمو،ذو بعد مستقبلي ومنفعة شبه دائمة. ومن جهة أخرى أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. إضافة إلى ذلك ما يفرضه في ظلّ المنافسة من تميّز وإبداع لضمان البقاء.

وبذلك نجد أن الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية حيث يعتبر سرّ وجودها وعامل تطوّها واستمرارها ، هذا على المستوى الوحدوي كما انه يعتبر عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.[2]

من خلال ذلك يتضح أن الاستثمار عامل رئيسي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية ،وفي كميته ،

---

[1] –شموط مروان ،كنجو عبدو كنجو ،**أسس الاستثمار** . القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد ،2008 ،ص 10–11.

[2] –بن رجم محمد خميسي ،"الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية " . مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل جامعة محمد الشريف مساعديه ،سوق اهراس ،27–2012/11/28 .

وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى . من خلال القدرة على جذب الاستثمارات المالية من جهة وعلى الحوافز والتسهيلات التي تؤثر على أصحاب المال في قراراتهم الايجابية وفق ما يخدم الاقتصاديات المحلية.

الفـــرع الثـــاني : أهداف الاستثمار وسياساته.

من المهم أن نميّز بداية بين ما هو استثمار عام تقوم به الحكومة وبين ما هو خاص يقوم به الأفراد المستثمرين في القطاع الخاص.

فالأفراد والمؤسسات تسعى إلى الحصول على العائد المتوقع (الربح) فضلا عل تنمية الثروة لتأمين إشباع الحاجات وتوفير السيولة ،فالمستثمر يسعى لتحقيق الدخل المستقبلي والمحافظة على قيمة الثروة بمرور الزمن من جراء ارتفاع الأسعار أو تقلبها. [1]

أي بمعنى المحافظة على رأس المال وتحقيق أقصى عائد ممكن،وكذا ضمان تحقيق السيولة اللازمة ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 02 : مخطط تمثيلي يوضح أهداف الاستثمار

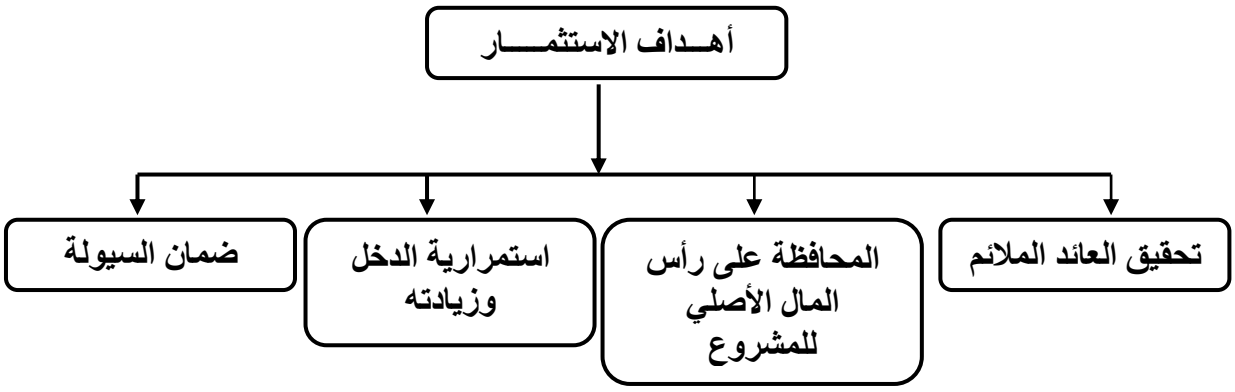

المرجع : فاظل محمد العبيدي ،مرجع سابق ،ص 16.

أما فيما يخص الاستثمار العام نذكر بعض الأهداف مثل:[2]

1. تقديم خدمة معينة للجمهور.
2. تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية .
3. مكافحة البطالة.
4. محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
5. تحسين وضع ميزانية المدفوعات.

[1] –محمد العبيدي فاظل ،مرجع سابق ،ص 06.

[2] –شموط مروان ،كنجو عبدو كنجو ،مرجع سابق ،ص 12 – 16.

أما عن أهداف السياسة الاستثمار يمكن أن نلخصها فيما يلي: [1]

- المحافظة على الاستثمارات القائمة وحمايتها :فأدوات الإنتاج المتاحة أو المستغلة هي معيار تقاس به الطاقة الإنتاجية لأي دولة وهي الآلية التي توفر جميع الاحتياجات.
- تطوير القدرات الإنتاجية للوطن :نظرا لتطور احتياجات المجتمع من سلع وخدمات كمّا ونوعا.
- إحداث فائض في الإنتاج : بهدف التصدير والحصول على العملات الصعبة وبناء علاقة تجارية دولية متكافئة.
- خلق مناصب الشغل وتخفيض البطالة :الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية البحث عن التشغيل الكامل ،من خلال الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.
- توفير البنى القاعدية الضرورية للنشاط الاقتصادي :لا يمكن للنشاط الاقتصادي المعاصر الاستغناء عن الهياكل و البنى التحتية الضرورية كشقِّ الطرق ،بناء الجسور ،المطارات ،الموانئ، ... فهي أحد الاهتمامات الأساسية لأي سياسة اقتصادية.
- توفير البنى القاعدية الضرورية لرفاهية أفراد المجتمع : والتي تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة برفع مردودية اليد العاملة كالمرافق الصحية ،والتعليم ،والتكوين ،والترفيه،...

ويمكن أن نجملها أيضا وفق ما يضعه **آدم مهدي أحمد** في:[2]

1) أهداف اقتصادية : وتتعلّق بـ : " بزيادة الإنتاج السلعي والخدمي ،زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص توظيف اليد العاملة ،تعظيم الربح ،القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية ،القدرة على إتاحة السلع والخدمات ،تعميق التصنيع المحلي ،تقوية بنيان الاقتصاد الوطني " .

2) الأهداف التكنولوجية : وتتعلق بـ :"تطوير تكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية ،الاستفادة من تطوير أساليب الإنتاج والتكنولوجيا التي تم استيرادها من الخارج ،المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد ،اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجيدة " .

3) الأهداف الاجتماعية : وتتعلق بتطوير الهياكل والقيم ونسق العادات والتقاليد والقضاء على السلوكيات الضّارة وتحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين جميع المناطق ،والقضاء على كافة أشكال البطالة ،وعلى بؤر الفساد ،وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ،وإرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل من خلال المشروع الاستثماري.

4) الأهداف السياسية للمشروع : وتتعلق بتعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع المنظمات والدول الأخرى وكذا إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعزيز الاستقلال الوطني وتعزيز المكانة الدولية ،وكذا تعزيز سلوكيات الأفراد من خلال انتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة تؤكد أمن الوطن وكذا تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة .

[1] –أحمد فوزي الحصري ،مرجع سابق ،ص 110.

[2] –بن رجم محمد خميسي ،المرجع السابق.

الفـرع الثالث : العلاقة بين أهداف السياسة الاستثمارية ومعايير التقييم على المستوى القومي.

ويمكن ذلك من خلال تطبيق ثلاث معايير:[1]

1. معيار القيمة المضافة : أي مدى مساهمة المشروع في تحقيق إضافة هامة إلى الدخل القومي ،ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره الافتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في المجتمع عبر تلك السنوات .
2. معيار التوظيف : ويهتم بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع ،كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي يوظفه المشروع ولذلك فإنه يتطلب توفير عدد من البيانات لتطبيق هذا المعيار .
   - العدد الإجمالي للعاملين في المشروع .
   - عدد العمالة الوطنية في المشروع .
   - عدد العمالة الأجنبية في المشروع .
   - إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع العام .
3. معيار دعم ميزان المدفوعات : ويقيس أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات ،ومدى مساهمته في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ،فإذا كانت النتيجة سلبية فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات والعكس صحيح .

ويلاحظ أنه في هذا المجال إن هذا المعيار قد يطبق بصورة جزئية في الدول التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري الذي يسبب اختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات .

المطلب الثـــــالث : الخصائص الأساسية وأنواع سياسات الاستثمار

الفـــــرع الأول : الخصائص الأساسية للاستثمار.

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص يمكن حصرها في الآتي :

- الاستثمار عملية اقتصادية :فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية .
- يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية ،المالية ،البشرية والمعلوماتية. واعتمادا على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ،ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع.[2]

أي بمعنى أن تكاليف الاستثمار هي : كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار وتشمل كل المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري وتنقسم إلى :

[1] –عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 186 – 190.

[2] –شموط مروان ،كنجو عبدو كنجو، مرجع سابق ،ص 18.

- التكاليف الاستثمارية : كل المصاريف اللازمة من بداية المشروع إلى نهايته ،كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من " أراضي –معدات –مباني –آلات ،بالإضافة إلى تكاليف الدراسة والتصاميم والرسوم الهندسية ،... "
- تكاليف التشغيل : وتندرج في المرحلة الثانية للاستثمار ،أي مرحلة التشغيل . ومن جملة هذه التكاليف نجد : النقل ،التأمين ،مصاريف المستخدمين والأجور ،مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...
- التدفقات النقدية : أي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات كالضرائب والرسوم ...
- القيمة المتبقية : عند نهاية مدّة الحياة المتوقعة للاستثمار ،نقوم بتقدير القيمة المتبقية له ،بحيث تعتبر هذه القيمة التي لم تستهلك من التكلفة الأولية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة.
- مدة حياة المشروع : أي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيّد ذي تدفق نقدي موجب.[1]

أي وجود قيم يتم التضحية بها ،وعليه وجود فترة زمنية للاستثمار تقع مابين لحضة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على عوائد .

ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.[2]

فالاستثمار إذا مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل ،وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس ومبادئ علمية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد وتضمن نوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الاستثماري.[3]

الفـــــرع الثـــــاني : أنواع سياسات الاستثمار.

من الناحية التحليلية يتبين وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار والاختلاف يرجع إلى المدخل الخاص بكل نوع من سياسات الاستثمار ،وعلى ذلك يمكن الإشارة إلى عدّة أنواع على النحو التالي :[4]

1. سياسة تحديد أولويات اختيار مشروعات الاستثمار

يقوم صانع السياسة الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية من منطلق محدودية الموارد المتاحة ،وبالتالي ضرورة الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ،من خلال تحديد الموارد الاستثمارية مع الاستناد إلى المعايير الملائمة لذلك ،ويتفق في ذلك على أن معيار تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي وزيادة الدخل القومي هو الهدف الرئيسي لسياسات الاستثمار .

2. سياسات التوزيع القطاعي للاستثمار .

---

[1] –بن رجم محمد خميسي ،المرجع السابق.

[2] –شموط مروان ،كنجو عبدو كنجو، المرجع السابق .

[3] –عبان كريمة ، " أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة : دراسة حالة الجزائر 2002–2014 " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،السنة الجامعية 2014–2015،ص 20.

[4] –عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 199 – 200 .

ويعمل صانعوا السياسة الاستثمارية في هذا على تصميم سياسة التوزيع القطاعي على مرحلتين :

أ- في المرحلة الأولى يتم وضع خريطة استثمارية على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل إبعادها وتنقسم إلى مجموعتين :

أ-1 : الأنشطة السلعية كالنشاط الزراعي والصناعة التحويلية ...

أ-2 : الأنشطة الخدمية الإنتاجية وتنقسم أيضا إلى أنشطة خدمية إنتاجية كالنشاط السياحي والنقل،... والأنشطة الخدمية الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية،...

ب- المرحلة الثانية يتم فيها تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية .

وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار في إطار هذا المدخل.

3. سياسة توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص :

ويمكن أن تصنف إلى ثلاث :

أ- استثمارات عمومية : وتقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة كالاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

ب- الاستثمارات الخاصة : ويتميز هذا النوع بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار ، وتنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة .

ت- الاستثمارات المختلطة : وتتحقق بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها أهمية قصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني حيث تلجأ الحكومة إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لعدم قدرتها على تحقيقها برأسمالها الخاص.[1]

ومن المهم أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد القومي لكل من القطاع العام والخاص التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية الممكنة خصوصا إذا علمنا أن الاتجاه في معظم دول العالم هو تطبيق الخصخصة وآليات السّوق وبالتالي إلى الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص .

4. سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرّة :

وهي مكملة للسياسة السابقة ،أي استخدام الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في داخل البلاد أو من خلال المناطق الحرّة ،ومعظم دول العالم تتنافس في هذا المجال لما له من مزايا الإنتاج الكبير ، والتكنولوجيا ورأس المال الضخم .

وتتوقف سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى تقبله للاستثمار الأجنبي وخاصة داخل البلاد ،وأيضا على نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال الاستثمارات الأجنبية العملاقة أم لا .

5. سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم :

ويتم في هذا المجـــال تحديد الخريطة الاستثمـارية طبقـا لتقييم الاقتصاد القومـي إلى أقاليم اقتصـادية ثم

[1] –بن رجم محمد خميسي ،مرجع سابق.

تحديد الأولوية في التوجه الاستثماري فتستخدم الأدوات والتدابير اللازمة لتحقيق ذلك . وقد يكون الهدف هو إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.[1]

وتجـدر الإشـارة إلـى أن طبيعـة الاسـتثمارات الخارجيـة تختلـف عـن المحليـة بطبيعـة وأنـواع الأدوات الاستثمارية المختارة والعملات المستخدمة فيها ،ودرجة المخاطرة التي يتعرّض لها المستثمر ومقدار العائد ، ويلعب الاستقرار دورا مهما في ذلك كله خصوصا على المستوى الخارجي وكذا حجم السوق والناتج المحلي ودخل الفرد إضافة إلى ضرورة توفر البنية التحتية والهيكلة الأساسية في اقتصاد البلد.[2]

6. سياسة الاستثمار الخاص بالتعامل مع العالم الخارجي :

وهنا يفاضل صانع السياسة الاستثمارية بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة الاستثمار من اجل التصدير ،الأولى ذات توجه داخلي أما الثانية ذات توجه خارجي . وتتجه دول العالم في الوقت الحاضر إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير وتعظيم العائد من النقد الأجنبي .

7. سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي :

وهنا تتحدد الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار من منظور عناصر الإنتاج وأسعاره ومدى توفرها ، وبالتالي يمكن أن تتحيّز نحو المشروعات ذات الرأس المال الكبير وهناك سياسات تتجه إلى الاستثمارات في المشروعات كثيفة العمل .

8. سياسة الاستثمار طبقا لمصادر التمويل :

وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية وعلى مدى توفر المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاستثمارية أو الاستعانة بالمصادر الخارجية وتتوفر التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره ،وبناء على ذلك يتم وضع السياسة الاستثمارية ،ويتوقف الاختيار على ظروف كل دولة في الاعتماد على التمويل المحلي أو الخارجي.[3]

[1] –عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص ص. 201 – 202.

[2] –عبان كريمة ،مرجع سابق ،ص 20.

[3] –عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 201 – 203.

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للتشغيل والبطالة.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البطالة والتشغيل.

يرتبط مفهوم البطالـة أساسا بالقدرة والرغبـة والبحث عن العمل ،ويمس الفئـة النشيطة أو القوى العاملـة ، ويختلف تعريفها من منطقة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر إلاّ أنها تنصب في اتجاه واحد .

الفـــــرع الأول : الاطار المفاهيمي للبطالة وأنواعها.

أولا : تعريف البطـــــالة.

وفقا للمفهوم العلمي تعرف البطالة على أنها الوضعية التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما تاما (كاملا) وأمثلا. بهذا المنظور فإنـه يمكننا أن نميز بين منظورين للبطالـة . الأول هو عدم الاستخدام الكامل والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل. ففي المنظور الأول نجد أن البطالة تشمل أفرادا قادرين عن العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون ،كما تشمل أفرادا أوقات عملهم أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع ،أما المنظور الثاني فتتمثل فيه البطالة بصورة استخدام غير كفء للعمالة كأن يتم استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حدّ أدنى معين ،أي أنها عدم الاستخدام الأمثل للموارد ،وهذا يعني أنه توجد بعض وحدات عناصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم .[1]

وتعرف **منظمة العمل الدولية** العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده . [2]

وبناء على ذلك لابد من توضيح كلّ جزئية لمعرفة المقصود من البطالة وبشكل دقيق للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا من السكان (القوى العاملة) .

- البطال كل من هو بدون عمل (Without work) :

والهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة ويكون الشخص وفق هذا المعيار إذا كان لم يعمل ولو ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية للبحث .

- البطـــــــال :

كل من هو متاح للعمل ولا يجده (currentlyavailable for work) : أي معيار الاستعداد للعمل فورا خلال فترة البحث ويشمل الاستعداد والرغبة في العمل مع بلوغ سن العمل دون أن يكون له منصب شغل

[1] –رحالي بالقاسم رحالي ،فلاك ركن الدين ،"دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال فترة 1970–2010 ". مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15–16 نوفمبر 2011.

[2] –براهمي حياة ،جعيجع نبيلة ،"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر " . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15–16 نوفمبر 2011.

وكذا خريجي مراكز التعليم والتكوين والعمال المسرحين ،والأشخاص الذين يشغلون منصب عمل ويتطلعون إلى منصب أفضل وكذا المتقاعدين الراغبين في العمل .

- البطـــــال :

كل من يبحث عن عمل ولا يتوفر ذلك (seeking work) للدلالة على جدية البحث فإنه وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر البحث عن العمل إلاّ من خلال خطوات محددة كالتسجيل في مكاتب التشغيل أو نشر إعلانات البحث عن وظيفة أو طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتموين المشاريع .

وعلى هذا الأساس يتطلب توفير شرطين أساسيين مجتمعيين معا لتعريف العاطلين أو البطالين : أن يكون الشخص قادرا على العمل ويسعى للبحث عن فرصة عمل . من ذلك نقول أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا لأنه قد يوجد أفراد يعملون لبعض الوقت بمحض إرادتهم ،فهم يصنفون في حالة نقص التشغيل .

لكن في غياب هذه المقومات تنص المقاييس الدولية لسنة 1982 على إضافة قدر من المرونة في تطبيق المعيار الأخير. [1]

ويحدد البعض مفهوم البطالة من خلال النظرية الاقتصادية حيث تشير إلى ذلك العجز في سوق العمل الناتج عن زيادة عرض العمل عن الطلب عنه خلال فترة معينة من الزمن ،حيث يمثل العمال أو الراغبين والقادرين على العمل العرض بينما يمثل أرباب العمل الطلب ،ويحدد الفرق بين العرض والطلب عدد البطالين،ويمثل هؤلاء تلك الفئة التي لا تباشر عملا ما ،لكنها تكون دائما في حلة انتظار أي تترقب دائما فرصة الحصول على عمل .[2]

وتقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة ،وهو يمثل نسبة غير المشتغلين(العاطلين عن العمل)من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل ويعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما ،والسياسة الاقتصادية لكل بلد ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان.[3]

معدل البطالة = (عدد البطالين / القوى الناشطة) × 100 .

إن الهدف من هذه التعاريف وتحديد هذه المعايير هو محاولة إيجاد تعريف شامل وموحد لمختلف دول العالم ومن ثم قياس البطالة بنفس القياس ويمكن ان نعبر عن مفهوم البطالة من خلال الشكل التالي :

---

[1] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد : من خلال حالة الجزائر** . بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية ،2010 ،ص 45 – 47 .

[2] –براهمي حياة ،جعيجع نبيلة ،المرجع السابق .

[3] –رحالي بالقاسم ،فلاك ركن الدين ،المرجع السابق .

الشكل 03 : مفهوم البطـــــــالة

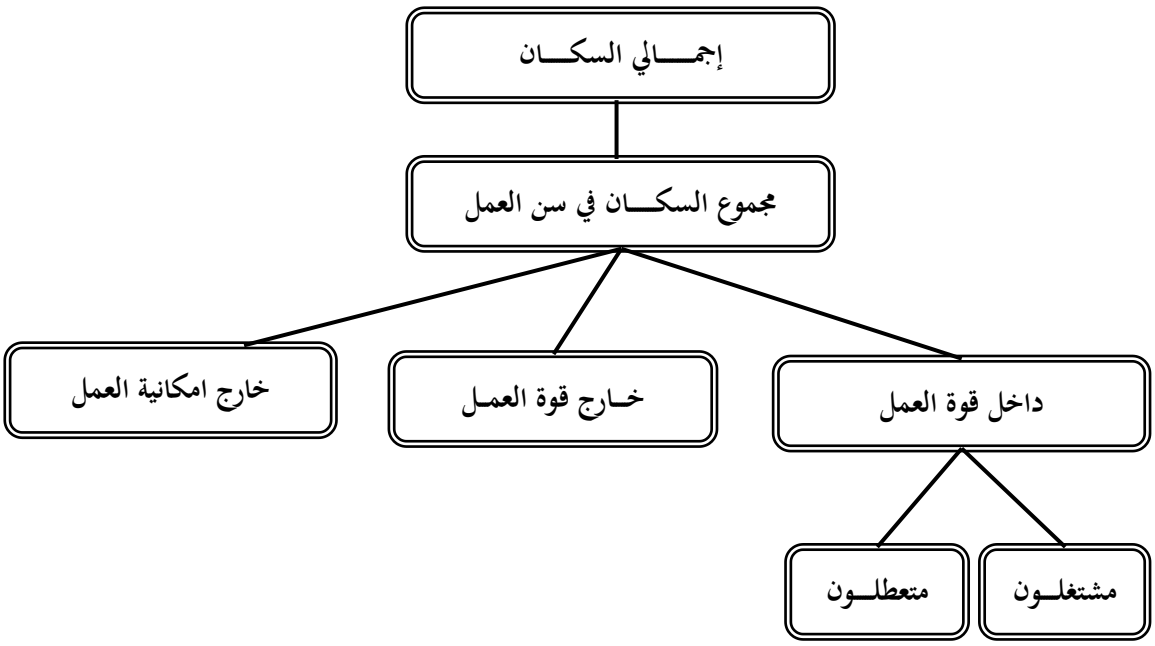

المصدر : ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ،مرجع سابق ،ص 48.

ثانيا : أنـــواع البطالـــة.

يعتبر التمييز بين أنواع البطالة أمر بالغ الأهمية في تحديد معرفة مدى تطوره عبر الزمن وأيها أكثر انتشارا أو يسهل تحديد أسباب وجودها ويمكن تحديدها وفق النظريات الاقتصادية إلى : [1]

- **البطالة الاحتكاكية :**

وهي التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين في المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني ،يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة ،وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال ،كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل .

- **البطالة الهيكلية :**

هي البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليه،يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء على العديد من العمال ، كما أنها تحدث بسبب تغييرات قوة العمل ودخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة .

ينشأ هذا النوع نتيجة لتحولات اقتصادية والتي تحدث من حين إلى آخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة ،أو ظهور سلع جديدة تحل محل القديمة .

[1] –براهمي حياة ،جعيجع نبيلة ،المرجع السابق .

- **البطالة الدورية أو الموسمية :**

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل ،وتنشأ نتيجة لتذبذب الدورة الاقتصادية ،يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة .

- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :**

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة ،أما الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد ،وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية .

- **البطالة المقنعة و البطالة السافرة :**

تنشا في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة لإنتاج شيء ،حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض ،أما البطالة السافرة فتعني وجود مجموعة من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يحددوه ،فهم عاطلون عن العمل ،وقد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية .

- **البطالة الطبيعية :**

وتشتمل كل من البطالة الهيكلية والاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه ،أي عدد الباحثين مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة ،أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون إلى وقت حتى إيجاد عمل مناسب وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل .

الفـــرع الثاني : مفهوم التشغيل وسياسة التشغيل.

لقد كانت وما زالت معضلة التشغيل من بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة ،تشغل بال العديد من المفكرين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ،القانونية ،الاجتماعية،...الخ ،ففي الوقت الراهن لم يعد من اهتمامات الدولة فحسب بل امتدت إلى مختلف المنظمات الاجتماعية والمهنية وحتى القطاع الخاص وكذا المؤسسات المحلية .

ولقد اتفق في القرن الماضي على تحديد مفهوم شامل للعمل والتشغيل الكامل وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية كدستور منظمة العمل الدولية 1919 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 وكذا الدساتير الوطنية .

وقد نصت الجزائر في دستورها 2016 خصوصا في الفصل الرابع الخاص بالحقوق والحريات في مواده الممتدة من المادة 32-37 على أن لكل مواطن الحق في العمل ،وكذا إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ،وكذا ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل.[1]

[1] – ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 16-01 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والخمسون ،العدد : 14 ، الاثنين 27 جمادي الأولى 1437 هـ الموافق لـ 07 مارس 2016 ،ص 10.

أولا : مفهوم التشغيل.

يقول **بوتراند نوغاروا** أننا نعيش اليوم في نظام يتميز بوجود رفاهية ،ولاسيما الرفاهية المجانية ،فإن الإنسان اليوم لا يزال مضطرا لكسب قوته اليومي بعرق جبينه .[1]

من ثم فللتشغيل مفهومين تقليدي وآخر حديث ،فالمفهوم التقليدي يعني أنه " تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ،التأهيل والتكوين " ،إلاّ أنه يتضح أن هذا التعريف غير واضح ولا يبين الشروط الواجب توفرها في العامل وما هي واجباته ومسؤولياته تجاه المنظمة . أما المفهوم الحديث لا يعني التشغيل العمل فقط بل يعني الاستمرارية وضمان التعيين ،وحق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الخدمات الاجتماعية . ولهذا المفهوم أهمية بالغة باعتباره أساس تطوير وترقية العمل . ولقد حدد **(Marc olivier)** مفهوما للتشغيل يعني عدة مفاهيم أهمها : أن التشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل ويكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طرق التكوين والتدريب وحقه في الامتيازات كالترفيه والخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون [2]

وتعرف **المنظمة الدولية** الشغل على أنه : يكون شخص قابل للتشغيل عندما :[3]

- يمكنه الحصول على منصب شغل .
- يحافظ عليه ويتطور معه ويتكيف مع التغيير .
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه .

أما **لجنة الإتحاد الأوربي** فترى بأن التشغيل : هو ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه ،وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل . [4]

من خلال ذلك يمكن أن نستخلص التعريف التالي : التشغيل هو ذلك النشاط الواعي والهادف الذي يقوم بتحويل الموارد من أجل تلبية الرغبات المتزايدة ،أو بعبارة أخرى هو ذلك الجهد البدني(العضلي)،أو الفكري الذي يبذله الإنسان لسد حاجاته المتزايدة باستمرار .[5]

وللتشغيل أنواع أهمها :

- التشغيل المباشر : ويعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية المباشرة دون الاتجاه إلى مكتب التوظيف

---

[1] –كرموس وردية ،قاضي صليحة ،لونيس ريم ، " أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل :حالة الجزائر " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في نقود بنوك ومالية ،دائرة العلوم الاقتصادية ،معهد علوم التسيير ،المركز الجامعي يحي فارس ،المدية ،السنة الجامعية :2006/2005 ،ص 34.

[2] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ،ص 36–37 .

[3] –رواب عمار ،غربي صباح ،"التكوين المهني والتشغيل في الجزائر "،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد الخامس .2011 ،ص 69 .

[4] –واعة حنان ، " إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل –نموذجا " ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،السنة الجامعية 2015/2014 ،ص 49 .

[5] –كرموس وردية ،قاضي صليحة ،لونيس ريم، مرجع سابق ،ص 35.

للترشيح لهذه الوظائف .

- التشغيل المؤقت : أحد أشكال الاستخدام المؤقت ،يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كأن يشتغل في فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية ،أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة ،وقد ازداد هذا النوع في الفترة الأخيرة وذلك بسبب النمو الاستثنائي أو المفاجئ للعمل وكذا بسبب تعويض غياب العمال وكذا بسبب تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل

وعلى هذا يكون هدف التشغيل هو التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة . ومن ثم يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباطا وثيقا ،فخلق فرص العمل والتشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول .[1]

ثانيا : مفهوم سياسة التشغيل.

تعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ،والأسلوب الذي تتبناه الدولة إزاء المجتمع من أجل توفير فرص عمل للقوى العاملة وإعداد تكوين أفرادها وتنظيم علاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين ،فتحضى سياسة التشغيل في معظم الدول بالأولوية باعتبارها تلعب دورا مهما في تحقيق جملة من الأهداف وترتبط بعدة قطاعات منها الاقتصادي ،فهي تجسد السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة .

وهي تندرج ضمن السياسة العامة الكلية التقليدية (classic Macropolicy) حسب **هليتر سكليشر H.Schleicher** وهذا النوع من السياسة العامة يحضى باهتمام جماهيري واسع ،وتجذب إليها شرائح كبيرة من أبناء المجتمع .[2]

فسياسة التشغيل تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل ،نمو متناسق في مختلف الصناعات والمناطق ،وبهذا ترتبط ارتباطا عضويا بذكر العنصر من عناصر السكان النشطين بين الذين هم في العمر الإنتاجي سواء كانوا عاملين أو متعطلين عن العمل .[3]

لقد عرفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.D.E** سياسة التشغيل على أنها: سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ،وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان ،وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج .

فسياسات التشغيل : هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من أجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان

[1] –واعة حنان ،مرجع سابق ،ص 50 .

[2] –نايت سعيدي إلهام ،" آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر" . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية" المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13-14 أفريل 2011 .

[3] –رواب عمار ،غربي صباح ، مرجع سابق ،ص 68-69 .

في سن العمل وذلك للحد من البطالة ،أو البحث عن العمالة الكاملة ،أي التوظيف الكامل .

وهناك نوعان من سياسة التشغيل ،الأولى هي سياسات التشغيل الفعالة والتي تسعى إلى زيادة مناصب الشغل وإعطاء فرص للتكوين والتدريب . أما الثانية فهي سياسات سلبية تعمل من خلالها الجهة الوصية على التخفيف من حده البطالة من خلال السياسات التي تنتهجها الحكومة ،كأن تقدم على منح للعمال ،بحيث أن هذا النوع من السياسات عقيم لا يقوم بخلق مناصب شغل عن طريق الاستثمار ولا يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشأت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل ،من خلال نشاط منظم للشخص البطالة يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج .[2]

المطلب الثاني : أسس ومحددات سياسة التشغيل وأهدافها.

من خلال السياسات التنموية التي تعمل من خلالها كل الدول على رفع معدلات النمو الاقتصادي لضمان مستوى تشغيل ملائم يعمل على استيعاب اليد العاملة المتوفرة ،بحيث تندرج سياسات التشغيل هاته ضمن عدّة أسس ومحددات لتضمن تحقيق الأهداف المرجوة .

الفرع الأول : أسس ومحددات سياسة التشغيل.

أولا : أسس التشغيل

تخضع عملية التشغيل إلى مجموعة من المبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة ظهور النظم الديمقراطية على خريطة العالم المتحضر وقد سنت قوانين جعلت منها مبادئ عامة في عملية التوظيف ونذكر من بين هذه المبادئ:

- مبدأ المساواة : وعدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس وعدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والمعتقد والرأي .
- مبدأ الجدارة : الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة .[3]
- حرية الاختيار : أي حرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق على ذلك من قبل الهيئات العالمية .[4]

[1] –نايت سعيدي إلهام ، المرجع السابق .

[2] –رواب عمار ،غربي صباح ، مرجع سابق ،ص 69 .

[3] –واعة حنان ،مرجع سابق ،ص 53 .

[4] –رواب عمار ،غربي صباح ، مرجع سابق ،ص 71.

ثانيا : أسس سياسة التشغيل

وتندرج ضمن عدّة محددات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- مستوى التنمية لكل بلد : ويمثل المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، فالأول يركز على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقدرات المتوفرة لديه من خلال إيجاد تكامل بين مردودية أدائها الاقتصادي وإمكانية تكثيف اليد العاملة ،أما الثاني فيهتم بطبيعة العلاقات بين مختلف العمال والنقابات والمؤسسات المستخدمة والدولة .
- قدرة الدولة على تنمية الموارد البشرية :من حيث الحجم،النمو ،ومستويات التأهيل والتكوين واكتساب الخبرات.
- توفير نظام دقيق ومتكامل للمعلومات : المرتبطة بالتشغيل وحجم القوة العاملة من حيث مستويات التأهيل وتصنيفها حسب الجنس وتحديد طبيعة وخصائص البطالة السائدة ...الخ .

بحيث تمكّن قاعدة المعلومات هذه من تدعيم نظام التخطيط المستقبلي والتنبؤ بتطور مستويات التشغيل قصد توفير مناصب العمل لتجنب الضغوط المجتمعية التي قد تنشأ في المستقبل .

الفرع الثاني : أهداف سياسة التشغيل.

للتشغيل وسياساته أهمية كبيرة سواء في حياة الفرد أو المجتمع ككل من ثم يمكن أن نحدد أهم الأهداف في النقاط التالية : [2]

- توفير فرص العمل من خلال عملية التخطيط الكمية والنوعية لليد العاملة .
- تكوين وإعداد القوى العاملة ،أي تنمية مهارات وقدرات العاملين .
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني .
- خلق مناصب أكثر إنتاجية مما يحقق زيادة مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال.

إضافة إلى ذلك فهي تهدف أيضا إلى : [3]

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع بسبب زيادة القوى الإنتاجية .
- تامين الفرد ضدّ العوز وعدم الثقة في المستقبل وهو المعنى الذي تتضمنه دساتير بعض البلدان .
- تحقيق الطمأنينة في نفوس الأفراد مما يؤدي إلى توطيد التقدم في المجتمع .
- إشعار الفرد بأهميّته في المجتمع من خلال عملية التشغيل وهو أمر أهم من مجرد الحصول على المال.
- إظهار المواهب الكاملة في الأفراد أي بمعنى التقليل من ندرة عنصر التنظيم والتسيير .
- ملأ الفراغ والابتعاد عن المشكلات الاجتماعية كما يقول " **فولبير** " العمل يبعد عن ثلاث أفات هم الرذيلة،القلق ،الاحتياج .
- تحقيق التبادل في الخدمات من خلال تحقيق حرية أفراد المجتمع .
- التمهيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الحد من الفقر والاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرض الدخل والثروة .

---

[1] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ،ص 164 – 165 .

[2] –نايت سعيدي إلهام ، مرجع سابق .

[3] –كرموس وردية ،قاضي صليحة ،لونيس ريم، مرجع سابق ،ص 35 – 36 .

المطلب الثالث : التحولات الاقتصادية وسياسات الاصلاح ومؤشر البطالة والتشغيل.

الفرع الأول : المؤشرات الجديدة للاقتصاد وتأثيرها في الشغل

أولا : التحولات الاقتصادية والشغل .

إن البيئة التي أنجبت التنظيم القانوني المعاصر لعلاقات العمل،وسمحت له بالنمو والتطور في ميدان تحقيق الحماية الاجتماعية للعمال ،قد طرأت عليها متغيرات جديدة أحدثت فيها تحولا نوعيا تسبب في انكماش العلاقة بين القاعدة القانونية التي أنجبتها تلك البيئة والواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد الذي انتهجته هذه المتغيرات.

ولهذا ليس غريبا أن نجد أن واقع مراجعة التشريعات يتردد على جميع المستويات والأطراف المعنية،حكومات،أصحاب أعمال ،عمال،... بحيث تختلف هذه الدعوات بين من يدعوا إلى التوافق المطلق مع مقتضيات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد ،ومنهم من يدعوا إلى معالجة الآثار الناشئة عن إتباع اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد بحيث يقوم هذا الاتجاه على مراجعة سياسات التشغيل بالقدر الضروري لمواءمته مع المستجدات والمتغيرات التي شهدها عالم الشغل والاقتصاديات الوطنية العالمية شرط أن لا تنتهي هذه المراجعة إلى التفريط بالطبيعة الحمائية لهذا التشريع .

كما يجب توسيع نطاق للمراجعة لتمتد إلى إيجاد صيغ وأساليب تتضمن امتداد الحماية الاجتماعية لتشمل فئات العاملين التي لم تحض بهاته الحماية أصلا لأسباب اقترنت بالتحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وقيامها بخصخصة المشروعات المملوكة للقطاع العام .

إن سعي المشرع لتحسين أحوال الشغل من شأنه أن يساعد الدولة في محاربة البطالة كما من شأن القواعد المنظمة للشغل وبرامج التدريب المهني ان تساعد في توجيه الأيدي العاملة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة بحسب الحاجة ،بحيث تزيد في المجالات التي تزداد فيها الحاجة وتقلل منها في المجالات الأخرى .

كما انه ومما لاشك فيه أن ما تحققه تشريعات وسياسات التشغيل من وجوه الحماية كزيادة الأجر والراحة الأسبوعية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ،يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وزيادة الأعباء على أرباب العمل ولهذا يضطر هؤلاء إلى رفع الأسعار للمحافظة على أرباحهم كما أن تخفيض ساعات العمل والعطل المدفوعة الأجر تؤدي أيضا إلى نقص الإنتاج فضلا عن زيادة نفقته ،لكن يمكن تجاوز ذلك عن طريق تحسين وسائل الإنتاج وخفض تكاليفه برفع الحوافز الشخصية لدى العمال بحيث ينتهي الأمر مع الزمن إلى فائدة محققة تعود على الإنتاج والاقتصاد الوطني .[1]

لكن من المهم أن ننبه إلى انه يوجد في معظم البلدان النامية اقتصاد كبير غير منظم يفتقد النشاط الاقتصادي فيه إلى الاعتراف والحماية بموجب الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية خصوصا في المناطق المحلية والريفية ويكون من بينهم نسبة كبيرة من العمال تتراوح بين منشآت صغيرة على أنشطة الكفاف ،وهذا النوع من العمل الغير المنظم أقل بروزا في البلدان الصناعية غير أنه ليس مفتقدا بأي حال من الأحوال . وطبقا

[1] –بن شريف سلمان ،"التأثير المتبادل بين معايير التشغيل والتحولات الاقتصادية في الجزائر " . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية " المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13-14 أفريل 2011 .

لدراسات منظمة التعاون والتنمية في تقرير أنشطة العمال لسنة 2010 . في الميدان الاقتصادي يجري توظيف 1,8 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي في العالم وذلك أكبر كثيرا من الاقتصاد الرسمي الذي يضم 1,2 مليار عامل.

إن زيادة القيود المفرطة لتنظيم أسواق العمل يجعل الكثير الابتعاد عن التوظيف في هذا القطاع والاتجاه إلى القطاع الغير رسمي حيث تقل القدرة على التمويل وبالتالي لا تسعى المؤسسات والأسواق والشركات إلى تحقيق النمو والتوسع ومن ثم لا تساهم في خلق المزيد من فرص العمل .[1]

يبدوا في الأخير أن المزايا التي تحققها سياسات التشغيل سلاح ذو حدين بالنسبة للنظام الاقتصادي ،فهي من جهة تشكل كتلة من المداخيل ،أي قوة شرائية لابد منها لتوازن الحياة الاقتصادية في الدولة ومن جهة ثانية عبء على المشاريع قد لا تقوى على حمله مما يفرض على المشرّع دراسة هاته الآثار وأن يوازن بينها وبين المزايا الاجتماعية التي يوفرها ذلك لأن أي خلل يؤدي إلى خلق الاضطراب في الحياة الاقتصادية وينقلب ضدّ سياسة الحماية المحققة من خلال تشريعات العمل والتشغيل ،لذلك فإن السير في هذه التغييرات هو سير في طرق مليء بالألغام الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنفجر أي منها في أي وقت ما لم يختر المشرع بدقة مواضع أقدامه على هذا الطريق .[2]

ثانيا : انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل .

إن عملية العولمة بمظاهرها ،خاصة الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها وبالشكل الذي تتم به تحت الأفكار النيولبرالية ولصالح عدد محدود من الدول الرأسمالية والشركات المافوق قومية ،وكذا لصالح حفنة من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين كانت لها انعكاسات كبيرة على التشغيل وأن عدد البطالين قد ارتفع في العالم كما أن ظروف العمل تعرف تدهورا كبيرا ،والعولمة كعملية وبحكم سرعة التحولات التي تحدثها وعمقها وغموضها يصعب حصر كل انعكاساتها وفيما يلي أهم انعكاساتها على البطالة والتشغيل في العالم .

1) التباعد بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل :[3]

هناك تباعد أكثر فأكثر بين النمو الاقتصادي وبالأخص الإنتاج وبين مستوى التشغيل،فقد كان من المسلم أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل ،لكن في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل ،فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون أن يؤثر ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل ،وقد بدأت الدول الرأسمالية المتطورة تعرف هذا المشكل وهو محل نقاش وجدال بين جميع الفاعلين ،ويرجع ذلك لسببين أساسيين أولاهما إدخال الآلات والاستغناء عن العمال ،أما الثاني يعود إلى تنامي القطاع المالي على حساب القطاع الإنتاجي،الذي يحقق معدلات أرباح عالية جدّا،خاصة وانه لا يخضع إلى الضرائب والرسوم وبالمقابل لا يخلق مناصب شغل .

---

[1] –مولاي لخضر عبد الرزاق ،"تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000–2011 ".مجلة الباحث .جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 2012/10 ،ص 94.

[2] –بن شريف سلمان ،المرجع السابق.

[3] –قورمي عبد الحميد ،شلالي عبد القادر ، " مداخلة انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل –موقف التيارات النيولبرالية " . سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية" المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13–14 أفريل 2011

وهذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل،الأمرالذي يؤدي إلى زيادة البطالة

2) تغيير محتوى النشاط الإنتاجي وهيكل التشغيل

إن محتوى النشاط الإنتاجي يتغير ،وهو ما أدى على التحول في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات،عن مناصب الشغل أصبحت تنخفض في قطاع الإنتاج المباشر،بينما لا تعوض في مجموعة المرتبطة بالخدمات مثل : البحث والتنمية ،مراقبة الجودة ،الإشهار والتسويق، ... وهو الأمر المرتبط الذي يؤدي على ارتفاع البطالة وتدهور العمل لأن هذه الأنشطة هي الأكثر خضوعا لشروط "المرونة " التي يرتبط بها الرأسماليون(العمل بالقطعة ،بوقت محدد ،العمل المؤقت، ...) فهذه التحولات الجديدة تؤدي إلى التغيير في هيكل التشغيل وشروط العمل بظهور ظاهرة التشغيل عن بعد بسبب التطور العلمي لوسائل الاتصال وإعادة تشكيل الصناعات بالنسبة للشركات المافوق قومية بالارتكاز على النشاط الأساسي وترك الأنشطة الأخرى لمجموعة من المؤسسات الصغيرة أو العائلية . والهدف تخفيض التكاليف ومواجهة المنافسة في اقتصاد مفتوح ،الأمر الذي يؤثر على ظروف العمل ،كما أن انعكاسات العولمة هذه على التشغيل والبطالة سيؤدي إلى تفجير العمالة ،فالحدود بين التشغيل والتكوين والبطالة تتقلص ،والمرونة بينهم تصبح كبيرة لدرجة يصعب وضع الشخص إن كان يشتغل أو هو في تكوين أم هو بطال ،الشيء الذي يولد نقاشا حول إحصائية البطالة والأرقام تصبح محل تلاعب كبير لتحقيق أغراض هاته البلدان حول وضعية التشغيل والبطالة فيها .

3) انعكاسات أخرى للعولمة على البطالة و التشغيل :[1]

إن العولمة التجارية تدعوا إلى تحرير التجارة وفتح الحدود للمنافسة ،ومن ثم فإن المناطق الأقل تطورا في منطق صعب خصوصا إذا علمنا أن المردودية التي يفرضها المستثمرون لا تقل عن 15% الأمر الذي يتطلب أن ترقى إلى شروط المنافسة أو الانسحاب ،هذه المنافسة التي تفرض ضغطا قويا على البلدان النامية من أجل تقديم مزايا للشركات المافوق قومية لجلب الاستثمارات ،تؤدي إلى تخفيض تكاليف اليد العاملة وذلك بتفكيك تشريعات العمل وقوانين الحماية الاجتماعية ،وبالتالي فمناصب الشغل التي أنشأت في سنوات الرخاء قد تبخرت في أيام معدودة . ومهما يكن فالعولمة بشكلها الحالي قد فاقمت من عدد البطالين في العالم كما أدت إلى تدهور كبير لظروف العمل و التشغيل فتقرير مكتب الشغل الدولي حول التشغيل في العالم سنة 2000 يقول أن هناك 160 مليون بطال عبر العالم من ضمنها 50 مليون في الدول الصناعية الكبرى ،وأن 500 مليون شخص يتلقون أجور أقل من (01)دولار يوميا وتأثيرها يظهر أيضا في الانخفاض المتواصل للأجور الحقيقية والفوارق في الأجور وارتفاع معدلات الفقر والتهميش وتدهور الحماية الصحية للعمال والضمان الاجتماعي والتأمين عن البطالة وتشغيل الأطفال والنساء، ... وهو ما يطرح واجب إعادة النظر في القوانين من طرف المنظمات الدولية والأممية كمنظمة العمل الدولية واليونسكو وهو وضع لا يمكن فصله عن التيارات والأفكار النيولبرالية التي بدأت تنشط منذ السبعينات.

[1] –قورمي عبد الحميد ،شلالي عبد القادر ،المرجع السابق .

الفرع الثاني : سياسة الإصلاحات الاقتصادية ومؤشر البطالة والتشغيل

أولا : أسس سياسة الإصلاح الاقتصادي .

مفهوم الإصلاح من المواضيع التي سال حولها مداد كثير ،وصرف لها من البحث والدرس والتحليل ما هو في حجمه مقارنة بغيره كبير. له استعمالات كثيرة ومعاني متعددة ،فمرّة يراد به التحديث والتطوير ،ومرة يراد به النهضة والتمدن ،وأخرى التغيير والتجديد ،وغير ذلك من الاستعمالات المعاصرة التي تمليها الرغبة في إزالة ما يعوق ويفسد ويشد المجتمع إلى الوراء.[1]

من أهم مواضيع الإصلاح ،الإصلاحات الاقتصادية خصوصا حيث شملت مجموعة كبيرة من الدول النامية، تهدف إلى دعم اقتصاديات السوق وتسهل اندماج هذه الدول في آليات الاقتصاد العالمي ،بحيث تختلف سياسات الإصلاح من دولة إلى أخرى من حيث الأساليب والآليات بسبب اختلاف وتيرة معدلات النمو الاقتصادي ودرجة انفتاحه على العالم ،بالإضافة إلى الخصوصية الاجتماعية لكل دولة.

فحسب أدبيات **صندوق النقد الدولي** " تهدف عملية الإصلاح الاقتصادي إلى وضع سياسات انكماشية تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة وإزالة المعوقات ، وهذا من شأنه زيادة معدلات الأرباح ذات المستويات العالمية " .

عموما فالإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من إختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر ،من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات وخفض الواردات إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة والعمل على معالجة الموازنات العامة للدولة عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

إضافة إلى ما سبق فإن الإصلاح الاقتصادي يشمل أيضا سياسة الخوصصة ،إصلاح القطاع العام في إطار ترشيد دوره ،من خلال تخفيض حجم الإنفاق به قدر الإمكان واستخدام عناصر الإنتاج بأكثر عقلانية لضمان أكبر العوائد الممكنة.حيث تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكنهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة ،وتستعمل أيضا للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتحقيق الترجيح لحجم ودور القطاع الخاص في الاقتصاد كأهم دعامة لاقتصاد السوق ، وعملا لترشيد الإنفاق العام لرفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية ومختلف النشاطات انطلاقا من دور الرأس المال الخاص في تحسين وإدارة وحكومة هذه النشطات ،وعليه فإن الخوصصة ليست غاية وإنما وسيلة للوصول إلى الأفضل ،كما أن توسيع قاعدة الملكية لا تعني الاستغناء عن القطاع العام وإنما تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتوجيهها لخدمة المشاريع التنموية ،تراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى أعلى عائد.[2]

---

[1] –محمد بريش ،**مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح** . د م ن : شبكة الألوكة ،2006 ،ص 08.

[2] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ،ص 77 – 98 .

ثانيا : تأثير الإصلاح الاقتصادي على التشغيل والبطالة .

ما يهمنا في هذا السياق من العرض هو مدى تأثير الإصلاح الاقتصاد على أسواق العمل والبطالة وسياسة التشغيل . إن تطبيق سياسة الخوصصة تمس على الخصوص فئة العمال ، خصوصا إذا علمنا أن نتيجة النظام المركزي والتخطيط الموجه الذي طبق في أغلب الدول النامية أدى إلى تضخم في عدد العمال بدون إنتاج حقيقي ،بمعنى آخر وجود بطالة مقنعة .

حيث تؤدي هذه التغيرات إلى إحداث آثار إيجابية على العمل بتحويل ملكيات المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص وتحول العمال إلى شركاء في القرارات والأرباح مما يزيد من الإحساس بالمسؤولية والأمان والاستقرار الاجتماعي بالإضافة إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تؤدي ملكية هذه المؤسسات إلى الاستغناء عن الكثير من العمال بهدف تحقيق المردودية بأقل التكاليف ،ومن البديهي أن هذه السياسة تؤثر على سياسة التشغيل وحجمه وهيكله .

وأول ما يمكن تصوره كنتيجة هو اتجاه التشغيل في القطاع العام نحو الانخفاض ،مع زيادة التشغيل ضمن أنشطة القطاع الخاص بزيادة لا توازي مقدار هذا الانخفاض للعمالة وبالتالي يضاف هذا الفارق إلى اليد العاملة العاطلة مما يزيد تفاقم نسب البطالة ،أما فيما يخص تحرير التجارة الخارجية فقد تدخلت العديد من الدول من أجل حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية الشيء الذي نتج عنه آثار اقتصادية على حماية الصناعات الوطنية من المنافسة ، وبالتالي حماية العمالة الوطنية والحفاظ على استقرار معدلات التوظيف لأنه في حالة حدوث العكس فإنه سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج والعمل وزيادة معدلات البطالة .

وعليه فإنه يتطلب قبل تحرير التجارة الخارجية ،العمل على ضمان الاستقرار الكلي وإعادة تفعيل سياسات الاستثمار والأسعار بالإضافة إلى إجراءات الحماية ،كما أن زيادة حجم الصادرات سيساهم بدون شك في تحقيق مكاسب مبكرة في التحرير من حيث الإنتاج والعمالة

فمدا تطابق هذا النموذج على مستوى التشغيل في جميع الاقتصاديات (دون التمييز بين الدول المتقدمة والنامية) يشكل أحد أهم التساؤلات تراود جميع المحللين .[1]

لذا أقام بعض المفكرين الاقتصاديين نموذج للترشيد الكمي حيث يفترض جمود الأجور النقدية في الاقتصاد على نحو يؤدي إلى وجود نسبة من البطالة السافرة لقوة العمل فضلا عن افتراض جمود أسعار السلع المحلية مما يعني بالضرورة صعوبة استعادة الاقتصاد لتوازنه بالاعتماد على تغيرات الأجور والأسعار نظرا لجمودها في المدى القصير وبالتالي ضرورة حدوث نوع من الترشيد الكمي لاستعادة التوازن .

[1] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ،ص 90 – 95 .

وخلاصة القول إن لآثار الإصلاح الاقتصادي وفقا لهذا النموذج إيجابية على مستوى التشغيل حيث تنخفض معدلات البطالة (كما حصل في الجزائر)أما المتعطلون فسوف يتم استيعابهم في قطاع سلع التجارة الدولية وبالتالي سوف يطرأ تحسن على مستوى معيشتهم .[1]

إذا كانت سياسات الإصلاح الاقتصادية السبيل لحل الأزمات الراهنة ،وإذا كانت أغلبها تحت إشراف وإدارة المؤسسات المالية الدولية ،فإن وضعية التشغيل ازدادت تدهورا خاصة بالنسبة للدول التي يتميز قطاعها العام بتوفير فرص عمل أكثر مما يوفره القطاع الخاص ،كما كان الشأن ببلادنا بسبب طبيعة التوجه الاشتراكي السابق الذي يحصر أنشطة القطاع الخاص في مجالات محددة .[2]

وعليه فإن حل مشكلة البطالة يتطلب التوسع في الاستثمار وتوسع القاعدة الاقتصادية فليس هناك دولة لا تقدم الدعم لجهات اعتبارية أو فردية ،ويخدم الدعم في النهاية أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية .[3]

[1] –درحمون هلال ،تزير علي ،" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

[2] –ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ،ص216 .

[3] –محمد جابر نجلاء ، مرجع سابق ،ص 174 .

الخلاصـــــــــــــــة

في نهاية هذا الفصل وبعد استعراضنا للإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة حول الاستثمار وسياساته ،نقول بأن سياسة الاستثمار تعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة ،لها بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تأخذ حصة الأسد في دراساتها لما لها من انعكاسات على جميع الميادين ،وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه في تحقيق المقاصد الاقتصادية والاجتماعية خصوصا .

من ثم أخذت الحكومات المختلفة على نفسها وضع القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة . وبعد فحص ومعرفة أهمية وأهداف السياسة الاستثمارية وخصائصها وأنواعها نكون قد وقفنا على الأهمية الخاصة التي تحضى بها صناعة وتنفيذ السياسة العامة للاستثمار على مستوى جميع الدول(المتقدمة والنامية)على حدّ سواء . خصوصا وما ينجرُّ عنها من نتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

إذا كان التخطيط الهادف لسياسات الاستثمار يهدف في الأساس إلى ما ذكرنا فإنه كثيرا ما أخذ مشاغل المفكرين في أي دولة من الدول خصوصا إذا ما ارتبطت هاته السياسات بالبحث عن الاستقرار والأمن الاجتماعي والذي يكمن في الأساس في توفير مناصب الشغل والتخفيف من حده البطالة ،فالحكومات والدول التي تفطنت لها من البداية تخلصت من جزء كبير من البطالة في بداية انطلاقاتها التنموية فكانت لها تجربة رائدة في ميدان الاستثمار والتشغيل .

وتوصلنا من خلال المعنى الحديث للتشغيل الذي هو أوسع من التقليدي كونه يمثل استمرارية العمل وما يرتبط بها من حقوق ونتيجة لذلك انبثقت مفاهيم ومصطلحات جديدة كالقوى العاملة والموارد البشرية والفئة النشطة ومعدل النشاط ... وغيرها ،في ظرف عالمي مليء بالحركية والتسارع وزيادة الضغوط والتوسع التجاري أدى إلى إحداث إصلاحات على مستوى الاقتصاديات المحلية خصوصا في الدول النامية سعيا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي واجتماعي مرضي لتلك الدول في إطار عولمي طغت عليه الوجهة النيولبرالية ،فكيف ستحافظ هاته الدول على مكانتها وقدراتها في المحافظة على معدلات التشغيل ؟والجزائر ليست في غنا عن تلك ،وهو ما سنحاول توضيحه من خلال الفصل الثاني الموالي ...

الفصـــــــل الثاني:

واقع سياسات الاستثمار وأثرها على التشغيل في الجزائر

الفصل الثاني : واقع سياسات الاستثمار وأثرها على التشغيل في الجزائر

تمهيـــــــــد :

يعد النمو الاقتصادي حاجة ملحة على المستوى العالمي ،فأولويات التنمية تتضمن نمو الدخل،رفع مستويات الاستثمار والصادرات ،خلق فرص عمل أكثر وأفضل ومحاولة التقدم التكنولوجي وهو المسعى الذي سعت إليه الجزائر منذ سنوات الاستقلال ليصطدم مع الأزمة التي شهدها قطاع المحروقات سنة 1986 جعلت منها تخوض تجربة جديدة تحت شعار الاصلاحات من وجهة جديدة قوامها الاقتصاد الحر كانت له مخلفات وخيمة على سوق الشغل .

ومع تزايد شدة البطالة وانتشارها في جميع مناطق البلاد شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في الجهود لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المبادرات المحلية ،باستحداث الإطار الاقتصادي المناسب والقانوني الواضح وتوفير الظروف السياسية المناسبة ،وذلك لا يعني التقليل من الأطر القانونية السابقة ،بل ولأن الجزائر ولأول مرّة قامت بتوفير إطار محفز للاستثمار بداية من قوانين فترة ما بعد الاصلاحات ثم المرسوم التشريعي 93-12 وهكذا... في مسعى الاقتصاد الحر تسود فيه روح المنافسة والشفافية .

وإذا كانت الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد 1998 اتسمت بالركود الذي غطى معظم قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي المتدهور ،أدى إلى التفكير في دعم الاستثمار من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 ،خاصة وأن الظروف المالية باتت مواتية جراء التحسن المالي الذي حصل في أسواق النفط سنة 2000 .فيما يعرف بالسياسة الاستثمارية في إطار الإنفاق العام والتحفيزات الخاصة.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ذلك من خلال :

المبحث الأول : تحليل مسار السياسة العامة للاستثمار في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل .

المبحث الثاني : السياسة الاستثمارية وإشكالية التشغيل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014.

المبحث الأول : تحليل مسار السياسة العامة للاستثمار في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل .

بعد استعراضنا مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار وسياساته ،أصبح من الواضح لنا أنه يعتبر من المفاهيم الأساسية كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى ،بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية على مستوى جميع الدول . لذلك تظهر أهمية الاتجاه الذي أصبح يأخذ مكانة له في إطار تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الإختلالات الحاصلة على مستوى الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص والسعي لجلب الاستثمار الأجنبي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : السياسة العامة للاستثمار

لقد كان للجزائر تجربة خاصة ببناء الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ،وهي التي عانت من ويلات الاستعمار الذي قام بنهب الثروات وإلحاق العديد من الخسائر وتحطيم العديد من البنى التحتية اللازمة لقيام أي نشاط اقتصادي ،لذلك شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التغييرات على جميع المستويات تخللتها جملة من الإصلاحات أوجدتها الاحتياجات الخاصة من جهة والتحولات العالمية من جهة أخرى ،مما جعلها تبحث عن وسائل وسبل خارجية ،لذلك كان لزاما عليها بناء سياسة استثمارية تعمل إلى تشجيعه وجذبه إلى الجزائر .سواء كان محليا أو أجنبيا .

من هذا المنطلق ومن خلال ما تم البحث عنه بشان التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمشكلات السياسية يتضح أن هناك ترابط جذري بين الإصلاح والتنمية في القطاعين الاقتصادي والسياسي ،ففلسفة النظام الاقتصادي للدولة ترتبط بالأساس بنظامه السياسي ومدى تقديسه للملكية الخاصة أو العامة وفقا لنهجه السياسي ،فكثيرا ما يعدّ السياسيون في السلطة أيديولوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر عن المذهب السياسي.[1]

إن التغيير الذي شهدته الجزائر في أسلوب تسييرها والانتقال من اقتصاد الأوامر،لا يعني بالضرورة أن تتخلى الدولة عن أهدافها في العدالة والتنمية والاستقرار؛بل يعني تغييرا في أسلوب تحقيق هذه الأهداف ،فالاعتراف بحرية المشروعات ليس تنازلا عن دورها بقدر ما هو توجيه للاقتصاد والمجتمع ،والتغيير الوحيد هو تغيير أسلوب التوجيه وذلك بالانتقال إلى أسلوب السياسات بدلا من أسلوب الأوامر.[2]

من ثم انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ،ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ،كما أنها اكتسبت خبرة بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية في ميدان تشجيع وتنظيم الاستثمار،فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمار يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين،حيث كان الغرض هو تشجيع المبادلات أو جلب رؤوس الأموال

[1] -محمد جابر نجلاء ،مرجع سابق ،ص 190 - 110 .

[2] -البلاوي حزم ،**دور الدولة في الاقتصاد** .القاهرة :دار الشروق ،1998 ،ص 70-71 .

التي كانت منعدمة في بداية الأمر،لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور:

1. نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ،ثم القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق في العادة أقل من عشر عناصر(مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

2. الترتيبات الخاصة بإحداث التوازن الإقليمي للمناطق المراد ترقيتها .

3. تشجيع الأنشطة التصديرية ،المصدر الأساسي للعملة الصعبة في كل القوانين المالية السنوية وكذا قوانين الاستثمار المتعاقبة.[1]

وعليه يتضح أن الانتقال من اقتصاد الأوامر إلى أسلوب السياسات لا يخفي ما يواجهه من صعوبة فالإدارة بالسياسات أكثر دقة وحساسية وبالتالي فهي تحتاج إلى أجهزة حكومية أكثر دقة وكفاية بما يتطلب ذلك من خيال ومرونة ،وهي مرحلة أرقى في الإدارة الاقتصادية ولكنها لنفس السبب أكثر صعوبة .[2]

إن هذا الانتقال ازدهرت فيه فكرة القوانين الخاصة بالاستثمار والقوانين الأساسية التي تحكم إطار النشاط الاقتصادي كالقانون المدني ،والتجاري ،وقانون الملكية وقانون الصفقات ،وغيرها من القوانين الأساسية . هذه الأمور تساعد على الوضوح والاستقرار .التي هي من صميم دولة القانون ،فضلا عن وضع الشروط والضوابط لمباشرة الأنشطة المختلفة من صفات فنية وترتيبات للأمن الصناعي وشروط البناء وغيرها ،ولم يكن الاهتمام فقط بالتراكم المادي فحسب بل إن توافر الإطار المؤسسي كان أحد أهم المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الدولة في بناء سياسة عامة ناجحة للاستثمار في الجزائر .

فالأطر المقصودة في موضوعنا على وجه التحديد ما يتعلق بالأحكام الدستورية وإن كانت غير صريحة من حيث شكلها فيما يخص آليات تشجيع الاستثمار،إلا أنها تحمل أبعادا واضحة بالنسبة للتوجهات الاقتصادية الجديدة في الجزائر والمؤسسة على حرية الصناعة والتجارة و الاستثمار بأكثر حرية واطمئنان خدمة للصالح العام والخاص على حدّ سواء وفي ذلك يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في أحكام الدستور المعدل الصادر بالمرسوم الرئاسي 438/96 الموافق لـ :1996/12/07 في مواده الآتية:[3]

- المادة 37 : و تنص أن حرية التجارة والصناعة و الصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون.
- المادة 38 : و تنص على ضمان حرية الابتكار الفني والفكري والعلمي.
- المادة 52 : وتتحدد في ضمان الملكية ،وضمان الإرث وأملاك الوقف والجمعيات.
- المادة 67 : وتنص على الحماية القانونية للأجنبي وأملاكه وما يتمتع به من ضمانات قانونية تضمن له ذلك

[1] -زين منصوري ،"واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،العدد : 02 ماي 2005 ،ص 128 - 129 .

[2] -البلاوي حزم ،مرجع سابق ،ص 71 .

[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"مرسوم رئاسي رقم 96-438 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 بتاريخ 07 ديسمبر 1997 " ،الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والثلاثون،العدد 76 ،الأحد 27 رجب 1417 هـ الموافق 08 ديسمبر 1996 ،ص 05-12 .

المطلب الثـــاني : سمـــات السيـــاسة الاستثمـــــارية في الجـــــزائر.

الفـــــرع الأول : مسار السياسة الاستثمار في ظل المقومات القانونية والتنظيمية.

لقد سعت الجزائر على تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لبناء المشروعات المحلية أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية ،لذلك قامت بإصدار العديد من التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تسهيل انسياب حركة رأس المال ،تضمنت تلك الإجراءات العديد من التشريعات جاء بها المشرع الجزائري يمكن أن ندرجها في الآتي:

أولا : الإطار القانوني لسياسة الاستثمار في الجزائر.

عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:

01 : قوانين ما قبل الإصلاحات

- **القانون رقم :63-277 الصادر بتاريخ :1963/07/26**

وظهر هذا القانون في وقت كان الاقتصاد الوطني بحاجة لرأس المال الأجنبي ،وقد وجه على هذا الغرض في الأساس معطيا في ذلك بعض الضمانات الخاصة بالمؤسسات المنشاة عن طريق بعض الاتفاقيات وهو ما يبين عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد الاستقلال وهو ما يتضح من خلال المادة الثالثة إلى المادة السابعة والتي تنص على حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجنبيين و حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمسيري وأصحاب هاته المؤسسات ،والمساواة أمام القانون خصوصا في الجباية. ، وكذا الضمان ضد نزع الملكية. [1]

- **الأمر رقم : 66-284 المؤرخ في : 1966/09/15**

ويتضح هذا الأمر من خلال عرض الأسباب جاءت به تعليمات مجلس الثورة ونتيجة المتناقضات التي ظهرت من خلال القانون السابق ،وذلك من خلال الضمانات التي جاء بها من المادة الأولى إلى الثالثة والثلاثون ،محاولا سد الثغرات وتحديد المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص وعدم ترك الحرية له ،كما أن المبادرة في الاستثمار في القطاعات الحيوية يعود للدولة والهيئات التابعة لها (المادة :02) ،ويمكن للرأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي الاستثمار في القطاعات الأخرى شريطة الحصول على الاعتماد من السلطات الإدارية (المادة : 04) .[2]

- **القانون رقم :82-11 الصادر بتاريخ : 1963/07/26**

ويتعلق هذا القانون بمواده الثلاثة والأربعون في كيفية تنظيم الاستثمار الاقتصادي الوطني ،حيث يبين قانون الاستثمار المشترك عن طريق دخول القطاع الخاص من خلال تقديم الإطار العام لذلك خصوصا في مواده

---

[1] -République démocratique d'Algérie populaire , Tête de la République," Loin 63-277 portant code de investissements du 26 juillet 1963 ",journal officiel , N ° 53 , 20 OUT 1963, P:774 .

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" الأمر رقم 66-284 يتضمن قانون الاستثمار بتاريخ 15 سبتمبر "1966،الجريدة الرسمية ، السنة الثالثة ،العدد :80 ،السبت 01 جمادي الثانية عام 1386 هـ الموافق لـ 17 سبتمبر 1966 م ،ص 204 .

الأولى الممتدة من المادة الأولى إلى المادة السابعة .[1] وذلك بتقديم العديد من الحوافز كالضمانات الجبائية الخاصة بالقطاع الخاص الأجنبي خصوصا مما يسمح لها بتحويل الأرباح والإعفاءات الضريبية المختلفة الخاصة ببعض أنواع الاستثمارات ،وهو ما توضحه المادة واحد وعشرون من هذا القانون .[2]

- **القانون رقم : 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1982 المعدل والمتمم للقانون رقم : 82-13**

وتضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة خاصة في مجال المحروقات والتي شهدت انخفاضا في هذه الفترة (المادة 02-06) ،حيث تضمن ذلك بطرق واضحة ومرتبة ومحفزة مقارنة بما جاء به القانون السابق من خلال مشاركة الرأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حدود 49% مقابل 51% على الأقل.[3]

مع ضمان تحويل المتعامل الأجنبي للتكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل والتكوين والتأهيل واستفادة هذا الأخير من قرارات المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات وضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية وهو ما جاء في محتوى المواد من 07-28 المتبقية .[4]

- **مجموعة القوانين : 1988**

تبنت الجزائر في هذه السنة مجموعة من القوانين في إطار الإصلاحات الاقتصادية ،مما أدى إلى ظهور المؤسسات الاقتصادية العمومية ،خلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي تتيم هذه القوانين بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية وتنظيم صناديق المساهمة وتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة.[5]

أ-القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988 .

والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية . حيث بين ذلك في مادته الأولى بأن هذا القانون يحدد كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية المعترف بأولوياتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وأهداف وبرامج عمل القطاع الخاص الوطني.[6]

لكن بعد الفشل الذي تعرضت إليه كل المحاولات والمساعي في ميدان الاستثمار سواء ما تعلق بقانون 13/86 الذي لم يحقق الأهداف أو الفشل في باقي القوانين السابقة ،فإن الجزائر غيرت السياسة أو النهج الذي

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية،"القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار بتاريخ 21 غشت 1982 م "،الجريدة الرسمية ،السنة التاسعة عشر،العدد :34،الثلاثاء 05 ذي القعدة 1402 هـ الموافق لـ 24 غشت 1982،ص 1693

[2] -نفس المرجع ،ص 1696.

[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" القانون 86-13 يعدل ويتمم القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها بتاريخ 09 غشت 1986 م" ،الجريدة الرسمية ، السنة الثالثة والثلاثون ، العدد :35 ، الاربعاء 21 ذو الحجة 1406 هـ الموافق لـ 27 غشت 1986 ، ص 1477-1478.

[4] -نفس المرجع ،ص 1477-1478.

[5] -يحياوي سمير ،" الاستثمار العربي بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة (1998-2008):دراسة حالة الجزائر ،مصر ،الأردن ،السعودية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية :2010/2009 ،ص 208.

[6] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية بتاريخ 12 يوليو 1988 م "، الجريدة الرسمية ،السنة الخامسة والعشرون ، العدد :28 ، الاربعاء 29 ذو القعدة 1408 هـ الموافق لـ 13 يوليو 1988 ،ص 1031.

اعتمدته في هذه المرحلة واتجهت إلى وجهة أخرى رأت أنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.[1]

فالأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 أرغم السلطة على المرور إلى مرحلة ثانية من مراحل اللجوء إلى الاستثمار الخاص ،فعرفت هاته المرحلة ما يسمى بفكرة تسخير الاستثمار الخاص كأداة لجلب رؤوس الأموال ،وتميزت هذه المرحلة بالاستغناء عن المنهج الاشتراكي وتبني معتقدات النظام الرأسمالي ،بالانفتاح على القطاع الخاص ودعوته للاستثمار الاقتصادي ، وترقيته إلى مرتبة الشريك الاقتصادي.[2]

ب- **القانون رقم :88-18 المؤرخ في 18 يوليو 1988.**

والمتضمن الانضمام إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ :10 يوليو 1985 والخاص باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها ،و ينص بوضوح على انضمام الجمهورية الجزائرية إلى هاته الاتفاقية وهي تخص ميدان التحكيم في التجارة الدولية والاستثمار بوجه عام.[3]

02 : قوانين ما بعد الإصلاحات

- **قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في : 1990/04/14**

وهو قانون خاص بالنقد والقرض وليس خاص بالاستثمار وإنما له علاقة وطيدة به ،حيث جاء تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال ،حيث يتيح إمكانية معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر.[4]

كما خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض ،إضافة على محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بالملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراءات المصادرة.[5]

- **المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في :05 أكتوبر 1993**

بناء على ما جاء في المادة الأولى من هذا المرسوم فإنه يطبق على جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية ؛وهو بذلك يلغي كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع

---

[1] -اشوي عماد ، جدادوة عادل ،"الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس ،27-28 ديسمبر 2012.

[2] -سديرة نجوى ،مراكشي شرف ،"رد الاعتبار لدور القطاع الخاص في الاستثمار كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستديمة "،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس ،27-28 ديسمبر 2012.

[3] -م. بودهان ،**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** . الحراش : الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع ،2000 ،ص 205 - 206.

[4] -يحياوي سمير ،المرجع السابق.

[5] - زين منصور ،مرجع سابق ،ص 129.

ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات وهذا وفقا للمادة التاسعة والأربعون منه .[1]

من ثم فإن هذا القانون جاء لينسجم مع التعديلات الحاصلة مع برامج إعادة الهيكلة وتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ،وبذلك أعلنت الجزائر رسميا التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية.

لقد كان هذا المرسوم متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار محليا كان أم أجنبيا عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ،مع تخفيف الإجراءات عن طريق الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشأت لأجل هذا الغرض. كما يلغي هذا القانون كل الفرقات القديمة بين المستثمر العام والخاص ويلغي إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة وأنشأ في مقابلها تصريح أسهل مما كان عليه ،كما تضمن هذا القانون أنظمة للتحفيز من خلال النظام الخاص (مناطق خاصة ،حرة ،ومناطق أخرى) إلى جانب النظام العام.[2]

وتوالت التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي سواء في إطار تدعيم المرسوم المذكور أو في إطار صدور قوانين ومراسيم مستقلة من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.

ولطالما أن هذه النصوص والأحكام القانونية المتعلقة بالاستثمار مما ذكرنا ومما لم نذكر كثيرة ومتنوعة بنحو نتجت عنه فعلا إشكالية كبيرة للمختصين والعوام على حد سواء.

إلا أن هذا المسعى الذي تسعى إليه الحكومة في إلغاء المثبطات كما يقول السيد : **والتر أيكان** " أنه من المستوصب للنهوض بالقطاع الخاص وذلك بتوفير بيئة اقتصادية لبرالية " وبذلك تصبح مسألة رد الاعتبار للقطاع الخاص لنجاعة الاستثمار في الجزائر إحدى المظاهر الأساسية لمنهجية الإصلاح الاقتصادي مما يحقق أفضل السبل للوصول إلى تنمية مستدامة لذلك قال صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد **ساولسن** " إذا كنت تريد تعريف التنمية فأجتهد أولا في تعريف الاستثمار " .[3]

- **الأمر رقم 01-03 الموافق لـ :20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .**

ويتضمن محاور أساسية نذكر منها وفق ما جاء في المادة الخامسة والثلاثون :

- إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم :12/93 المؤرخ في أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات.[4]

كما تطرقت المواد الممتدة من المادة التاسعة إلى الحادية عشر من نفس الأمر إلى :[5]

- النظام العام الذي يتضمن التدابير التشجيعية برسم إنجاز الاستثمار لصالح الاستثمارات الوطنية والأجنبية

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ 05 أكتوبر 1993 م " ،الجريدة الرسمية،السنة الثلاثون ،العدد :64 ،الاربعاء 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق لـ 10 أكتوبر 1993،ص 10.

[2] -كريمة فرحي ،" اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ،تركيا ،مصر والجزائر "،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية:2013/2012 ،ص 278 - 289.

[3] -سديرة نجوى ،مراكشي شرف، المرجع السابق .

[4] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ 20 غشت 2001 م "،الجريدة الرسمية ، السنة الثامنة والثلاثون ،العدد :47،الاربعاء 03 جمادي الثانية 1422 هـ الموافق لـ 22 غشت 2001 ،ص 10.

[5] -نفس المرجع ،ص 5 - 6.

- المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات ،وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز .
- النظام الاستثنائي للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني التي تسعى للمحافظة على البيئة.

حيث منح مزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك،لا توجد امتيازات ذكرها القانون غير التي تم إدراجها لتستفيد بها المشاريع الاستثمارية إلاّ أنه أكد على نفس ضمانات قانون ترقية الاستثمار.[1]

- **الأمر رقم :06-08 الموافق لـ : 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر :01-03.**

صدر هذا الأمر حتى يعدل ويتمم أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار منها ما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي تخص الإعفاءات الجمركية الخاصة بالسلع المستثناة والتي تدخل في إنجاز الاستثمار وهو ما نصت عليه المادة :07 من هذا الأمر،وكذا الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات الغير مستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.[2]

والجيد الذي جاء به هذا الأمر ما جاء في المادة :10 والتي نصت على منح امتيازات خاصة بالاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني. [3]

- **القانون 16-09 المؤرخ في : 03 غشت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.**

وفقا للمواد الأربعة الأولى من هذا القانون تم تحديد مجال التطبيق الخاص بهذا القانون في الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ،لاستحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل وكذا المساهمة في رأسمال الشركة في إطار احترام القوانين المعمول بها.[4]

أدرج هذا القانون اضافة الامتيازات لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة بعنوان مرحلة الانجاز وكذا مرحلة الاستغلال ضمن القسم الثالث الخاص بالمزايا الاضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشأة لمناصب الشغل في المادتين :15 و 16 تحفيزات لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات الواقعة خارج مناطق الجنوب والهضاب وكل المناطق الأخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدول من 03 سنوات إلى 05 سنوات عندما تنشئ اكثر من مائة (100) منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار الى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.[5]

---

[1] -كريمة فرحي ،مرجع سابق ،ص 286.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"الأمر رقم 06-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 15 يوليو 2006 م "،الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والأربعون ،العدد :47 ،الاربعاء 23 جمادي الثانية 1427 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2006 ،ص 18.

[3] -نفس المرجع ،ص 19.

[4] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 03 غشت 2016 م"،الجريدة الرسمية ، السنة الثالثة والخمسون ،العدد :46 ،الاربعاء 29 شوال 1437 هـ الموافق لـ 03 غشت 2016 ، ص 18.

[5] -نفس المرجع ،ص 20 - 21.

ثانيا : الاطـار المؤسسي للاستثمار في الجزائر.

في مجال تدعيم الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر ثم إنشاء هياكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين فيها:

1. المجلس الوطني للاستثمار CNI

انجز المجلس الوطني للاستثمار وفقا للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في مواده :18،19،20 لدى الوزير الأول المكلف بالاستثمار ووضع تحت سلطة رئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول)المكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار.[1]

يتمتع هذا المجلس بسلطات هامة في مجال منح الامتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار ويتولى مهمة اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار والتدابير التحفيزية لذلك وتحديد المزايا . كما يقدم اقتراحات للحكومة في مجال تطوير الاستثمار والنظر في المسائل التي تتعلق بتنفيذ التشريع.[2]

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

نشأة الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار مع نشأة المجلس الوطني للاستثمار إلا أنه قبل هذا كانت تحت تسمية وكالـة ترقيـة ودعـم ومتابعـة الاسـتثمار(APSI)نشـأة عامـة ذات طـابع إداري فـي خدمـة الاسـتثمارات فـي الجزائر،وبالتالي تم إعادة تنظيم هذه الوكالة.[3]

ونصت عليها المادة :06 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تتولى مجموعة من المهام ذكرت في المادة:21،22 من نفس الأمر تتعلق بالأساس بمهمة الاعلام والتسهيل وكذا ترقية الاستثمار والمساعدة وتسيير العقار الاقتصادي وكذا تسيير الامتيازات ومهمة متابعة المشاريع الاستثمارية.[4]

3. الشـباك الوحيـد وينشأ علـى مستوى الولايـة مـن أجـل الـتخلص مـن المتاعـب البيروقراطيـة وتسـهيل الاجراءات الادارية أمام المستثمرين المحليين والجانب ،تم إنشاء هاته الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني وتشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية.[5]

وهـي فـرع للوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار المنشـأة عبـر الولايـة يشـمل إضـافة لإطـارات الوكالـة ممثلـي الإدارات التي تتدخل في مرحلة من المراحل في مسار الاستثمار خصوصا عندما يتعلق الأمر بإنشاء وترقيم الشركات ، الرخص سيما رخص البناء ، المزايا المرتبطة بالاستثمارات.ومن مهامه تسهيل وتخفيف الإجراءات

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"الأمر رقم 06-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 15 يوليو 2006 م "،مرجع سابق،ص 07.

[2] –عزرين عبد الرزاق ،" النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر(واقع وآفاق) "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون فرع إدارة أعمال ،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة خميس مليانة ،السنة الجامعية :2014/2013 ،ص 40 – 41.

[3] –كريمة فرحي ،مرجع سابق ،ص 293.

[4] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"الأمر رقم 06-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 15 يوليو 2006 م " ،مرجع سابق ،ص 07 – 08.

[5] –زين منصور ،مرجع سابق ،ص 135.

القانونية لإنشاء المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ، بتوفير الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز الاستثمار.[1] ويمكن أن نوضح هاته الأجهزة وغيرها مما لم نذكره في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) : الأجهزة الحكومية المكلفة بتسيير الاستثمارات في الجزائر

الجهـــاز	الطبيعة	المهـــــــام
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري	- ترقية الاستثمارا ت وتطويرها ومتابعتها وتسهيل الاجراءات التأسيسية . - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم. - تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره. - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء. - المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
المجلس الوطني للاستثمار (CNI)	جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار	- صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار. - تحديد المناطق المعنية بالتنمية. - إقرارر الإجراءات والمزا يا التحفيزية. - المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار
الشبابيك الوحيدة اللامركزية	**توزع على الادارات والهيئات العمومية**	- التخلص من المتاعب البيروقراطية . - تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MIPI)	هيئة وزارية مكلفة	-تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة. - اقتراح سياسات واستراتيجيات ترقية وتطويرالاستثمار.
الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF)	هيئة حكومية	- إدارة محفظة الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المهتلكة والعقارات المتاحة في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة. - جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة ،وإعداد قاعدة البيانات بها. - تنظيم عمليات التنازل عن الأصول.

المصدر : جوامع لبيبة – رايس حدة ، " تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي : دراسة خالة الجزائر " . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السادس عشر ،ديسمبر 2014 ،ص 12.

[1] -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني،
http:www.elmouwatine.dz/spip.php?page=imprimer & id-article=5 ،تاريخ الاطلاع :2017/02/08، 17:18.

الفـــرع الثاني : مناخ الاستثمار بين الايجابية والمعيقات.

يرى البعض ان مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات الاستثمار ،فهو الذي يعكس سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث يضمن ذلك كله السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى ،المالية ،النقدية ، التجارية ،بالإضافة الى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي.

وبالتالي فهو ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها الى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه.[1]

وقد ارتبط مفهوم المناخ الاستثماري بمفهوم البيئة الاستثمارية ، وقد يتسع او يضيف أيضا حسب السياسة المتبعة لترويج الاستثمار والذي يضل محكوما بعاملين أساسيين هما العائد المتوقع ومستوى المخاطر.[2]

ويمكن أن نلخص مناخ وسياسات الاستثمار في الشكل التالي:

الشكل 04 : مناخ وسياسات الاستثمـــــــار

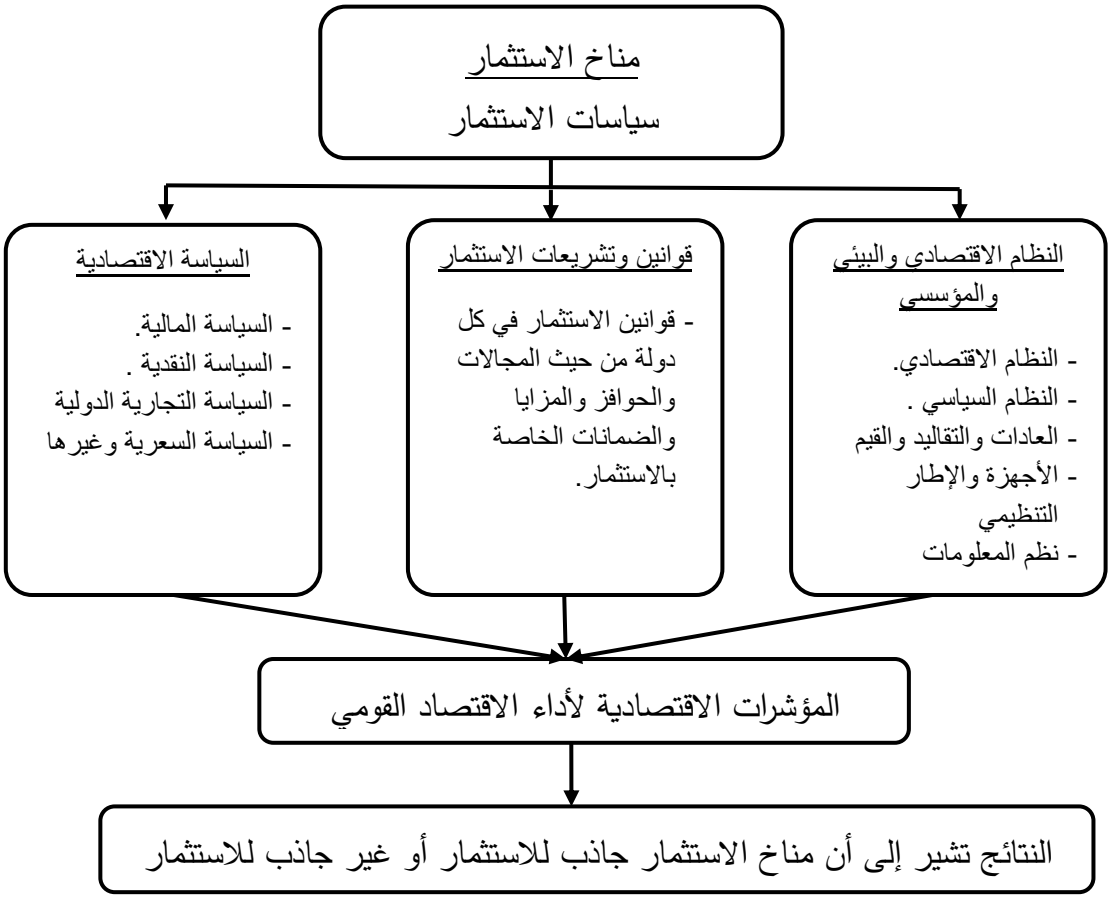

[1] -عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 190.

[2] -محمد العبيدي فاضل ،مرجع سابق ،ص 57.

المصدر : عبد الحميد عبد المطلب : مرجع سابق ،ص 191 .

أولا : مؤشرات تنظيم سياسة الاستثمار في الجزائر.

ويمكن تحديد ذلك من خلال:

1)- وضعية الاقتصاد الجزائري بين اقتصاديات العالم.

انطلاقا من مؤشرات البنك الدولي "سهولة أداء الأعمال Doing Business index الذي يقيس مدى فعالية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات وهو المقياس الملم أكثر بمحددات المناخ الاستثماري في الاقتصاد الجزائري ،وترتيب الاقتصاديات وفق هذا المؤشر حسب سهولة أداء الأعمال فيها.[1]

وبناء على مؤشر سهولة أداء الأعمال للبنك الدولي خلال فترة2015/2014 فقد جاء ترتيب الجزائر كالآتي:

الجدول رقم (02): وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال (DB Index) للبنك الدولي خلال الفترة (2005-2014) .

السنة / الترتيب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب عالميا	128	116	125	141	134	136	136	148	152	153
عدد الدول الخاضعة للمؤشر	155 دولة	175 دولة	178 دولة	181 دولة	183 دولة	183 دولة	183 دولة	185 دولة	185 دولة	189 دولة
الترتيب عربيا	14	10	10	14	13	13	14	16	16	16
عدد الدول الخاضعة للمؤشر	16 دولة	17 دولة	17 دولة	19 دولة	19 دولة	19 دولة	19 دولة	19 دولة	18 دولة	20 دولة

المصدر : جواهع لبيبة ،رايس حدة ،مرجع سابق ،ص 18

من خلال هذا العرض يتضح أن المناخ التنظيمي لسياسات الاستثمار في الجزائر ،غير مستقر أو أنه يشهد تراجعا وعدم تمكنه من المحافظة على مكانته التي كان يحضى بها في الترتيب العالمي ،وربما يرجع هذا الأمر لما أقرته الجزائر في تحديد نسبة ملكية المشروعات الاستثمارية 51% مقابل 45%. ونظرا للتحسينات التشريعية والإجراءات التحسيسية للعراقيل الادارية خصوصا بعد 2008 شهدت الجزائر تحسن على مستوى مؤشر سهولة الأداء.

2)- قياس الحد الأعلى للأداء

ويقيس هذا المؤشر مدى اقتراب كل اقتصاد من " الحد الأعلى للأداء " بما يعرض افضل اداء لكل دولة تجاه الاستثمار والمشاريع الاستثمارية في مؤشر حدوده من الصفر إلى المائة . وفق تقرير البنك العالمي فإن مقياس اقتراب الحد الأعلى للأداء للجزائر في فترة 2006 إلى 2014 كان كالآتي :

الجدول رقم (03): قياس الحد الأعلى لأداء

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014

[1] -جوامع لبيبة ،رايس حده ،مرجع سابق ،ص 18.

المؤشر على (مقياس 100)	46,34	47,43	49,24	49,39	50,44	50,20	51,01	51,90	51,96

المصدر : جواهع لبيبة ،رايس حدة ،مرجع سابق ،ص 20.

من خلال الجدول يتبين لنا اداء الجزائر كان اقل من المعدل القياس قبل سنوات 2009 ولم يحقق إلا 05,62 نقطة في مدة قاربت العشر سنوات.

وفي أخر تعديل لقاعدة البيانات الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المصرح بها خلال فترة 2002-2015 فإن الجزائر قد حققت ما قيمته 01% من قيمة المشاريع المصرح بها للقطاع الأجنبي مقابل 99 % لقطاع الاستثمار المحلي ،وهو ما يبين تخوف المستثمر الأجنبي من المغامرة الأمر ،الذي تفسره عملية صبر الآراء التي شملت 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات أغلبها من الدول الأوربية الأساسية مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا ،حيث اشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد اهم عامل بنسبة 67 % تليه نسبة 42% للاستقرار السياسي والاقتصادي ثم الاطار التشريعي والقانوني بنسبة 34 %،حيث فسروا ترددهم للاستثمار في الجزائر سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسساتي والسياسي والاقتصادي ،يضاف الى ذلك نقص المعطيات.[1]

على الرغم من التحسينات التي أدخلتها الجزائر لتحقيق أكبر معدل على مستوى قياس الحد الأعلى للأداء وهو ما ينتظر من خلال التحسينات التي أدخلت على القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار.

3)- الجهود المبذولة لتحسين السياسة الاستثمارية.

على صعيد أنشطة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال فترة (2014-2005)من خلال تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي الذي سجل 2439 إصلاحا على مستوى 194 دولة ،حققت الجزائر منها 10 إصلاحات فقط على مرّ عشرة سنوات ،انقسمت إلى إصلاح واحد على مستوى بدء المشاريع ،وإصلاح واحد في إطار استخراج تراخيص البناء ،وواحد في تسجيل الممتلكات ،أما فيما يخص الحصول على الائتمان فقد سجلت ثلاث إصلاحات ،وإصلاحيين في دفع الضرائب وآخر في التجارة عبر الحدود ،وإصلاح في تنفيذ العقود ،بينما لم تسجل ولا أية إصلاحات على مستوى معيار الحصول على الكهرباء وحماية المستثمرين وكذا في تسوية حالات الإعسار طوال هاته الفترة.[2]

ثانيا : معيقات سياسة الاستثمار.

هناك معيقات مازالت تواجه سياسات الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي في الجزائر تتعلق بالأساس بـ:[3]

1. التباطؤ في تنفيذ برامج الخوصصة.
2. عجز كبير في توفير المعلومات.
3. صعوبة الحصول على العقار الصناعي

[1] -زين منصور ،مرجع سابق ،ص 140.

[2] -البنك الدولي ،" قياس أنظمة أنشطة الأعمال ". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.arabic.doingbusiness.org ،تاريخ الاطلاع:2016/12/22، 16:20.

[3]-يحياوي سمير ،مرجع سابق ،ص 223 .

4. وجود قطاعات كثيرة تخضع لإعادة الهيكلة.
5. تخلف كبير في الهياكل القطاعية.
6. عدم تلاؤم النظام القضائي (لا أمن قضائي) .
7. غياب المعلومات والدراسات ذات النوعية الخاصة بقطاعات النشاط الاقتصادي.
8. صعوبة الحصول على التمويل.

كما يمكن تصنيف العراقيل إلى :[1]

أ- المعوقات الاجتماعية نذكر منها:

1. انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع.
2. ضعف السياسات التكوينية والتعليمية المنتهجة.
3. ظهور مشاكل العمالة والبطالة والتشغيل.

ب- المعوقات السياسية والأمنية تتمثل في:

1. وجود اضطرابات داخلية.
2. قلة الاستقرار الأمني.
3. كل الاضطرابات السياسية والأمنية كانت عائق أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلب القطاعات الاقتصادية ،خصوصا الاستثمارات الأجنبية التي تستلزم توفير الأمن والاستقرار السياسي.

ت- المعيقات المالية والإدارية:

1. البيروقراطية والروتين الإداري في الإجراءات وإنجاز المعاملات وترتيب الجزائر دليل على ذلك.
2. انعدام أنظمة معلومات ملائمة.
3. عدم التنسيق في الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار.
4. الرشوة والفساد الاداري.
5. المحسوبية والتعقيدات الادارية.
6. **مشكلة العقار الصناعي** : ويعتبر من اهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات ،وقد توقفت العديد من المشاريع بسبب عدم الحصول على العقار ،إذ أنه لا يمكن قبول المشروع دون الحصول على ملكية العقار او الحصول عليه ،زيادة إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات بسبب المضاربة وكذا بقاء العديد من الهياكل العقارية بحوزة المؤسسات العمومية دون تسوية ،وفي بعض الحالات عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية للمعايير الأساسية لكونها أقيمة لأهداف سياسية وأخرى اجتماعية.
7. **مشكلة التمويل** : إن انضمام بنك الجزائر لا يزال ضعيفا بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح البلاد الوصول إليه ،بسبب رداءة نظام المعلومات البنكية وبطء انظمة الدفع ،إضافة إلى طول مدّة دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها وشدة الرهانات ،وقيمة العملة المحلية وعدم فتح باب المنافسة في المجال المصرفي.

[1] -نفس المرجع ،ص 225 .

المطلب الثالث : السياسة الاستثمارية وإشكالية التشغيل في ظل المخططات والإصلاحات

يندرج التشغيل في صميم اهتمامات السلطات العمومية ومؤشر هام جدّا في قياس نجاعة السياسات الاقتصادية ،وهذا نظرا لمساهمة العمل في رفاهية الأمم لمساهمته في التقليل من الفقر وتلبية الاحتياجات السياسية للسكان واستغلال قدرات المجتمع وخاصة القدرات البشرية.

لكن الحديث عن سياسة الاستثمارات الجزائرية في إطار الاصلاحات يفرض التطرق ولو بصفة موجزة عن وضعيتها من خلال المخططات الوطنية السابقة حتى نتعرف عن الاستراتيجية الأساسية للتنمية لتلك المرحلة لتكون منطلقا لدراسة السياسة الاستثمارية في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والتوجهات الجديدة ودورها في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل.

الفرع الأول : السياسة الاستثمارية في مرحلة المخططات التنموية.

تميزت هذه الفترة باقتراح نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات والتي حملت في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة ،وقد شهدت هذه الفترة أربع مخططات تنموية ،مخطط ثلاثي (1967-1969) ،مخططين رباعيين (1970-1973)،(1974-1977) ،ومخطط خماسي أول (1980-1985) ،هذا إذا استثنينا المخطط الخماسي الثاني لظروفه المختلفة عن باقي المخططات.[1]

حيث عرف الاقتصاد الجزائري أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل سنة 1967 بما يعرف بالمخطط الثلاثي،حيث كان الهدف إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجات المواطنين ،أين أعطيت الأولوية لقطاع التصنيع خصوصا المحروقات حيث قدر حجم الاستثمار المخصص لها 11.081 مليار دج بلغت نسبة الانجاز فيها 82% ،وتواصل حجم الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول لتتوزع على مختلف المناطق الجغرافية في التراب الوطني بحيث وصلت تكاليف البرامج الاستثمارية 68,56% مليار دج بسبب قرار الدولة الخاص بإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية ، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 10% .

تواصلا وأهداف المخطط الرباعي الأول جاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بالتركيز أكثر على زيادة الانتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن وكانت الأولوية بهدف رفع الانتاج وتوفير مناصب الشغل ،إضافة إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ،وبسبب ارتفاع أسعار النفط عرف هذا المخطط مبالغ استثمارات كبيرة في هذا القطاع.

[1] -بن ضيف الله كريمة ،عباس كميلية ،" دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر 1970-2012 " . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد أكاديمي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،السنة الجامعية :2014/2013 ،ص 56.

ولم تكن التجربة المكتسبة في التخطيط هي التي ساعدت وحدها على تنشيط الديناميكية الاستثمارية وإنما الظروف المالية المواتية من جراء تحسن سعر البترول في السوق الدولية .

أما فيما يخص المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خصص له استثمار قدره 400,6 مليار دج احتلت فيه الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 43,6% .إن صيرورة الاصلاحات التي تم البدء فيها ولو بطريقة محتشمة منذ سنة 1981 جعلت معدل إنجاز هذا الأخير تصل إلى 85% كما تحصلت الصناعة على نسبة من القروض اقل مما كانت عليه في المخططات السابقة ،حيث جاء هذا التراجع في المشاريع التي برمجتها خلال مرحلة (1970-1977) والتي لم تنجز كلية حيث تمثل 50% من النفقات المرخصة.[1]

إن استحواذ المشروعات الصناعية على 51,95% من إجمالي الاستثمارات باعتبارها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل انعكس حجمها على معطيات التشغيل في هاته الفترة حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1784 سنة 1967 إلى 384.000 سنة 1985 ليكون عدد المناصب المنجزة حوالي مليون منصب شغل وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتنخفض إلى 09,7% سنة 1985. كما أن طلبات العمل للفترة (1974-1980) سجلت انخفاضا بمعدل سنوي يقدر بـ :123.330 طلبا مقارنة مع فترة (1971-1973) والتي كانت 228.233 طلب عمل ،كما أن المرحلة التي اعتبرت انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته 1977 والخماسي الأول الذي شرع في تطبيقه سنة 1980 لم يمنع من تحقيق انخفاض في معدل البطالة من 17,8% سنة 1978 إلى 16,3% سنة 1979 وهو راجع إلى خلق مناصب جديدة قدرت بـ : 188.620 منصب وبعدها جاء المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والذي تميز بانتعاش من حيث زيادة عدد الوظائف في كل قطاع إذ أن حوالي 29% منها مصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية والإدارة ،مقابل 14,18% لقطاع الصناعة و 01,4% للقطاع الزراعي وبلغ مجموع الوظائف المستحدثة خلال هذه الفترة 621.900 وظيفة جديدة

لكن في فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) سجلت الجزائر وضعا متميزا حيث سجلت أسعار النفط انخفاضا عالمية حتى بلغت ذروتها سنة 1986 فانخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة واللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى ،عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل .[2]

ومع مرور السنوات أثبت القطاع العام عجزه عن مواكبة التنمية الاقتصادية ،وأصبحت وحداته تشكل عبئا ماليا تتحمله خزينة الدولة في ظل ظروف اقتصادية صعبة وشيئا فشيئا حاولت الدولة التخلص من هذا العبء المالي ،من خلال التنازل عن الوحدات الاقتصادية غير الاستراتيجية في بداية الأمر فيما عرف بمشروع الخوصصة والذي تأكد بموجب برنامج تعديل هياكل الاقتصاد الوطني .

---

[1] -لطرش هاجر ،" تقييم أثر السياسة الاستثمارية على النمو والتشغيل في الجزائر خلال فترة 2001-2013 " . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،السنة الجامعية :2014/2013 ،ص 32 - 37 .

[2] -بن ضيف الله كريمة ،عباس كميلية ،مرجع سابق،ص 56 - 57.

وإذا قارنا هذا المخطط من خلال المخططات السابقة نجد اختلافا كبيرا في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضا وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم (04): تطور نسب التشغيل في إطار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

السنوات	حجم التشغيل الوحدة بالألف	معدل البطالة%
1985	3.840	09,7
1986	3.914	18
1987	3.978	21,40
1988	4.040	15,20
1989	4.095	18,10

المصدر :

1. Ons ,CHAPITRE-II-EMPLOI. Rétrospectives (1962-2011), Edition 2005 ,Algérie ,p 72.
2. ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 183.

الشكل رقم:(05) تطور عدد المشتغلين في إطار المخطط الخماسي الثاني1985-1989

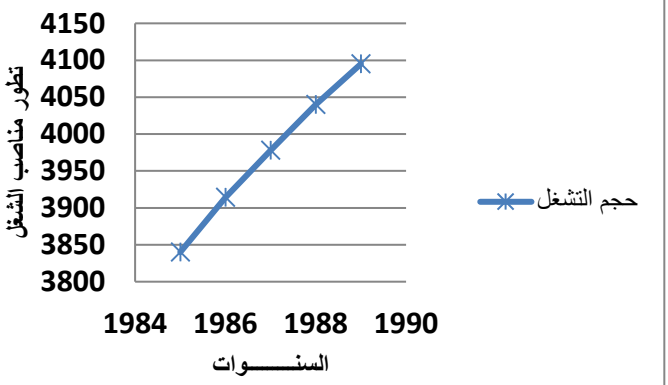

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : 04

من خلال هذا الجدول يتضح تقلص مناصب الشغل المستحدثة وتطور عدد البطالة وهو ما يوضحه المخطط البياني في الشكل رقم : (05) ،فبعدما كانت 09,7% سنة 1985 إلى 21,40% في 1987 ثم لتعود وتستقر في 18,1% سنة 1989 وهو ما يخالف وما سطر له لهذا البرنامج في البداية وهي إحداث 946.000 منصب عمل عند نهايته هذا الأمر الذي يعبر عن تكلفة استثمارية عالية تدل على ضعف فعالية الاستثمار وعدم التحكم في أدواته ،خاصة من حيث فعالية التسيير.

الفرع الثاني : السياسة الاستثمارية في ظل الاصلاحات الاقتصادية والتحول الى اقتصاد السوق (1989-1999) وتأثيرها في مناصب الشغل.

لقد عانت الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالعجز في الموازنات العامة والموازين التجارية وارتفاع حجم الديون الخارجية ... الخ ،خصوصا بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية لعام 1986 أين تجاوزت خدمة الدين 82% وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج (سياسات) تصحيحية بداية من 1988.

تبنت الجزائر برنامج لتثبيت او ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية بالتوقيع على عدة برامج تخص الاصلاح الاقتصادي الأول امتد من 1989/05/31

إلى 1990/05/30 والثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 ،أما البرنامج الثالث فكان من أفريل 1994 إلى مارس 1995 أما التصحيح الهيكلي فكان من مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998.

إن هاته التعهدات التي دخلت فيها الجزائر سمحت بتوفير السيولة المالية لممارسة الاصلاحات بإتباع سياسة مالية انكماشية تحت ضغوط هاته المؤسسات وهو ما أثر بشكل مباشر على الاستثمار ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته في أفضل الأحوال بأقل من الزيادة في المعروض منه وما يترتب عنه من زيادة في معدل البطالة .[1]

وهذا ما حدث فعلا في الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(05): تطور نسب التشغيل للفترة الممتدة من (1990-2000).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
حجم التشغيل الوحدة بالألف	4.517	4.538	4.577	5.042	5.154	5.389	6.015	5.708	5.993	6.081	6.180
معدل البطالة%	19,70	21,20	23,80	23,15	24,36	28,10	25,90	26,41	28	29,30	28,89

المصدر :

1. Ons ,Op cit ,P 57-61
2. ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 185.
3. عقون سليم ،المرجع السابق

الشكل رقم(06) : زيادة نسب التشغيل للفترة الممتدة من : 1990إلى 2000

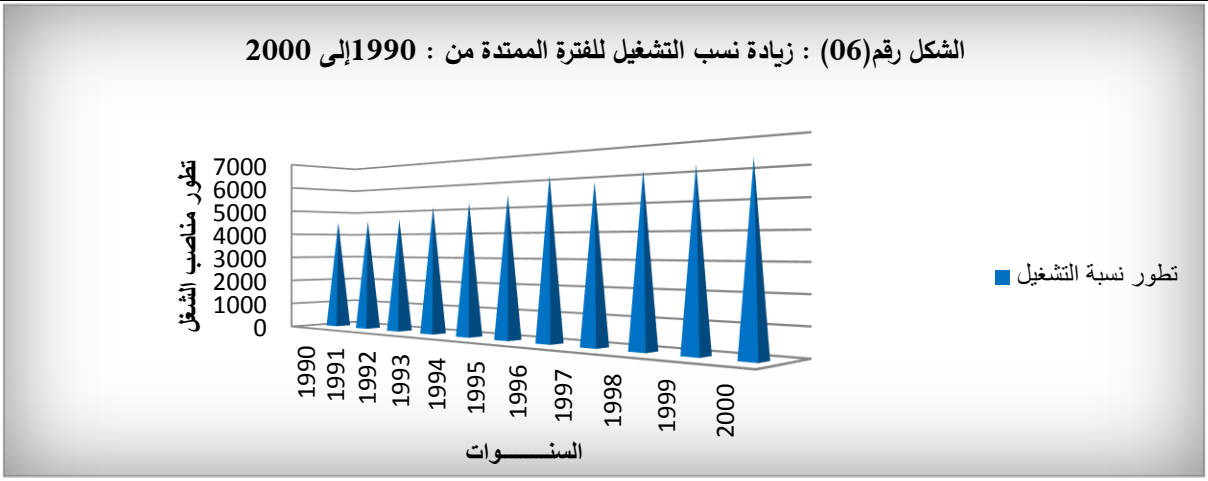

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : 05

إن انخفاض النفقات وخاصة معدل الزيادة في الأجور ونقص عدد الوظائف في القطاع الحكومي أدى إلى زيادة نسبة البطالة وهو ما يفسره التزايد المتواصل في معدل البطالة سنويا حيث كان عدد البطالين 435.000 بطال سنة 1985 إلى 1.150.000 بطال سنة 1990 ووصل في سنة 1992 ما يقارب 1.482.000 بطال ليتزايد بعد ذلك ويصل 2.100.000 بطال سنة 1994 رغم تطبيق الدولة كحل للخروج من هذه المشكلة .

[1] -عقون سليم ،" قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة : دراسة قياسية تحليلية -حالة الجزائر " . مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،السنة الجامعية 2010/2009: ،ص 48 - 52 .

ووجد القطاع العام نفسه أمام محيط جديد في إطار الاصلاح الهيكلي و الخوصصة والتي أثرت سلبا على معدلات التشغيل والبطالة نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة و تباطأ تطبيق الخوصصة ما أثر سلبا على مجموع الاستثمار وأدى إلى التسريح الجماعي للعمال بحيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 29,30% سنة 1999 قدر فيها عدد البطالين بـ:2,3 مليون بطال منها 80% شباب أقل من 30 سنة وثلثين عديمي الخبرة وحوالي 80.000 خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة وحوالي 360.000 أجير فقدوا مناصبهم ووجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994-1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب . وذلك جراء حل 815 مؤسسة منها 679 أي 83% مؤسسات عمومية محلية و 134 مؤسسات اقتصادية عمومية اي 16% منذ 1994 إلى جوان 1998 مما كان له آثاره الوخيمة على مستوى جميع القطاعات من جراء سياسات التعديل الهيكلي.[1]

إن الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال 1994-1998 ساهم في رفع معدلات البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي وهو ما اوضحته أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،ورغم الاجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي أنشأت لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة ،والصندوق الوطني للتامين عن البطالة ،لكن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة ،بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفعت معدلاتها سنة 2000 إلى 28,89% .أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ،بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.[2]

ومما يلاحظ أيضا أن نفقات التجهيز عرفت تذبذب ملحوظ فقد انخفضت من 8,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 إلى 06% سنة 1991 ارتفع إلى 8,6% سنة 1993 وبقيت نسبتها مستقرة بين سنتي 1994 و 1998 ،وبالتالي عرفت هذه الفترة البطء لعجلت المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل .

ولعل السبب في ذلك نقص الوعي للمستثمرين الخواص فأغلبهم استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية ،بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي اقرب وقت ممكن وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال ولا تتطلب تقنيات عالية ،دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها من جراء حرمان خزينتها من الاجراءات الضريبية وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل .[3]

وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي :

---

[1]- عقون سليم ،مرجع سابق ،ص 55 - 56.

[2]-لطرش هاجر ،مرجع سابق ،ص 63.

[3] -بن عزة محمد ،شليل عبد اللطيف ،" دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2010 "،مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

الجدول رقم (06): المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المنجزة خلال فترة 1993-2000.

السنوات	عدد المشاريع	النسب (%)	مناصب العمل	النسب (%)
1994-1993	694	01,60	59.606	03,71
1995	834	01,93	73.818	04,6
1996	2.075	04,80	127.849	07,97
1997	4.989	11,55	266.761	16,62
1998	9.144	21,16	388.702	24,22
1999	12.372	28,63	351.986	21,93
2000	13.105	30,33	336.169	20,95
المجموع	**43.213**	**% 100**	**1.604.891**	**% 100**

المصدر : بابا عبد القادر ،مرجع سابق ،ص 240.

الشكل البياني رقم(07):منحنى يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل للمفترة الممتدة 1993-2000.

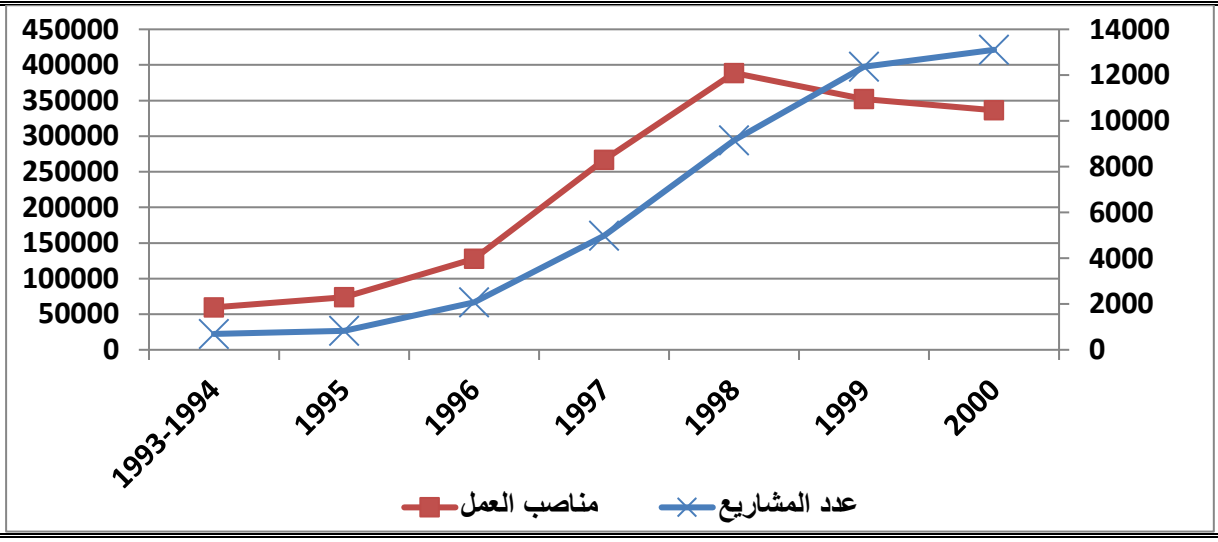

المصدر : من استنتاجات الطالب بالاعتماد على الجدول رقم :6.

وما يلاحظ أنه خلال هذه الفترة نقص عدد المشاريع الاستثمارية مما أثر على عملية التشغيل التي لم تفوق 388.702 في أفضل فتراتها سنة 1998 بمعدل 24,22% من إجمالي الانفاق خلال هذه الفترة ،وهو الأمر الذي لم يغير من معدل البطالة الذي وصل إلى 28% في نفس السنة لتصل بعد ذلك 29% ،لكن مع بداية سنة 2000 تظهر ازدياد عدد المشاريع ومن ثم التأثير في معدل البطالة ليبدأ بالتحسن فيما بعد.

إذا كانت بلادنا قد حققت إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة قبل الأزمة الاقتصادية فإنه سرعان ما تلاشت هذه المجهودات خاصة على الصعيد الاجتماعي ،كون معدل البطالة عاود الارتفاع من جديد واتسعت دائرة الفقر وحلت المؤسسات العمومية والتي كانت بمثابة إنجاز وفخر للاقتصاد الوطني خلال مسيرته التنموية.[1]

الفرع الثالث : نقائص تجربة التخطيط والإصلاح الاقتصادي على مستوى التشغيل.

لقد شغل التخطيط للاستثمار حيزا معتبرا في مهام الجهاز المركزي للتخطيط على الرغم من ان فترة ما بعد الاستقلال إلى نحو سنة 1699 شهدت غياب سياسة التخطيط ،حيث عرف الحجم الكلي للاستثمارات تناقص على أساس 100% سنة 1963 إلى 80,8% سنة 1966 وهي الفترة التي شهد فيها قطاع النفط ارتفاعا إلى مؤشر 108,5% بسبب تردد الشركات البترولية والتي كانت تعمل على تصدير رؤوس الأموال بدلا من الاستثمار . كما أن هيكل الاستثمار في القطاع العام عرف نسبة قطاع المحروقات منها 25,66% مقابل 73% للاستثمارات الخاصة بالشركات الأجنبية نسبة قطاع المحروقات منها 39,52% .[2]

هذا الأمر الذي طبع فيما بعد على عملية توفير مناصب الشغل في الجزائر خصوصا إذا علمنا أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة هي بناء اقتصاد صناعي من إجمالي الاستثمارات المنجزة بما يفوق 51% وهو الأمر الذي انعكس على عملية التشغيل لتصل إلى ما أقل من 10% سنة 1985.

إلا أنه ومما يلاحظ أن تجربة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خصوصا بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية كانت لها آثار اجتماعية .

فإذا كانت عملية التصحيح الهيكلي مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية ،فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات الشأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين أثر على عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات ،عوامل ساعدت على تفاقم معدلات البطالة.[3] والتي تزايدت نسبتها من 18,10% إلى 23,80% سنة 1992 و 24,3% سنة 1994 ثم 28,89% سنة 2000 ,وزيادة البطالة التقنية بسبب فقدان مناصب العمل بما يفوق 360 ألف منصب في نفس الفترة.

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها الجزائر لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبارها تشكل أكثر من ثلثي المجتمع الأمر الذي صعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الاشكالية لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة واستمرار التوجيه نحو المزيد من تحول المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص وما تبعه من تحول ،كل هذا امام تزايد طلبات العمل في ظل نمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3,2% سنويا أي ما يفوق 300.000 طلب عمل سنويا مقارنة بضعف النمو الاقتصادي .

[1] -ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص 55-56.

[2] -بابا عبد القادر ،مرجع سابق ،ص 222.

[3] -لطرش هاجر ،مرجع سابق ،ص 58.

كما أن انتشار العمل الغير منظم أو ما يعرف L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للشباب القادم إلى سوق العمل والذي يشكل بؤرة استغلال فاحش للعديد من الشباب سواء في العمل المأجور ،...،كما أنه في ظل التوسع في فكرة تطبيق مرونة العمل والعمل المؤقت ارتفعت ممارسة العقود المحددة في الجزائر على سبيل المثال من 10,8%سنة 19987 إلى 32%سنة 1997 ولا زال مستمرا في ارتفاع الى اليوم.

وعلى الرغم من بروز مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات لبناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الآليات الموجهة لتشجيع الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل ،إلا أنه وفي ظل هشاشة البنية الاقتصادية نتيجة التوجه نحو الاقتصاد اللبرالي من جهة ،ونتيجة العمال التخريبية التي عرفتها البلاد سنوات التسعينات ،لم تعد هناك صناعة كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى ،إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات كأحد الحلول الأقل تكلفة في التقليل من حدّه البطالة لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.[1]

حيث بلغ عدد المؤسسات المصغرة سنة 1998 حوالي 3.570 مؤسسة توظف 8.280 عامل ،وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الانفاق الاستثماري ،والجدير بالذكر أن الأولوية خلال هذه الفترة من الاصلاحات إلى غاية 2000 لم تعط للتخفيف والتقليل من حده البطالة،وإنما تعتبر انعكاسا لمخالفات وتراكمات الخروج من عنق الزجاجة لعقد التسعينات الذي اتسم بالركود (1986-1999) وإنما الأولوية منحت للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي وتدنئه التضخم وهناك اتجاه عام لزيادة مناصب الشغل في الادارة إذ بلغ مابين 1996—2000 أكثر من 33% من مجموع السكان النشطين ،أي ثلث مناصب الشغل.[2]

[1] -أحمد قايد نور الدين ،" السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

[2] -قندوز طارق ،بلحمير إبراهيم ، قاسمي السعيد ، " الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة " . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة يحي فارس المدية ، العدد 04 ديسمبر 2015 ،ص 24 - 25.

المبحث الثاني : السياسة الاستثمارية وإشكالية التشغيل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014.

بدأت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتحسن ابتداء من النصف الثاني من عقد التسعينات ،وباعتبار الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات فقد حرصت الحكومة من خلال تغيير سياساتها المالية ،حيث انتهجت سياسة تعتمد على التوسع في الانفاق العام وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية في إطار برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) والتي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية ،حيث كانت تهدف في مجملها إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق فرص الشغل والتقليص من البطالة وتحسين ظرف المعيشة.

المطلب الأول : برنامج الاستثمارات العامة في اطار الانعاش الاقتصادي (2001-2014).

برامج الانعاش الاقتصادي هي عبارة عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الاقلاع الاقتصادي وتحفيز حركة الاستثمار والنمو من جديد . وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مسّ مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

ومن الناحية النظرية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الانفاق الحكومي الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق التوازن الاقتصادي وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي،حيث تسمح آلية تعزيز الانفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتصاص قدر معتبر من حجم البطالة.[1]

حقيقة مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات وكانت في كل مرة تتم باسم الاصلاح ،وتوالت الاصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح ".

لكن بعد سنة 2000 كان للدولة السلطة العامة ،توجه مخالف لما مورس من قبل ،فارتأت بأن يكون لها دور أكبر في توجه الاقتصاد بل أن تكون صانعة للتنمية الاقتصادية ،وهذا لا يعني إلى اشتراكية الستينات

[1] -علام عثمان ،" واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 " مداخلة مقدمة بالملتقى العربي الأول حول " العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي " شرم الشيخ ،جمهورية مصر العربية ،25-28 يناير 2015. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:dspace.univ-bouira.dz/...am/123456789/1658/1/doc4.pdf ، تاريخ الاطلاع :2017/01/10 ،14:00.

والسبعينات ،بل في إطار السوق الحرة والرأسمالية مؤكدة ذلك من خلال إتقان الشراكة مع الاتحاد الأوربي فترة السداسي الثاني من سنة 2001.[1]

إن مهام الدولة في التصميم الجديد للاقتصاد ،تتمثل في ضمان محيط ملائم للمؤسسة والاستثمار ،وفي رفع المضايقات القانونية والمنغصات البيروقراطية التي تعرقل النمو ومراقبة السوق وضمان السيولة والتوسع للاقتصاد ،عن طريق سياسات في مجال التدبير والتحكم في الميزانية .

إن إنشاء الثروات ومناصب العمل في إطار الاقتصاد الحر ،ليس من مسؤولية الدولة بل هو من مهمة المؤسسات ،وان الدولة تتقدم من خلال هذه البرامج بطلبات أعمال وخدمات لكي تعمل المؤسسات على إحداث القيمة المضافة وإنشاء مناصب الشغل وتحقيق الفوائد وتدفع الضرائب ولكنها لن تحل محل المؤسسات أبدا.[2]

وفي هذا الإطار فإن برامج الانعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات والمتمثلة أساسا في:[3]

1. التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع.
2. الانفاق العمومي الكلي(الاستهلاك الاستثماري)الذي يزيد في طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات
3. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة خصوصا في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى حين انتعاش الاقتصاد وتوفير مناصب شغل مناسبة .
4. تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وتشجيع الاستثمار الخاص .

وبالرجوع إلى برامج الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال فترة 2001-2014 والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية وهي : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو ،وقد هدفت هذه البرامج بشكل اساسي إلى تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:[4]

1. تنشيط الطلب الكلي .
2. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
3. تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية.

---

[1] -بن عامر نبيل ،" تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكي بسوق العمل للاقتصاد الجزائري : دراسة تحليلية للفترة 2000-2011 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11 - 12 مارس 2013.

[2] -سعداوي موسى ،عامر كمال ،" التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.

[3] -مسعي محمد ، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو " . مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 2000/10 ، ص 148 - 149.

[4] -راضية اسمهان خزاز ،عطاء الله حده ،" انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل والبطالة في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.

4. دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتقوية وتطوير الخدمات العمومية .
5. تحسين الاطار المعيشي للسكان .
6. دعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية.
7. دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل.

الفرع الأول : المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

اعتمد هذا البرنامج في أفريل 2001 ،رصد له غلاف مالي قدر بـ : 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليارات دولار ،على امتداد أربع سنوات 2001-2004 ،من الدوافع التي أدت إلى تبني هذا البرنامج من طرف الحكومة هو ضعف معدلات النمو الاقتصادي الذي عرفته الجزائر تحت تأثير الأزمة الاقتصادية 1986 وكذا الاصلاحات التي طبقت بمساعدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ،إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت 28,89% سنة 2000 ،وكذا ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين.[1]

وقد مثلت الاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج مبلغا قياسيا نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة،حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2% مليار دولار أمريكي حيث يهدف هذا البرنامج إلى :

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويمكن تحقيق تلك الأهداف عبر أهداف وسيطة تعبر بمثابة قنوات تتمثل في تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة الحالية لتنشيط الاقتصاد وخصوصا عن طريق الانفاق العام من جهة وكذا إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي.[2]

وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ،ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية . ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية ،كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية.[3] والجدول التالي يوضح ذلك :

[1] -قادري محمد ،" تأثير الاستثمارات العمومية على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2014 "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.

[2] -مسعودي زكريا ،" سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11-12 مارس 2013.

[3] -بوفليح نبيل ، " دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ((2001-2014)) " . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد 2013/09 ،ص 46.

الجدول رقم (07): توزيع رخص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب السنوات ومجالات الاستثمار

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة السطر
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	02	210,5	**40,1**
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	**38,8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	**12,4**
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	**8,6**
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	**%100**
نسبة العمود	**39,12**	**35,41**	**21,70**	**3,90**	**%100**	الوحدة:مليار دج

المصدر: بلقلة ابراهيم ،" أثر برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات لمجموع هاته القطاعات كانت خلال سنتي 2001 و 2002 بنسبة 39,12% و 35,41% ،على التوالي لتنخفض سنة 2003 إلى 21,70% لتبلغ أقل نسبة لها سنة 2004 بـ : 03,90% . حيث بلغت نسبة الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية 40,1% من مجموع رخص البرنامج الموزعة على القطاعات المدرجة وهو ما توضحه الدائرة النسبية في الشكل رقم(08) في فترة الأربع سنوات التي يمتد عليها هذا البرنامج ، وتحتل التنمية المحلية والبشرية الرتبة الثانية بنسبة 38,8% ، والنسبة الباقية موزعة بين دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الاصلاحات وذلك بنسبة 12,4% و 8,6%على التوالي.

الشكل رقم(08): توزيع رخص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2014 حسب القطاعات .

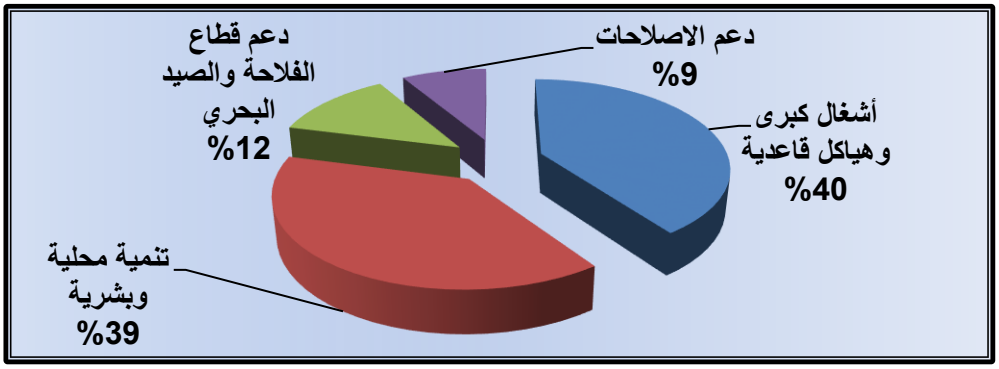

المصدر : من استنتاجات الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم 07.

كما يتبين أن قطاع الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد البحري استحوذت لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى 388 مليار دج أي بنسبة 74% تقريبا من إجمالي الغلاف المالي وما قيمت 40,1% خصصت للأشغال الكبرى لتدارك العجز الحاصل في القطاع نتيجة جمود الاستثمارات العمومية والذي من شأنه توفير مناصب شغل في المدى القصير كما يوفر بنية تحتية لنهوض القطاع الخاص ،وتوزعت الاعتمادات الى ثلاث قطاعات اساسية :

1- تجهيز الهياكل بقيمة : 142,9 مليار دج.

2- تنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبلية-الهضاب العليا-الواحات) بقيمة 32 مليار دج.

3- السكن والعمران بقيمة : 35,6 مليار دج.

كما يلاحظ ضعف قطاع الفلاحة 12,4% ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) سنة 2000. أما فيما يخص دعم الاصلاحات قسمت الى قسمين 2001 و 2002 ثم توقف تدعيم هذا المجال ،وقد مس تحديث وتطوير الادارة الضريبية بمبلغ 20 مليار دج بنسبة 44,44% ،وتهيئة المناطق الصناعية بمبلغ 02 مليار دج ،وكذا الصندوق الوطني لفترة المنافسة الصناعية بمبلغ 02 مليار دج والذي أنشأ بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة من المنافسة الأجنبية القوية.[1]

كما حضي قطاع التنمية المحلية والبشرية بأهمية بالغة حيث خصصت له الدولة مبالغ هامة في حدود 204,2 مليار دج ،وهذا في إطار مخططات تنمية الجماعات المحلية من خلال المخططات البلدية للتنمية (PCD) وصندوق الجماعات المحلية لتمويل التنمية (FCCL) ،فهي مخططات مالية لتمويل مشاريع الجماعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها ،إلى ذلك لم تغفل الدولة الجانب البشري في التنمية المحلية طالما أن المورد البشري عصب أي تنمية محلية كانت أم وطنية.[2]

لقد تميزت سنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع البلاد وهو الأمر الذي مكن من :[3]

1. استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار ،أي 3.700 مليار دينار ،منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الانفاق العمومي.
2. تحقيق نمو مستمر في المتوسط 3,8% حيث بلغ 6,8% سنة 2013.
3. تراجع نسبة البطالة إلى 24% وإنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وبناء الآلاف من المساكن.

---

[1] -بلقلة ابراهيم ،المرجع السابق.

[2] -دلفوف سفيان ، حططاش عبد السلام ،" أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر :دراسة تحليلية للفترة 2001-2014 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11-12 مارس 2013.

[3] -زرمان كريم ، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 " . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع جوان 2010 ، ص 204-205.

وعموما خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة وإضافة إلى ما ذكر فإن التوازنات الاقتصادية استرجعت وحققت احتياط صرف قدر بـ : 32,9 مليار دولار بالمقابل الديون الخارجية انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003 هو الأمر الذي جعل من هذا البرنامج ان خفف من حدّه الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة مرت بها البلاد.

الفرع الثاني : المشاريع الاستثمارية في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الانفاق التي شرع في تطبيقها بداية 2001،خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة ،واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة آنذاك في تاريخ الاقتصاد الجزائري ،من حيث قيمته المالية المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 42,3 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار،كما تجدر الإشارة أنه أضيف للبرنامج بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بمبلغ : 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ،زيادة على الموارد المنبثقة من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ:1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج.[1]

ولقد تمحورت السياسات المعتمدة ضمن هذا البرنامج حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على:[2]

1. تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين النمو الاقتصادي.
2. تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية.
3. تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.
4. تحديث وتوسيع الخدمة العامة.
5. تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه لتكون مستعدة على الانفتاح العالمي من خلال الاصلاح في المجال الاقتصادي وما يتضمنه من مكافحه للاقتصاد غير الرسمي وعصرنه المنظومة المالية وكذا بالأخص تحسين إطار الاستثمار من خلال ترقيته وضبطه وتسوية مسألة العقار ،وهو ما يمثل أسس السياسة العامة للاستثمار في هذه المرحلة.[3]

وقد تركزت المخططات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

[1] -لطرش هاجر ،مرجع سابق ،ص 69-70.

[2] -علام عثمان ،مرجع سابق.

[3] -زرمان كريم ،مرجع سابق ،ص 205-206.

الجدول رقم (08): المحاور الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.		
القطـاعـــــات	المبلغ (مليار دج)	نسبة السطر
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,3	40,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08,02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	04,85
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	01,19
المجمـــوع	**442,7**	**%100**
المصدر : ابراهيم بلقلة ،مرجع سابق.		

من خلال هذا الجدول وكنتيجة نلاحظ أن هذا البرنامج ركز على مجالين اساسيين هما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري ،وكذا مجال تطوير المنشآت الأساسية باعتباره الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي ،كما أن الملاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،فكلا البرنامجين أعطوا الأولوية الى قطاع المنشآت الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري ،وهما قطاعين مهمين جدا في تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستديم).[1]

الفـرع الثالث : المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

أو ما يسمى بالبرنامج الخماسي والذي يعتبر استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة بهدف تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن ،رصدت له مبالغ مالية هامة بلغت 21.214 مليار دج ما قيمة 286 مليار دولار يشمل :

1- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

2- برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج أي 155 مليار دولار .

وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50% من قيمة الاستثمارات المسخرة اي ما يعادل 10122 مليار دج ،كما سخرت في إطار هذا البرنامج ما قيمته 360 مليار دج لبرامج تأطير سوق العمل ومرافقة الادماج وإنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل منها ما قيمته 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة مما يسمح بتحقيق الهدف والمتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال الخمس سنوات التي يمتد فيها البرنامج.

[1] -بلقلة ابراهيم ،المرجع السابق .

إن مسعى الحكومة على تصحيح التأثيرات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب في الحياة النشطة ،جعلها تركز اهتمامها وتعطي دعمها لتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة.حيث قطعت التنمية الاقتصادية اشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان انعكاسها الإيجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال ما تحقق من نتائج خصوصا بعد تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي واللذان ساهما كثيرا في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات.[1]

المطلب الثـــــاني : أثر البرامج الاستثمارية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل 2001-2014.

عُرّف السلوك الاستثماري على أنه عملية إحلال آنية – في فترة الاستثمارات – لمبالغ مالية ضخمة لأجل الحصول على عوائد مستقبلية ،وطالما أن هذا السلوك عموميا فإنه يهدف إلى تحقيق منافع وعوائد اجتماعية كلية تعود بالفائدة على المجتمع ككل ،من خلال إحداث مناصب شغل ودعم التنمية الاقتصادية ولذلك ضخت الجزائر مبالغ ضخمة في فترة 2001-2014 في شكل برامج للاستثمارات العمومية.[2] سبق سرد تفاصيلها ،فهل ساهمت هذه البرامج في تحقيق الشغل؟

إنه من الصعب تقييم أثر البرامج الاقتصادية المطبقة في الجزائر على التشغيل ،وذلك لتداخل هذه البرامج وكذا لتأثير سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر على التشغيل.

الفـــــرع الأول : أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على التشغيل 2001-2004.

إن مساهمة مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في هذا المجال تستحق التنويه منذ انطلاقه سنة 2001 إلى نهاية 2004 بحيث سمح بإنشاء : 728.666 منصب شغل منها 457.500 منصب دائم أي 63% و 271.166 منصب مؤقت أي : 37% وقد ساهمت في إنشائها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.[3]

يفوق عدد البرامج المتوقعة من هذا البرنامج المقدر بـ : 713.150 منصب عمل ،وبناء على ذلك فقد حقق هذا البرنامج اهدافه وبزيادة قدرها 15.516 منصب عن المتوقع بدون احتساب المناصب التي تم إنشاؤها خلال 2004 من هذا البرنامج .[4] كما استفادة المؤسسات الخاصة بشكل معتبر من هذا البرنامج بحيث بلغت 224000 مؤسسة سنة 2004 تنجز اكثر من 16698 مشروعا ،والتي وصلت في السداسي الأول من سنة 2004 إلى 98700 منصب جديد منها 50200 منصب دائم اي 51% و 39500 منصب مؤقت أي:49%.[5]

---

[1] -مسعودي زكريا ،المرجع السابق .

[2] -دلفوف سفيان ،حططاش عبد السلام ،المرجع السابق .

[3] -ساعو باية ،" الانعاش الاقتصادي واقع وآفاق " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ،قسم علوم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بن يوسف بن خده الجزائر ،السنة الجامعية :2009/2008 ،ص 152.

[4] -بلقلة ابراهيم ،المرجع السابق .

[5] -ساعو باية ،المرجع السابق .

لقد كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق الشغل حيث ساهم في خفض معدل البطالة خلال هذه الفترة واستطاع أن يحقق بعض النتائج الايجابية على مستوى التشغيل ويتضح ذلك من خلال هذا الجدول :

الجدول رقم (09): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال فترة 2001-2004.

القطـــاع / السنـــوات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي %	21,06	21,7	21,13	20,74
القطاع الصناعي %	13,82	13,01	12,03	13,60
قطاع البناء والأشغال العمومية %	10,44	11,08	11,97	12,41
الخدمات والتجارة %	54,68	54,71	54,87	53,25
نسبة النشاط %	41	/	39,08	42,1
نسبة التشغيل %	29,8	/	30,4	34,7
البطالة %	27,30	25,7	23,7	17,7

المصدر:من اعداد الطالب بناء على :

- Ons , Op cit ,P 62-64

فبعدما كان عدد البطالين 27,3% أي ما يفوق 2,3 مليون بطال انخفض إلى 23,7% سنة 2003 ليصل إلى 17,7% سنة 2014 ،أما عن نسب التشغيل فقد سيطر فيها قطاع الخدمات والتجارة بما يفوق 54% من الأيدي العاملة بينما حل القطاع الفلاحي ثانيا بنسبة 21% ،ويبقى هذا الأمر مرهون بالاستمرار في سياسة الانفاق الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة توفير مناصب الشغل

الفـــرع الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل 2005-2009.

يجدر الذكر بأن الآثار المتوقعة من البرنامج على التشغيل يمكن استخلاصها من خلال الالتزام الرئاسي الوارد في هذا البرنامج حيث يسعى الى ربح رهانين يتعلق الأول بفتح 100 الف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009 ،أما الثاني يتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 09% خلال فترة 2010-2013 ،وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل .

ومن خلال قراءة هذه التوقعات يمكن القول أن هذا البرنامج قادر على تعديل سوق العمل في الجزائر من خلال احتواء عدد كبير من العاطلين عن العمل.[1]

[1] -حمزة مريم ،حجار لبنى ،" تحليل تقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2001-2014 " . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،السنة الجامعية :2015/2014 ،ص 87-88.

وعلى ذلك ساهم هذا البرنامج من خلال المشاريع الاستثمارية الكبيرة و الاعتمادات المالية الضخمة في خفض معدلات البطالة والزيادة في خلق مناصب الشغل ،والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (10): تطور معدلات التشغيل والبطالة والمساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل لفترة 2005-2009

السنوات / البيانات	2005	2006	2007	2008	2009
	تطـــور معدلات التشغيـــل				
السكان النشطون	9.492.508	10.109.645	9.968.906	10.315.000	10.544.000
نسبة النشاط	41	42	40,09	41,7	41,4
السكان المشتغلون	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000
نسبة التشغيل	34,7	37,2	35,3	37	37,2
البطالون	1.448.288	1.240.841	1.374.663	1.169.000	1.072.000
نسبة البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
النسبة %	المســـاهمة القطاعية في التشغيـــل				
القطاع الفلاحي	17,2	18,15	13,62	13,69	13,11
القطاع الصناعي	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61
قطاع البناء والأشغال العمومية	15,07	14,18	17,73	17,22	18,41
الخدمات والتجارة	54,07	53,42	57,69	56,61	56,14

المصدر : من اعداد الطالب بناء على :

- Ons , Op cit ,P 65-69.

مما يلاحظ أن معدلات البطالة أخذت في انخفاض من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009 ،كما أن حجم العمالة ارتفع ،حيث كان هذا الارتفاع متناسب مع ازدياد حجم العمالة النشطة ،حيث بلغت حجم العمالة التي وفرتها الدولة خلال هذه الفترة1.427.780منصب مما ساهم في خفض معدلات البطالة بـ:5,1%.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اهم قطاع لازال يساهم في امتصاص البطالة هو قطاع الخدمات والتجارة بمعدل 55,59% وكذا بروز قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية ،وهو ما يفسر الاتجاه الجديد للدولة نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر بزيادة في التشغيل قاربت 03% ،إلى جانب تراجع القطاع الفلاحي بما يقارب 05% .

حيث تم سنة 2008 استحداث ما يفوق عشرة آلاف مشروع ،واستمرار في ضخ ملايين الدولارات لتحقيق الاقلاع الاقتصادي باغتنام البحبوحة المالية دون التأثر بالأزمة المالية العالمية ،حيث عرف حجم الاستثمار

العمومي معدلات نمو جدّ مرتفعة بلغت في متوسطها 23% سنويا ،مما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة مقارنة بما صرّحت به منظمة العمل الدولية (ILO) International Labour Organization على أن مستويات البطالة في العالم سنة 2009 هي الأعلى نتيجة الأزمة العالمية.[1]

الفـــــرع الثالث : اثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التشغيل 2010-2014 .

الجدير بالذكر أن الهدف المعلن والذي تتكفل الحكومة بتجسيده خلال هذه السنوات هو استحداث ثلاث ملايين منصب شغل لآفاق سنة 2014 منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل،بحيث استفادت بمبلغ مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الادماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري ،بحيث أقرت الحكومة الاستمرار في هذه الآليات والسياسات لما تراه إيجابيا نظرا لنجاعتها في تقليص نسب البطالة.[2]

ولمعرفة مدى فاعلية البرنامج على التشغيل نعرض الجدول التالي والذي نتطرق فيه إلى معدلات التشغيل والبطالة .

الجدول رقم (11): تطور معدلات التشغيل والبطالة والمساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل لفترة 2010-2014

السنوات / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
	تطور معدلات التشغيل				
السكان النشطون	10.812.000	10.661.000	11.423.000	11.964.000	11.435.000
نسبة النشاط	41,7	40	42	43,2	40,7
السكان المشتغلون	9.736.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000
نسبة التشغيل	37,6	36	37.4	39	36,4
البطالون	1.076.000	1.062.000	1.253.000	1.175.000	1.214.000
نسبة البطالة	10	10	11	9,8	10,6
النسبة %	المساهمة القطاعية في التشغيل				
القطاع الفلاحي	11,6	10,77	09	10,6	08,8
القطاع الصناعي	13,73	14,24	13,1	13	12,6
قطاع البناء والأشغال العمومية	19,37	16,62	16,6	16,6	17,8
الخدمات والتجارة	55,23	58,37	61,6	59,8	60,8

[1] -قندوز طارق ،بلحمير إبراهيم ، قاسمي السعيد ،مرجع سابق ،ص 26 - 27.

[2] -حمزة مريم ،حجار لبنى ،مرجع سابق ،ص 89.

المصدر:من اعداد الطالب بناء على :

- ONS , Op cit ,P 70-71.
- ONS ,ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE AU4ème TRIMESTRE 2012 . N°651 ,Janvier 2012 ,P 15-16
- ONS ,ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE AU4ème TRIMESTRE 2013 . N°653 ,Janvier 2013 ,P 18-19
- ONS ,ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE ENSEPTEMBRE. N°683 ,Janvier 2014,P18-19

لاحظنا من الجدول أن حجم العمالة ارتفع من 9.736.000 منصب عمل سنة 2010 ليصل في سبتمبر 2014 إلى 10.239.000 وهو ارتفاع متناسب مع ارتفاع حجم العمالة النشطة والتي شهدت ارتفاع بما يقارب 623.000 منصب طوال السنوات الخمس ،إلا أن ما وفرته الدولة في حجم العمالة لا يمثل ما سطرته له.

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم انفاقها في هذا البرنامج رافقته زيادة في حجم التشغيل وذلك من خلال تناقص معدلات البطالة ،حيث وصل الى 9,8% سنة 2013 مقارنة بما كانت عليه سنة 2009 والتي كانت 10,2% أي بانخفاض قدره 0,4% والتحكم في الزيادة التي شهدتها سنة 2011 والتي وصلت 11% بزيادة قدرها 1,2% وهو أمر لم يعكس قيمة الغلاف المالي المخصص له والذي فاق 21214 مليار دج المخصص لهذه الاستثمارات.

وتدلي التركيبة النسبية للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشكل لوحده معدل نسبي خلال فترة البرنامج 59,16% من إجمالي اليد العاملة ،يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 17,40% ،ثم قطاع الصناعة 13,33% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 10,15%.

وبتصفح معطيات واقع العمل نلاحظ أن نسبة التشغيل المبينة كانت بمساهمة الدولة معية القطاع الخاص والشركات الأجنبية ،وأن هذا البرنامج ساهم في التخفيف من حدّت البطالة والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة ،لكن السؤال الذي يطرح عن الطبيعة القانونية لهاته الوظائف ،هل هي دائمة أم مؤقتة ؟،وما الفائدة إذا لم تكن العبرة من هاته البرامج الاستثمارية تحقيق التوظيف الدائم الخالق للقيمة المضافة ؟،وما مصير اليد العاملة المشتغلة في حال انخفاض الاستثمارات وتدهور اسعار البترول؟

المطلب الثالث : تقييم أثر البرامج الاستثمارية على التشغيل في الفترة 2001-2014.

بعد تحليل النتائج المحققة في برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 نستنتج أن اثرها لم يكن قويا على مستوى النمو بالدرجة المتوقعة ،إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام ،وأن النموذج خارج المحروقات وعلى الرغم من معدله الهام ،بقي هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة) وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) كانت على العموم ضعيفة ،مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ،مما يجعلنا

نقول أن هناك نقص في الفعالية ،على أساس أن أحد الأهداف المتوخاة من هذه السياسة هو تحقيق نمو حقيقي مستمر خارج قطاع المحروقات ،يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة.[1]

فالإشكال الذي يبقى مطروحا هل يمكن زيادة التشغيل وتقليص معدل البطالة بعيدا عن زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي؟

الدراسات النظرية والتجارب الاقتصادية أكدت أنه يجب أن يكون هناك نمو اقتصادي مقبول ومرتفع حتى تتحرك العجلة الاقتصادية مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة ، أما إذا كان التركيز على زيادة التشغيل دون مراعاة معدل النمو الاقتصادي فسيكون مآل هذه المناصب الجديدة الزوال لأنها لا تحقق إنتاجية تسمح لها بالاستثمار ،كما ان زيادة مناصب الشغل في القطاع العمومي دون دراسة جدوى اقتصادية ستؤدي الى تضخيم الميزانية المخصصة للأجور دون تحقيق مردودية اقتصادية ،ومع ضعف الجهاز الانتاجي سيؤدي بالضرورة إلى حدوث التضخم.[2]

بعد تحليل البرامج الاستثمارية للفترة 2001-2014 تبين ان الدولة لم تخصص مبالغ مهمة بالنسبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلا في حدود 07 مليار دولار ،وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج لذا كان اثرها ضعيفا على البطالة ،واتضح نوعا ما هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو 2005-2009 لكنه لم يرق لتوقعات هذا البرنامج ،والذي استهلك فقط ما قيمته 16% من الاعتمادات المالية ،وهذا ما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة سيما فيما يخص توفير مناصب الشغل .

إن الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 أعطت وزنا ماليا معتبرا لهذا البرنامج ،إلا أن الطاقة الاستيعابية له في التشغيل لم تحقق سوى ما يقارب ⅓ مما هو متوقع ومسطر في الأهداف ،من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين .

وبالرغم من النتائج المحققة في برنامج الانفاق الحكومي للفترة 2001-2014 في مجال التوظيف والتشغيل إلا أنها كانت متواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد و الاعتمادات المالية المخصصة لها.[3]

إن التراجع الظاهري والملحوظ لنسبة البطالة على مدى الفترة المدروسة لا يعود إلى التنظيم المحكم لسوق العمل في الجزائر ،بل قد تحقق تحت أثر البرامج التنموية التي تم إطلاقها السنوات الأخيرة ،وعلى الرغم من الأموال التي تدفقت من أجل إنشاء مناصب شغل ،خصوصا في القطاعات المولدة للثروة الدائمة " الخدمات والتجارة ،البناء والأشغال العمومية ،الصناعة ،الفلاحة ،... " إلا أن الأرقام الرسمية تقول أن نسبة البطالة تراجعت إلى 09,8% عام 2013 وهو مستوى أحسن من بعض الدول الأوربية كإسبانيا مثلا لكن الحقيقة تختلف ،حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأرقام الصماء تعكس حقيقة الجهد الحكومي المنجز.

[1] -مسعي محمد ،مرجع سابق ،ص 157.

[2] -بلقلة ابراهيم ،المرجع السابق .

[3] -دلفوف سفيان ،حططاش عبد السلام ،المرجع السابق .

إلا أنه وما يمكن ملاحظته أن معدلات البطالة في الجزائر تعكس خطورة هذه المشكلة ،حيث تجاوزت الحد المعقول والمقدر ما بين 05% و 07% ومنه فحتى 10% تعد نسبة مرتفعة وهو ما يفسر الاحتجاجات وأعمال الشغب التي تسجل يوميا في هاته المرحلة.[1]

إن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين بين رغبتها في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها ،إلا أن تحقيق ذلك يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنيه الإختلالات التي تميزها ،وهو ما قمنا به من خلال هذه الدراسة .

وعليه نقول:[2]

1. إن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الانعاش الاقتصادي لا تتناسب والوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الانتاجي ،فالزيادة في الطلب الكلي بسبب الزيادة في الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم يؤدي الى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الانتاجي بسبب المشاكل الهيكلية والمالية ،مما أثر على زيادة حجم الواردات من اجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.
2. إن التأثير سياسة الانعاش الاقتصادي على معدل النمو تأثير ضعيف وغير مستدام لارتباطه بمستوى أداء قطاع المحروقات.
3. إن التأثير المباشر لسياسة الانعاش الاقتصادي على مستوى التشغيل اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء والأشغال العمومية ،وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام.
4. إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف وبالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف .

إن حرص السلطات على تحقيق برنامج الانعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار سياسة الاصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، إذ شهدت تباطئا إن لم نقل توقفا مما أدى إلى التقليل من فاعلية هذه السياسة ،فزيادة الانفاق في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص الكفاءة وفعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الانفاق.

[1] -قندوز طارق ،بلحمير إبراهيم ،قاسمي السعيد ،مرجع سابق ،ص 27.

[2] -بوفليح نبيل ،مرجع سابق ،ص 52-53.

الخلاصـــــــــــــــة

من خلال دراستنا لمحاور الفصل الثاني من هذا البحث يمكن أن نقول أن الجزائر قد قطعت أشواطا كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال المجهودات التشريعية والتنفيذية انطلاقا من فترة المخططات إلى جملة الاصلاحات التي عرفتها ،ثم الاصلاحات التي عملت عليها تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية .وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها هاته البرامج ،إلا أن الاقتصاد الوطني لازال هشا لاعتماده على إرادات قطاع المحروقات.

من ثم عملت الدولة من خلال برامج السياسات الاستثمارية المنتهجة في السنوات الأخيرة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي على تدارك النقائص في تجاربها السابقة محاولة منها لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة وتوفير مناصب الشغل في ظل الوفرة المالية المتاحة.

في إطار ذلك كله شهدت السياسة العامة للاستثمار في الجزائر تطورا ملموسا من خلال التشريعات والآليات المستحدثة في هذا الإطار كآلية أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية عموما وتوفير مناصب الشغل على سبيل التخصص وفق ما يطرحه موضوع البحث ،إلا ان سوق العمل في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر عرف تباينات واضحة ،حيث تميز النصف الثاني للثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات ارتفاعا كبيرا في نسبة البطالة حيث وصلت سنة 2000 إلى 28,89% ،ولعل أهم العوامل التي ساعدت في ذلك الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة وما يتبعها من سياسات التعديل الهيكلي التي صاحبها تسريح آلاف العمال.

كل هذه المعطيات جعلت من الحكومة تسرّع من عملية تطوير السياسة الاستثمارية في ظل البرامج التنموية خلال الألفية الثالثة قدرت مصاريفها بأكثر من 426 مليار دولار خلال فترة 2001-2014 .

وعلى الرغم من النتائج المحققة في إطار برنامج الانفاق الحكومي إلا أنها كانت متواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد و الاعتمادات المالية ،كما أن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين بين رغبتها في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها ،إلا أن تحقيق ذلك يتطلب تقييم دوري لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنيه الإختلالات التي تميزها ،فالتراجع لنسبة البطالة لا يعود بالضرورة لتنظيم سوق العمل في الجزائر بقدر ما يرجع إلى سياسة الانفاق المنتهجة والموجهة خصوصا إلى القطاعات المولدة للثروة الدائمة " الخدمات والتجارة ،البناء والأشغال العمومية ،الصناعة ،الفلاحة ،... " مما حقق تراجعا في نسب البطالة وهو مستوى أحسن من بعض الدول حتى ولو سلمنا جدلا بأن هذه الأرقام الصماء تعكس حقيقة الجهد الحكومي

المنجز،لأن ما نراه من الاحتجاجات وأعمال الشغب التي تسجل يوميا في هاته المرحلة أمر يدعوا إلى طرح أكثر من سؤال حول جدوى هاته السياسة ؟ .

الفصـــــل الثالث:

الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التشغيل في الجزائر

الفصل الثالث : الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التشغيـــل في الجـزائـــر.

تمهيـــــــــد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المواضيع التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم ،نظرا للدور الكبير الذي أضحت تلعبه خاصة في نهاية القرن الماضي باعتبارها الرائد الحقيقي للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ،و يبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له و المصدر التقليدي لنموه و تطويره كما ان عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم ،ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل لكن في الابتكارات والتكنولوجيا وإعادة هيكلة وتحديث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

حيث أصبحت المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل ،وقد سعت كافة الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو و تزداد.

وإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لباقي الدول فهي أكثر أهمية بالنسبة الجزائر ، خصوصا في ظل التحديات التي يطرها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد ،وحاجتها إلى تحقيق النمو والتقليل من معدل البطالة ،بتحفيز القطاع الخاص ،بالموازاة مع ذلك سعت في تشجيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كآلية بديلة في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل ، احتلت بذلك أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار جميع المتتبعين.

لذا حاولنا في هذا الفصل التطرق لذلك من خلال :

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل.

المبحث الثاني : آليات دعم التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ،إذ أن المنظمات الدولية بنشاطاتها والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يوضح أهميتها من حيث تمحور باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى معها في مزيج تنموي يستهدف الارتقاء بالاقتصاد الوطني،وذلك لما يتميز به من مرونة عالية في العمل والقدرة على زيادة معدلات النمو ورفع الكفاءة الانتاجية والتنافسية في عالم سريع الحركة بالتجديد والتغيير المستمر لأذواق المستهلكين بالإضافة الى توفير مناصب العمل المختلفة والمتنوعة وبالتالي التخفيف من البطالة .

والجزائر كغيرها من الدول مرت بتحولات ومراحل حيث تميزت بالاعتماد على المؤسسات العمومية بعد الاستقلال والمجمعات الضخمة والتي ساعد في إنشائها وتطورها اسعار البترول إلى غاية الأزمة البترولية العالمية .

لذلك ونظرا للنجاح الذي حققته فكرة الاستثمار في المؤسسات المصغرة وكذا الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكالها على المستوى العالمي ،قامت الجزائر بدورها بعدت مبادرات وإصلاحات تهدف الى ترقية وتنمية مجالات الاستثمار في هذا الاتجاه بحيث اصبحت تحتل مكانة هامة في سياسة الانعاش الاقتصادي باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنية على تحرير السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

انطلاقا مما سبق وجدنا أنفسنا مهتمين بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والوقوف على نشاط الهيئات الداعمة لها من خلال ما تلعبه في إطار السياسة العامة للاستثمار وتوفريها لمناصب الشغل

المطلب الأول : مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

حاولت الجزائر تطوير وتنظيم استثماراتها منذ الوهلة التي حصلت فيها على استقلالها السياسي وذلك بإصدار العديد من الأطر التشريعية خلال المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني حيث تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص جعلت منها محطة أنظار صانعي السياسات وهو ما تفطنت له الجزائر كغيرها من البلدان ،فسعت الى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع،وهو ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة .

غير انه من الملاحظ منذ فترة الاستقلال إلى سنة 1982 اعتمدت الجزائر على القطاع العام كقاعدة اقتصادية لتحقيق التنمية ،وفي ذلك تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث قامت الصناعات الوطنية الثقيلة في إطار قائم على التخطيط المركزي ذي الطابع الاجتماعي ،مما أدى إلى تكوين مؤسسات وطنية كبيرة تستهدف المساواة والتقسيم المتساوي للخيرات .

ونظرا لهذه الوضعية فقد تم تهميش المؤسسات ص و م ولم تكن أية سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص،وكانت تقتصر على الصناعة التحويلية ،وبقي هذا القطاع مراقبا بصرامة حتى سنة 1982 والذي عرف أولى التغيرات التحفيزية مع قانون الاستثمار .[1]

ويتضح ذلك مع جملة من الآليات والإجراءات والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

السنة	الجدول رقم : (12) التطور الزمني لقطاع م ص م في الجزائر
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الاصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق وإصدار قانون النقد والقرض 10/90 (1990/04/14) .
1991	تحرير التجارة الخارجية ،المرسوم 37/91 (19-02-1991) .
1993	تطوير الاستثمارات ،المرسوم 12/93 (05-10-1993) .
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع م ص م:تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات .
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية ،واعتماد قانون الخوصصة .
2001	اصدار القانون التوجيهي 2001-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية م ص م .
2002	إلحاق الصناعة التقليدية بقطاع م ص م .
2002	مرسوم تنفيذي رقم :373/2002 المؤرخ في 11-11-2002 المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات ص م وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات .
2003	27-02-2003 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات ص م .
2003	أفريل 2003 فتح مكاتب جهوية لتأهيل م ص م تجسيدا لبرنامج التأهيل .
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر ،مع بعث جهاز تغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو .
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات ص م أيام 14-2004/01/15 .
2009	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير م ص م .
2005 - 2009	تخصيص 04 مليار دج لتكفل إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير م ص م ،إنجاز مشاتل ،تطوير دعم الصناعات التقليدية خاصة بالوسط الريفي ،دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية .

المصدر : منى مصغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات ص م ".مجلة الباحث .جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 2012/10 ،ص 133

[1] -شيبان آسيا ، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التحليل الاقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،السنة الجامعية :2009/2008 ،ص 40 - 44.

إن النقلة النوعية في تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد سنة 2001 من أجل بناء الاقتصاد الوطني ظهرت جلية من خلال:[1]

1. القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم:01-03 الصادر في 20 أوت 2001.
2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص م رقم :18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001.
3. الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وفتح رساميل المؤسسات .

إن التحول الحاصل منذ الصدمة النفطية 1986 والتي أدت الى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات الجزائرية بحوالي 50% جعلها تغير في خياراتها في الاستمرار نحو الخيار الاشتراكي في إطار الاصلاحات الجديدة من ثم جاء القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 حيث ساهم هذا القانون في ترقية م ص م من خلال وضع سياسة تنموية جديدة ،تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف الى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من أجل تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات ،حيث تم من خلال هذا القانون تعريف م ص م ويعتبر اول تعريف رسمي ،لذلك يعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الجزائرية،إذ تحدد من خلاله الاطار القانوني والتنظيمي والذي تنشط فيه هذه المؤسسات وآليات دعمها وترقيتها.[2]

ويبدوا لأي باحث من الوهلة الأولى سهولة تحديد تعريف م ص م ولكن الواقع غير ذلك ،فلقد أظهرت إحدى الدراسات عن معهد ولاية جورجيا ،بأن هناك أكثر من خمسة وخمسين تعريفا للمؤسسات ص م في خمسة وسبعين دولة ،وهو راجع بالأساس للاختلاف والتباين في النشاط الاقتصادي لكل مؤسسة .[3]

ولقد حددت المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية م ص م في الجزائر تعريف المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع/الخدمات :[4]

1. تشغل من 01 إلى 250 عامل .
2. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02 مليار)دج او لا يتجاوز مجموع حصيلتها 500 مليون دج
3. تستوفي معايير الاستقلالية .

وقد تم الفصل بين المؤسسة المصغرة ،الصغيرة والمتوسطة ضمن المادة الخامسة والسادسة والسابعة انطلاقا من المعايير المذكورة ،والجدول التالي يوضح ذلك .

---

[1] -شيبان آسيا ،مرجع سابق ،ص 47

[2] -غراب رزيقة ، " آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور منظومة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ". مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف-1 ،11-12 مارس 2013.

[3] -كربالي بغداد ،دليمي مصطفى ،"دور القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل " . مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 نوفمبر 2014.

[4] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثامنة والثلاثون ،العدد : 77 ،السبت 30 رمضان 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 ،ص 05 .

الجدول رقم (13): تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر			
نوع المؤسسة / المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة متوسطة (*)	250-50	200 مليون-02 مليار	100-500 مليون
مؤسسة صغيرة (**)	49-10	200 مليون	100 مليون
مؤسسة مصغرة (***)	09-01	20 مليون	10 مليون

المصدر : (*) المادة 05 ،(**) المادة 06 ،(***) المادة 07 " القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 " مرجع سابق ،ص 6 .

من ثم ظهرت مجموعة من البرامج في الفترة 2004-2010 تخص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ص و م وكذا برنامج دعم م ص م والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدا ،بالإضافة إلى مجموعة من التخصصات المالية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 ما يقارب 150 مليار دج لترقية هاته المؤسسات وإنشاء مناطق صناعية وكذا تخصيص 300 مليار كقروض بنكية لدعم وتأهيل هاته المؤسسات هذا من جهة ،ومن جهة أخرى في إطار المنظومة المؤسسية المدعمة لتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أنشأت الحكومة سنة 1994 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العامة تحت إشرافها بعدما كانت وزارة منتدبة في سنة 1991 وفي إطارها : حاضنات الأعمال ،مراكز التسهيل ،المجلس الوطني الاستشاري لترقية م ص م .

وفي الإطار المؤسسي أيضا أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 2002/12/11 إنشاء صندوق ضمان قروض م ص م وتحديد قانونها الأساسي وهو خاضع لوصاية وزارة م ص م ويتمتع بالشخصية المعنوية . وعلى غرار ذلك أنشأت الهيئات الداعمة في إنشاء م ص م والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ،ووكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI)والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)،كما أنشأت سنة 1994 لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الاراضي والمواقع المخصصة للمشروعات وتقديم القرارات لذلك ضمت فيما بعد إلى الشباك الموحد سنة 2001 في إطار قانون الاستثمار.[1]

كما سعى المشرع في الجزائر إلى خلق القوانين والآليات المشجعة على تكثيف نسيج م ص م من خلال ترقية المناولة في إطار الجمعيات ذات المنفعة العامة في خدمة القطاع الاقتصادي يسيرها مجلس وطني مكلف بترقية المناولة لتسهيل الادماج في الاقتصاد الوطني والعالمي وترقية عملية الشراكة وتنسيق بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها .[2]

ويمكن توضيح أجهزت دعم (م ص م) وترقية الاستثمار والتشغيل من خلال الجدول التالي :

[1] -غراب رزيقة ،المرجع السابق.

[2] -المواد :20،21 ، " القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " . مرجع سابق ،ص 07.

الجدول رقم : (14) أجهزت دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل	
الجهـــــــاز	الوكـــــــــالة
الوكالة الوطنية لترقية م ص م	القيام بتأهيل م ص م وضمان متابعتها
المجلس الوطني الاستشاري لترقية م ص م (CNCPME)	ترقية الحوار والتشاور بين م ص م وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية ،وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات ارباب العمل.
صندوق ضمان قروض م ص م (FGAR)	يمنح ضمانات للمشاريع التي تحقق الاستثمارات في إنشاء مؤسسات جديدة ،وتجديد تجهيزات الانتاج.
صندوق ضمان قروض الاستثمارات (CGCI)	يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات ص م بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها .
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	ترقية الاستثمار وتطويره ومتابعته وإعلام ومساعدة ومرافقة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم ومنح المزايا الخاصة بالاستثمار.
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (FGMMC)	من أجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تحصيل ديون المستحقة على المقاولين في حال جزمهم من تسديد القروض الممنوحة في إطار برنامج القروض المصغرة وهو ضمان للمقاول والبنك.
صندوق ضمان قروض الشباب ذوي المشاريع (AGCJP)	ضمان القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،يتدخل الصندوق بتعويض البنك في حدود 70% من مبلغ الدين .
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)	منح سلف من دون فوائد قصد شراء المواد الأولية لإنشاء نشاطات مصغرة لا يتجاوز كلفتها 000 100 دج للبطالين أو الذين يمارسون عملا مؤقتا أو غير مضمون ويرغبون في خلق نشاط خاص بهم أو العمل في البيت ويملكون عتادا صغيرا لكن تنقصهم المادة الأولية والاستفادة من مدة 24 و 36 شهرا لتسديد القروض .
الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)(وزارة العمـــــل والتشـــــغيل والضمان الاجتماعي)	تمويل مشاريع حاملي شهادات التكوين المهني وحاملي شهادات التعليم العالي البالغين من العمر 30 الى 50 سنة لإنشاء مؤسساتهم (ورشات متنقلة) أو إنشاء مكاتب جماعية أو تقديم قروض بدون فوائد لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة تصل على 000 500 دج وتيسير جهاز دعم وتوسيع نشاطات الانتاج والخدمات للبطالين.
الوكالة الوطنية للتشغيل	مساعدة الشباب على الادماج المهني يمنح عقود إدماج على مستوى مؤسسات القطاع الاقتصادي والشركات ومختلف الادارات العمومية.

المصدر :رشيدة حمودة ، " إستراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة،دراسة مقارنة بين تجربتي : الجزائر ومصر "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة ،مدرسة الدكتوراه:إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،السنة الجامعية 2011-2012 ،ص 299.

ويخضع القانون التوجيهي دائما إلى مراجعات دورية بغية تحيينه مع المقتضيات الجديدة للبيئة الاقتصادية وتعنى هذه المراجعات بتوضيح مفهوم م ص م وهياكلها بشكل يجعلها تتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية،التكنولوجية وحتى التنظيمية ومسايرة قانون ترقية الاستثمار الجديد 16-09 .

والقانون التوجيهي الجديد لتطوير م ص م 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 والذي ألغى أحكام القانون التوجيهي 01-18 أكبر دليل على ذلك ،والذي حمل في طياته تعديلا في مفهوم م ص م في المادة 04-05 منه ،حيث حافظة على نسبة التشغيل من 01 إلى 250 شخصا إلا أنها تغيرت في رقم أعمالها السنوي بـ : 04 أربعة ملايين دج أو التي لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج .[1]

ومن خلال المواد:08-10 تعرف المؤسسة المتوسطة ،هي تلك التي تشغل من 50 إلى 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دج الى 04 أربعة ملايير دج او مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دج و 01 مليار دج ،أما المؤسسة الصغيرة تشغل مابين 10-49 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دج أو مجموع الحصيلة السنوية لا يتجاوز 200 مليون دج ،أما المؤسسة الصغيرة جدا تشغل من 01 -09 اشخاص ورقم أعمالها السنوي اقل من 40 مليون دج أو مجموعه الحصيلة السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج .[2]

كما ينص القانون التوجيهي الجديد أيضا من خلال المادة :34،30،21،20،17 على توسيع مجال نشاط الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار بحيث تكون هياكل الدعم المحلي فروعا لها كما يمكن لهاته الهياكل الجديدة خلق التكامل المطلوب بين فروع الوكالة لتطوير الاستثمار وهياكل دعم هذه المؤسسات الناشئة وكذا تدعيمها بدائرتين لمنظومة اليقظة والمعلومة وأخرى مخصصة لتطوير المناولة ،وكذا خلق تدابير جديدة للدعم تكون أكثر ملائمة مع احتياجات م ص م في مرحلة الإنشاء وكذا تحسين تنافسيتها (صناديق الاطلاق) .[3]

إن هذا الحراك والتدارك المتواصل للجانب التنظيمي والقانوني والهيكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوحي بأهمية مكانتها التي أصبحت تحتلها منذ مطلع التسعينات لدى المشرع الجزائري من أجل إحداث الانطلاقة الاقتصادية وتحقيق الغايات الاجتماعية وعلى رأسها تحقيق فرص التشغيل للفئات المختلفة في المجتمع واحتواء الأعداد الهائلة لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين ...

المطلب الثـــاني : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير مناصب الشغل.

إن الأهمية التي يكتسبها الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات كل الدول من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن كان بنسب متفاوتة ،يتضح في قدرتها على خلق فرص العمل والتخفيف من وطأة البطالة والضغط على الوظائف الحكومية والقطاع الخاص كفيل بتحقيق ذلك وهو ما

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 يناير 2017 " . الجريدة الرسمية ،السنة الرابعة والخمسون ،العدد :02 ،الأحد 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 11 يناير 2017 ،ص 06 .

[2] -نفس المرجع ،ص 06.

[3] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 يناير 2017 " . مرجع سابق ،ص 07-08.

توضحه جميع الاحصائيات العالمية . من ذلك سنحاول توضيح تطور هاته المؤسسات في الجزائر مقتصرين على ثمرة جهودها في توفير مناصب شغل.

فالمؤسسات ص و م في الجزائر تساهم في توفير مناصب شغل رغم صغر حجمها لأنها تعتمد على استخدام تقنيات بسيطة عن طريق تكييف عنصر العمل ويعتبر العنصر البشري من أهم عوامل الإنتاج ،كما أن المؤسسات ص و م تستوعب عددا من العمال الذين لا تتوفر فيهم شروط العمال في المؤسسات الكبرى لأنها لا تعتمد أو لا تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة تدريبا عاليا وهذا ما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل ،كما انها تستطيع أن تتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة مما يضمن للعمالة الاستقرار في مناصبهم وذلك على عكس ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة التي تتأثر بسرعة بالمتغيرات المحيطة مما يجعلها تلجأ لتسريح العمالة ،كما ان المؤسسات ص و م تساهم في توفير مناصب الشغل وذلك من خلال مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية سواء في مجال الصناعة أو الحرف التقليدية.[1]

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة في القرن الماضي ،أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ،فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات اعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو المؤسسات ص و م الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.[2]

وفي إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات ص و م لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك خاصة في الآونة الأخيرة ،وبالنظر الى الاصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع ،أدى ذلك الى زيادة معتبرة في ديمغرافيا هذا النوع من المؤسسات وفق ما تشير إليه إحصائيات الوزارة المعنية.[3]

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في جميع الدول المتقدمة منها والنامية ،وعلى ذلك أصبحت تلعب دورا مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر .وتعد سنة 2001 محطة هامة في تطوير هذا القطاع من خلال مبادرة الوزارة الوصية بإعداد القانون التوجيهي رقم:01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالمؤسسات ص و م خصوصا في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة الى أخرى كما هو موضح في هذا الجدول :

[1] -بن الشيخ فوزي ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة ". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،السنة الجامعية :2014/2013 ،ص 37.

[2] -مصغوني منى،"نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد : 2012/10،ص 126.

[3] -مداس حبيبة ،"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي " . مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " المنظم من قبل جامعة الوادي ،05-06 ماي 2013.

الجدول رقم(15): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير مناصب الشغل خلال فترة 2001-2010.

السنـوات / المعـايير	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسسات ص م (*)	179.893	188.893	288.587	312.956	342.788
مناصب الشغل (القطاع العام والخاص) (**)	245.358	684.341	705.000	838.504	1.157.856
السنـوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
عدد المؤسسات ص م (*)	376.767	410.959	519.526	570.838	619.072
مناصب الشغل (القطاع العام والخاص) (**)	1.252.707	1.355.399	1.540.209	1.756.964	1.625.686

المصدر: (*) -منى مصغوني ،مرجع سابق ،ص 133.

(**) -كربالي بغداد ،دليمي مصطفى ،مرجع سابق .

الجدول رقم(16): النسب المستحدثة في التشغيل وفقا لزيادة عدد المؤسسات خلال فترة 2001-2010.

المعـايير / السنـوات	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المؤسسات ص م الناشئة	//	9.000	99.694	24.369	29.832
%	//	04,76	34,54	07,78	08,70
مناصب العمل المستحدثة	//	438.983	20.659	133.504	319.352
%	//	64,14	02,93	15,92	27,58
السنـوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
عدد المؤسسات ص م الناشئة	33.979	34.192	108.567	51.312	48.234
%	09,01	08,32	20,89	08,98	07.79
مناصب العمل المستحدثة	94.851	102.692	184.810	216.755	-131.278
%	07,57	07,57	11,99	12,33	-08,07

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم : 14

يتبين من خلال الجدولين السابقين أن المؤسسات ص و م عددها في تزايد مستمر حيث بلغ عددها 179.893 مؤسسة سنة 2001 ليصل في نهاية 2010 إلى 619.072 مؤسسة وهذا يعني أن عدد المؤسسات قد ازداد بمعدل 11.07% سنويا بلغت أوجها سنة 2003 بـ 34,54 خلال هذه الفترة ،وبالمقارنة فإن مناصب العمل قد ازدادت هي كذلك مع ازدياد المؤسسات حيث كانت تحتوي حوالي 245.358 منصب في 2001 لتتضاعف في 2005 وتصبح 1.157.856 منصب عمل ،وتصل في نهاية 2010 إلى

1.625.686 منصب عمل أي بمعدل زيادة يصل إلى 14,19% سنويا بلغت بها سنة 2004 معدل 15,92% ،ومرد ذلك إلى الأهمية التي حضي بها قطاع المؤسسات ص و م من حيث توفير مصادر التمويل وتسهيل الاجراءات فضلا عما أستحدث من إجراءات على المستوى المتوسط والبعيد من خلال الآليات والميكانيزمات متكيفة مع الاجراءات الاقتصادية الجديدة والسياسة الائتمانية والتوسعية من طرف البنوك بغية تحقيق قفزة نوعية في هذا الإطار من خلال البرامج التنموية الشاملة وخلق مناصب شغل كفيلة بامتصاص معدلات البطالة .

في خضم هذه المعطيات باتت م ص م وحدة إنتاجية صغيرة إلى جانب الوحدات الاقتصادية الوطنية ،تمثل نواة قوية وحقيقية ترتكز عليها المؤسسات الكبيرة الحجم توفر فرص عمل ومصادر دخل . وفي ظل سياسة تشجيع إنشاء المؤسسات وتسهيل إجراءات الاستفادة من العقار والقروض المصرفية شهد هذا القطاع زيادة نسبة في عدد المؤسسات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي لفترة ما بعد 2010 :

الجدول رقم(17): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة التشغيل فيها للفترة 2011-2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
تطور عدد المؤسسات ص و م	659.309	687.386	777.816	852.053	896.811	1.014.075	4.987.450
تطور مناصب الشغل	1.724.197	1.776.461	2.001.892	2.157.232	2.238.233	2.487.914	12.385.929

المصدر:

- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E . Direction Général de la Veille Stratégique , de Etudes et de systèmes d'information , № 20-21-23-26-27-29 ,P 10,06,07,05,07,08 ,successivement.

الشكل رقم (09):منحنى يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة التشغيل فيها للفترة 2011-2016

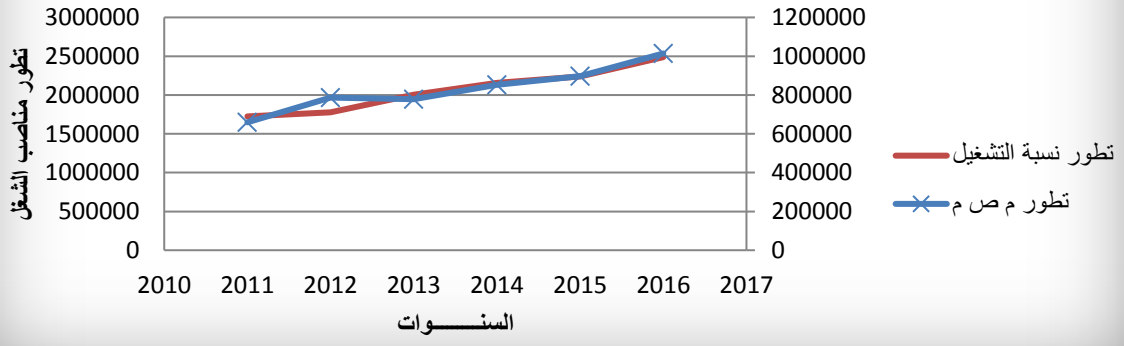

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم : 16

ويمكن توضيح نسبة الزيادة في حجم المؤسسات والمناصب المنشأة من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (18): التطور النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الزيادة في التشغيل 2011-2016

السنوات / المعايير	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد المؤسسات ص و م المستحدثة	40.237	128.077	-9.570	74.237	44.558	117.264	**294.803**
النسبة %	06,10	04,08	-01,23	08,71	04,96	11,56	**%05,96**
مناصب الشغل المستحدثة	98.511	52.264	225.431	155.340	81.001	249.681	**862.228**
النسبة %	05,71	02,94	11,26	07,20	03,61	10,03	**%06,79**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم : 16.

من خلال الجدولين تتضح الزيادة المستمرة في عدد م ص م خلال السنوات الممتدة على الفترة 2011 إلى غاية نوفمبر 2016 حيث وصل تعداد م ص م الى حدود 294.803 مؤسسة جديدة لتصل إلى 1.014.075 مؤسسة في سنة 2016 بمعدل زيادة سنوية في حدود 05.96% سنويا لتشهد سنة 2016 أعلى معدل لها 11,56% بمعدل 117.264 مؤسسة جديدة .هاته الزيادة كان لها التأثير الكبير على نسبة التوظيف في هذا القطاع في حدود 862.228 منصب جديد في الستة سنوات المذكورة بمعدل سنوي يصل إلى 06,79% لتشهد سنة 2013 أعلى معدل توظيف 11,26% بما يقارب 225.431 منصب جديد لتصل سنة 2016 إلى 249.681 منصب بمعدل زيادة 10.03% عن سنة 2015 ،ولعل مرد هذه الزيادة إلى إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة ضمن هاته المؤسسات وكذا إلى برامج التأهيل التي مست قرابة 20.000 مؤسسة خلال المخطط الخماسي 2010-2014 ،وكذا المساعدات المدرجة الخاصة بالتمويلات البنكية لمشاريع م ص م وزيادة نشاط آليات دعم ومرافقة الاستثمارات تنفيذا للسياسات المتبعة في هذا الإطار.

من ثم تظهر أهمية م ص م والتي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال زيادة نسبة التشغيل والتدريب والتأهيل خصوصا لتلك الفئات التي لم تحض باهتمام المؤسسات الكبيرة .

ويختلف تشكيل هذه المؤسسات بين الخاص والعام ويمكن توضيح ذلك في هذا الجدول الآتي :

الجدول رقم (19): التطور النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الزيادة في التشغيل 2010-2016

المعايير	القطاع الخاص				القطاع العمومي			
السنوات	عدد المؤسسات	نسبة الزيادة	مناصب الشغل	متوسط التشغيل	عدد المؤسسات	نسبة الزيادة	مناصب الشغل	متوسط التشغيل
2010	618.515	48.275	1.577.030	97,01	557	-41	48.656	02,99
2011	658.737	40.222	1.676.111	97,21	572	15	48.086	02,79
2012	686.825	28.088	1.728.046	97,27	561	-11	48.415	02,73
2013	777.259	90.434	1.953.636	97,59	557	-04	48.256	02,41
2014	851.511	74.252	2.110.665	97,84	542	-15	46.567	02,16
2015	896.279	44.768	2.192.068	97,94	532	-10	64.156	02,06
2016	1.013.637	117.358	2.452.216	98.57	438	-94	35.698	01,43
متوسط (2016-2010)	**786.109**	**63.342**	**1.955.682**	**97,63**	**537**	**-160**	**48.548**	**02,36**

المصدر:

- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E . Direction Général de la Veille Stratégique,de Etudes et de systèmes d'information,№ 18,p04.
- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № -20-21-23-26-27-29 , Op.cit ,11,10,10,05,07,08 ,successivement.

يوضح الجدول بان المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة زيادة تقارب 786.109 مؤسسة طوال المدة الممتدة بين 2010-2016 بمتوسط زيادة يقدر بحوالي 63.342 مؤسسة سنويا بوتيرة متسارعة ومتصاعدة بداية من سنة 2013 خصوصا بمعدل :20,39% ،حيث مكنت هذه المؤسسات من استيعاب ما يقارب من 97.63% من الأيدي العاملة .

وعلى عكس ذلك شهد قطاع م ص م العمومية تراجعا كبيرا على نحو 160 مؤسسة خلال المدة المذكورة بمتوسط عام في التشغيل يقارب 02.36% بمتوسط 45.976 منصب شهد ادناها سنة 2016 بـ :01.43% .

الشكل رقم(10):نسبة العمالة في القطاع الخاص والعام ونسبة التشغيل فيهما للمدة الممتدة 2010-2016

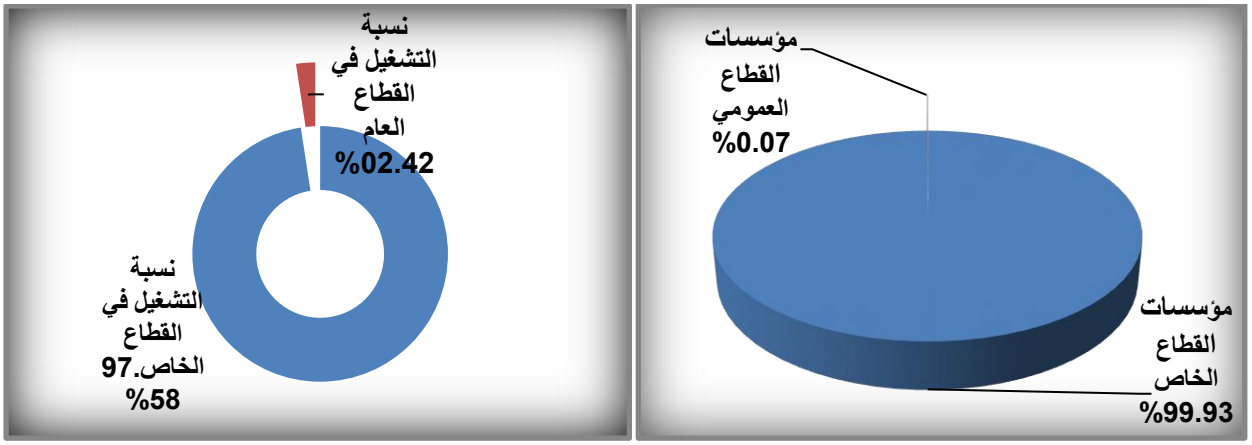

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : 18

ما يلاحظ التزايد المستمر للمؤسسات ص و م التابعة للقطاع الخاص وبالتحديد بعد انتهاج الاقتصاد الحر وخوصصة المؤسسات العمومية بالإضافة الى ظهور مؤسسات أخرى في الميدان شملت نواحي لها أهمية خصوصا من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 المذكور سابقا والتحسينات البنكية المشجعة لمنح القروض ،كلها عوامل ساعدت في تطور تعداد م ص م في القطاع الخاص بالإضافة الى التحول في الطبيعة القانونية للمؤسسات ص و م العمومية (من عمومية الى خاصة) أدى على تراجع تعدادها . هذا ما يفسر استحواذ القطاع الخاص على النسبة الكبيرة في توفير مناصب الشغل مقابل القطاع العمومي ،ما يبين توجه السياسة العامة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص كبديل أساسي لتوفير مناصب الشغل واحتواء طلبات العمل كما هو معمول به في غالبية الدول الصناعية الكبرى في العالم .

المبحث الثاني : آليات دعم التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أمام تزايد أعداد المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والظروف الأمنية الصعبة ،حاولت الدولة إنعاش سوق العمل في الجزائر عن طريق العديد من الهياكل والآليات التي سخرتها لتنمية وتطوير م ص و م .

تتعلق بهيئات مرافقة المؤسسات والمتمثلة في وزارة م ص م والمؤسسات التي تقع تحت إدارتها وتشمل المشاتل وحاضنات الأعمال ،ومراكز التسهيل والمجلس الوطني الاستشاري لترقية م ص م وكذا آليات الدعم المالي حيث وضعت الدولة صندوق ضمان قروض م ص م ،وكذا صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI).[1]

وسنعمل في هذا الاطار على التركيز على الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار والمتمثلة أساسا في: L'ANSEJ –ANDI – ANGEM – CNAC .

المطلب الأول : سياسات الاستثمار والتشغيل وفقا لآليات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر.

الفـــرع الأول : الاستثمار عبر آلية المؤسسة المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص و ت ب) CNAC .

وهو جهاز تم استحداثة في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وترقية الشغل ومحاربة البطالة ،أسندت له مهمة التكفل بدعم إحداث المشاريع من طرف البطالين البالغين من العمر 35-50 سنة وقد مر بعدة مراحل .

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ،حيث شرع في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لاإرادية ولأسباب اقتصادية . وقد استفاد منه إلى غاية نهاية 2006 أكثر من830 189عاملا مسرحا من مجموع505 201مسجلا أي ما قيمته 94%.

انطلاقا من سنة 1998 الى غاية 2004 قام (ص و ت ب)بإعادة إدماج البطالين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم ليصبحوا مستشارين ومنشطين على مستوى مراكز مجهزة لهذا الشأن ،حيث مكن ذلك من تدريب 11.583 بطالا ومرافقة أكثر من 2.311 بطال في إحداث مؤسسات مصغرة .

بداية من سنة 2004 ونظرا لتقلص عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة ،تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل والبالغين من العمر 35-50 سنة وذلك الى غاية جوان 2010.

[1] -زلاسي رياض ،مرزوقي نوال ،مجبلي خليصة " تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " المنظم من قبل جامعة الوادي ،05-06 ماي 2013.

ابتداء من سنة 2010 سمحت الاجراءات الجديدة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها من 30-50 سنة بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الاجمالي الذي اصبح في حدود عشرة (10)ملايين دج بعدما كانت لا تتعدى خمسة(05)ملايين دج وكذا إمكانية توسيع النشاط في إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع النشطين في حدود إيداع الطلب في مدة لا تتجاوز ستة (06)أشهر من تاريخ التسجيل في بطاقة طلب العمل .

وترتكز الاستثمارات المنجزة على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك و ص.و.ت.ب CNAC بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشر(10) ملايين دج فضلا عن الامتيازات الجبائية والإجراءات التحفيزية المشجعة على توظيف مناصب عمل جديدة .[1]

وبذلك ارتفع عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق من خلال إنشاء مؤسسات قادرة على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (20) : المشاريع الممولة من طرف ص و ت ب CNAC ونسبة التشغيل فيها من 2011-2016 .

السنوات	2011(*)	2012(**)	2013(**)	2014(*)	2015(**)	2016(**)	المجموع
عدد المشاريع الممولة	18.490	55.311	84.164	114.365	122.644	135.373	530.347
النسبة%	03,49	10,43	15,87	21,56	23,12	25,53	100
مناصب الشغل	35.953	112.208	163.023	228.950	249.235	280.526	1.069.895
النسبة%	03,36	10,49	15,24	21,40	23,29	26,22	100

المصدر :

- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № -20-21-23-26-27-29. Op.cit, P 46 ,43 ,42 ,48 ,30 ,31, Successivement.

- (*) الاحصائيات موقوفة بتاريخ 30 جوان لكل سنة .
- (**) الاحصائيات موقوفة بتاريخ 31 ديسمبر .

يوضح الجدول التزايد المستمر للمشاريع المستثمرة في إطار تمويل ص.وت.ب CNAC وذلك بسبب الاجراءات التحفيزية التي يتبعها الصندوق خصوصا تلك المنتهجة منذ سنة 2010 . حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 530.347 مشروع في ظرف ستة (06) سنوات من 2011 إلى غاية 2016 أي ما يعادل 1.069.895 منصب مستحدث في إطار ذلك ،حيث سجلت ما يقارب 15,24% سنة 2013 بـ : 84.164 مشروع توضح 163.023 شخص ،لتصل إلى ذروتها سنة 2016 بما يعادل 25,53% اي 135.373

[1]-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني، http://www.cnac.dz/annuaire-promoteur/defauit.aspx ،تاريخ الاطلاع :2017/03/16، 14:40.

مشروع توظف 280.526 منصب شغل بنسبة 26,22% من نسبة التشغيل الإجمالية لسنوات الدراسة والتي تصل إلى 1.069.895 منصب شغل .

الفـــرع الثاني : الاستثمار عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (و د ت ش) ANSEJ.

وهي هيئة ذات طابع خاص وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة يتابع نشاطها وزير قطاع التشغيل ،أنشأت سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب ،باعتبار ذلك تعد إحدى الاجراءات المتخذة ضمن سلسلة من اجراءات معالجة البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري .

فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة ،ويملكون مؤهلات مهنية او مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع ،وأعمارهم تتراوح بين 19-35 سنة.[1]

كما تقدم الوكالة الدعم المالي للمستثمرين الشباب على شكل قروض دون فوائد بشرط ان لا يتعدى صاحب الطلب 35 سنة واستثمار لا يتعدى 10 مليون دج ،كما اعتمدت الوكالة طريقتين للتمويل ،التمويل الثنائي والثلاثي.[2]

وتقدم الوكالة مهام اخرى يتمثل أهمها في:[3]

1. تقديم الدعم والاستثمار لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء المؤسسات المصغرة .
2. تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بنشاطهم.
3. إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم.
4. ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء في فترة الانجاز أو بعدها أو حتى في توسيع النشاط.
5. تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب سيما الاعانات وتخفيضات نسب الفائدة.
6. إخطار المستثمرين الشباب المؤهلين للاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية .

إن عدد المشاريع المصادق عليها من طرف الوكالة (و د ت ش) في تزايد مستمر ،وفي الجدول الآتي سوف نحاول توضيح ذلك للفترة الممتدة من 2011-2016.

---

[1]-عقون سليم ،مرجع سابق ،ص 65.

[2] -علوني عمار،"دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييميه بولاية سطيف ". مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

[3]-عقون سليم ،مرجع سابق ،ص 65 - 66.

الجدول رقم (21): المشاريع الممولة من طرف الوكالة و د ت ش ANSEJ ونسبة التشغيل فيها من2011- 2016			
المعايير / السنوات	عدد المشاريع الممولة	نسبة التشغيل المصرحة	مبلغ الاستثمار دج
2011 (**)	183.124	485.074	477.251.692
2012 (*)	223.437	564.721	603.130.566.488
2013 (*)	240.288	660.935	767.714.372.238
2014 (**)	333.042	803.928	1.007.058.251.898
2015(*)	346.668	833.402	1.061.935.728.361
2016(*)	364.445	870.617	1.139.598.027.486

المصدر :

- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № -20-21-23-26-27-29. Op.cit, P 39 ,41 ,39 ,43 ,38 ,29 , Successivement.

- (*) الاحصائيات موقوفة بتاريخ 30 جوان لكل سنة .
- (**) الاحصائيات موقوفة بتاريخ 31 ديسمبر .

الشكل رقم(11):منحنى بياني يوضح المشاريع الممولة من طرف و د ت ش ANSEJ ونسبة التشغيل فيها 2011 – 2016

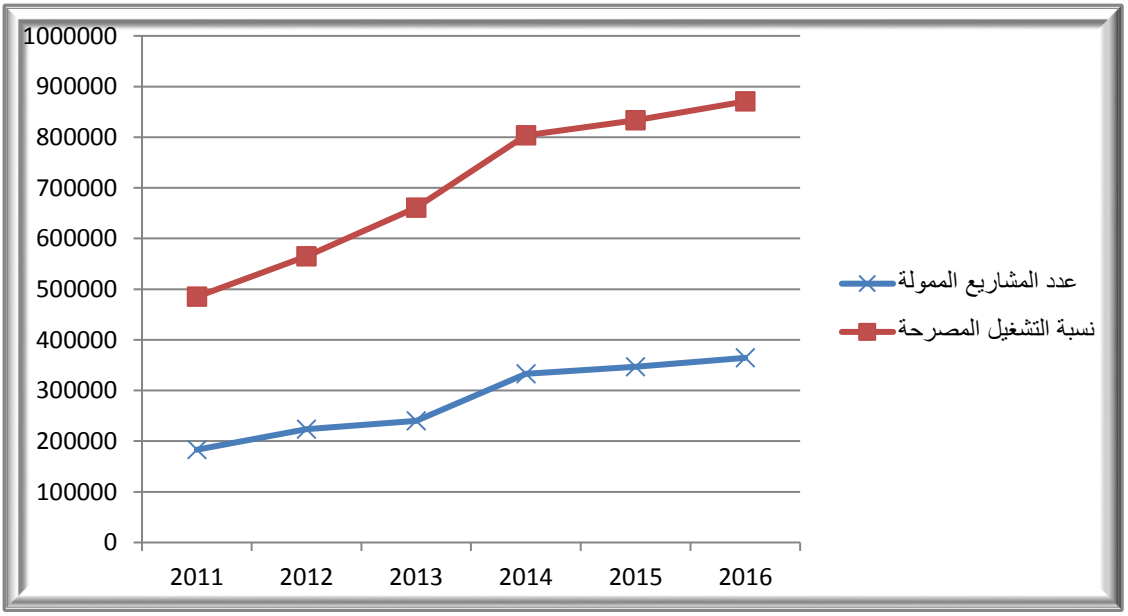

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : 20

ولمعرفة قطاع النشاط الأبرز في تمويل الوكالة و.د.ت.ش ANSEJ سوف نحاول أن نركز على سنة 2016 والتي شهدت أعلى نسبة تمويل مالي في حدود 30 جوان 2016 .

الجدول رقم(22): التقسيم القطاعي للمشاريع الممولة من طرف الوكالة و د ت ش ANSEJ لسنة 2016 .						
قطاع النشاط	المشاريع الممولة	%	الذكور	الإناث	نسبة التشغيل	مبلغ الاستثمار دج
الزراعة	52.367	14,4	49.951	2.416	124.133	187.659.017.228
الحرف	42.513	11,7	35.258	7.255	125.318	109.205.095.478
البناء و أ ك	31.864	08,7	31.172	692	93.386	119.623.718.654
الري	541	0,1	517	24	2.010	3.166.713.960
الصناعة	23.915	6,6	20.528	3.387	70.007	107.706.475.303
صيانة	9.081	2,5	8.928	153	21.152	22.988.134.785
الصيد	1.119	0,3	1.103	16	5.501	7.338.160.987
مهن حرة	9.198	2,5	5.135	4.063	20.809	21.123.343.895
خدمات	104.947	28,8	87.889	17.058	244.253	334.794.946.748
النقل المبرد	13.385	3,7	12.996	389	24.132	33.760.568.849
نقل السلع	56.530	15,5	55.821	709	96.237	145.557.153.559
نقل المسافرين	18.985	5,2	18.504	481	43.679	46.624.698.041
المجموع	**364.445**	**%100**	**327.802**	**36.643**	**870.617**	**1.139.598.027.486**
			%90	**%10**		

المصدر :

- Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № 29. Ibid ,P 29-30.

حسب الجدول المبين أعلاه قطاع الخدمات هو القطاع الذي يجذب أكثر الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة و.د.ت.شANSEJ بـ : 104.947 مشروع بمعدل 28,8% من نسبة المشاريع ،حيث سمح بتوظيف 244.253 عامل (سيطرة قطاع الخدمات يمكن ملاحظتها في السنوات السابقة أيضا) ،متبوعا بمشاريع نقل السلع 56.530 مشروعا بمعدل 15,5% يوظف 96.237 شخص ،وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة 14.4% بما يقارب 52.367 مشروعا يوظف 124.133 شخص .

وعلى الرغم من اقتحام العنصر الأنثوي لقطاع الاستثمار في المجالات المختلفة إلا أنه لا يساهم إلا بمعدل 10% على اختلاف القطاعات مقابل 90% للذكور ،وتساهم بأكبر نسبة في المهن الحرة بمعدل 44% من إجمالي المشاريع 4063 مشروعا متبوعة بقطاع الخدمات 17058 مشروعا ويأتي في المرحلة الثالثة قطاع الحرف بـ : 7255 مشروع .

ومن خلال مبلغ الاستثمار المصرح به حسب الجدول المذكور تصل تكلفة معدل التشغيل إلى 1.308.897,06دج موزعة حسب القطاعات بنسب مختلفة أعلاها في قطاع الري حيث تبلغ 1.575.480دج وتكلفة معدل المؤسسة المصغرة الواحدة : 3.126.804 دج ،أعلى تكلفة في قطاع الصيد البحري 6.557.785 دج ،وهي معدلات لم تصل إلى تحقيق المطلوب مقارنة بالمبالغ المعروضة لتجعل من هاته الوكالة في موقف تحدي لما وضع من أهداف لتحقيقها خصوصا إذا علمنا أن معدلات البطالة تقارب 11,2% سنة 2015.

الفـــــرع الثالـــث : الاســـتثمار عـــن طريـــق الوكالـــة الوطنيـــة لتســـيير القـــرض المصـــغر (ت.ق.م) ANGEM.

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999 ،بعد خمس سنوات فقط استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين يستفيدون من التمويلات البنكية ،فمن خلال الندوة الدولية التي انعقدت في شهر ديسمبر 2002 تحت عنوان " التجربة الجزائرية في القرض المصغر "،إضافة الى التوصيات المنبثقة على المؤتمر الدولي حول الفقر عام 2000 ،تم إنشاء جهاز القرض المصغر من خلال المرسوم التنفيذي رقم :04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،وهي منظمة ذات طابع خاص وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ،من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على احسن وجه ،حيث تبنت نموذج تنظيم لامركزي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين) إضافة إلى 48 وكالة ولائية تغطي كافة ارجاء الوطن مدعمة بـ:548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.[1]

وتتراوح القروض التي تقدمها الوكالة بين 50.000 دج موجهة لإحداث مشاريع وأنشطة جديدة ،عتاد صغير ومواد أولية تقدر بنسبة 95% من كلفة المشروع الذي لا يتجاوز 1.000.000 دج بمساهمة شخصية تقدر نسبتها من 03% إلى 05% وبمعدل فائدة منخفض من 10% إلى 20% من معدل الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك التجارية ،وتقرر رفع الحد الأقصى للتمويل إلى 40.000 دج ،مدة التسديد أربع سنوات.[2]

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في:[3]

1. تسيير القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها .
2. دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ،لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم .
3. إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز بمختلف الإعانات الممنوحة .
4. متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة

---

[1] -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني، http://www.angem.dz ،تاريخ الاطلاع :2017،15:50/03/16.

[2] -بن ضيف الله كريمة ،عباس كميلية ،مرجع سابق ،ص 66 .

[3] -المادة 06، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الحكومة ، " المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحقيق قانونها الأساسي المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 م " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والثلاثون ،العدد :52 ، الاربعاء 27 ربيع الأول 1417 هـ الموافق لـ 11 سبتمبر 1996 ،ص 12 - 13.

بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء المالكون للبرامج.

5. الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية.
6. تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة .
7. تنظيم المعارض الجهوية والوطنية لمنتجات القرض المصغرة .
8. التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

بلغ إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة و.ت.ق.م منذ إنشائها إلى غاية :2016/11/30 ما يفوق 779.025 قرض ،62% منها للنساء فقط أي ما يقارب 484.339 قرض،موزعة حسب قطاعات النشاط إلى:

الجدول رقم(23): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة و.ت.ق.م ANGEM حسب قطاع النشاط إلى غاية:2016/11/31

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممولة	النسبة %
الزراعة	110.813	14,22
الصناعة الصغيرة	299.421	38,44
البناء والأشغال العمومية	66.398	08,52
الخدمات	163.269	20,96
الصناعة التقليدية	135.470	17,39
تجـــــــارة	2.933	0,38
الصيد البحري	721	0,09
المجمـــــــــوع	779.025	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،المرجع السابق.

من خلال ذلك يتضح أن القروض الموجه إلى الصناعات الصغيرة تحتل الصدارة 38,44% يليها البناء والأشغال العمومية 20,96% .

كما أن القروض بدون فوائد الموجهة لشراء المواد الأولية تشكل 90% أي ما يقارب 702.764 قرض مقابل القروض بدون فوائد لإنشاء المشاريع التي لا تمثل سوى 10% في حين أن الشريحة العمومية من 18-29 سنة تشكل 37% من قيمة القروض أي ما يعادل 288.185 قرض.

كما تقدم الوكالة خدمات أخرى غير مالية يستفيد منها عدد كبير من المتعاملين كالتكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة والذي فاق 83.320 مستفيد وكذا تكوين المقاولين وصالونات عرض البيع وغيرها ،... حيث وصل إجمالي المستفيدين من الخدمات الغير مالية 248.667 شخص .[1]

وقد عملت الوكالة على استحداث مناصب شغل منذ إنشائها إلى غاية 2016/11/30 وصلت إلى 1.168.540 منصب وفق التوضيح التالي :

[1]-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،المرجع السابق .

الجدول رقم(24):مناصب الشغل المحدثة من طرف الوكالة و.ت.ق.م ANGEM إلى غاية:2016/11/31			
السنة	عدد الوظائف المنشأة	السنة	عدد الوظائف المنشأة
2005	4.994	**2011**	161.417
2006	33.331	**2012**	219.641
2007	25.847	**2013**	166.053
2008	63.148	**2014**	176.315
2009	91.101	**2015**	126.152
2010	77.934	**2016**	22.607
المجمـــــــــوع		**1.168.540**	

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،المرجع السابق.

الفـــرع الــرابع : الاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (و.و.ت.إ) ANDI.

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب المرسوم رقم : 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار ،لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI) المنشأة سنة 1993 بعد فشلها في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث وردت في المادة السادسة منه " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ".[1]

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني لخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء ،وتعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة ،من خلال الخدمات التي تقدمها والمزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار ،والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب شغل.[2]

وفقا للمادة :03 من نفس الأمر تضم الوكالة و.ت.إ ANDI مهام ووسائل كل من الوكالة الوطنية لدم تشغيل الشباب ووكالة ترقية ودعم الاستثمار ،حيث تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الادارات والهيئات المهنية المهام الآتية :[3]

1. ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .
2. استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .
3. تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية وتجسيد المشاريع عن طريق الشباك الوحيد اللامركزي.
4. منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار الترتيب المعمول به .

[1] -الأمر رقم :01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار. مرجع سابق ،ص 50.

[2] -بوهلال صليحة ، " وكالة تشغيل الشباب (النتائج والمعوقات) دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل-ورقلة " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ،قسم اللعلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،السنة الجامعية :2013/2012 ،ص 45 - 46.

[3] -الأمر رقم :01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار . مرجع سابق ،ص 07 - 08.

5. تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
6. التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون .

والجديد في هذه الوكالة هو تواجدها على المستوى المحلي وذلك للتخفيف من عبء التنقل إلى العاصمة من جهة وحتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمرين .

إن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة و.ت.إ ANDI في تزايد مستمر منذ إنشائها إلى اليوم خصوصا إذا علمنا بأن الجزائر تهتم بتطوير المشاريع الاستثمارية وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك لما توفره من مناصب شغل وكذا بناء اقتصاد حقيقي يعتمد على الانتاجية .

والجدول التالي يوضح قيمة الاستثمار المحلي والأجنبي بناء على إحصائية المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف الوكالة و.ت.إ ANDI

الجدول رقم (25) : ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف و.ت.إ : 2002 – السداسي الأول 2016

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	63.131	98,81	9.843.760	78,73	977.932	87,71
الاستثمار الأجنبي	761	01,19	2.658.878	21,27	137.088	12,29
المجمـــــــــوع	**63.892**	**%100**	**12.502.638**	**%100**	**1.115.020**	**%100**

المصدر :

1. بيانات التصريح بالاستثمار ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني ، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-/ investissement / تاريخ الاطلاع 2017/02/09 / 13:36 .
2. Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № 29 , Op.cit ,P 19-20.

من خلال الجدول رقم (25) والذي يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها طوال المدة الممتدة من 2002 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2016 فإننا نلاحظ أن الاستثمار المحلي يمثل المرتبة الأولى بـ : 63.131 مشروع مصرح به يوفر 977.932 منصب شغل بنسبة 87,71% ،أما الاستثمار الأجنبي فعدد المشاريع المصرحة تقدر بـ : 761 توفر 137.088 منصب شغل بنسبة 12,29% .

الشكل رقم(12) : التمثيل النسبي للمشاريع والمبالغ المالية المصرح بها من طرف و.ت.إ: 2002-S1 2016.

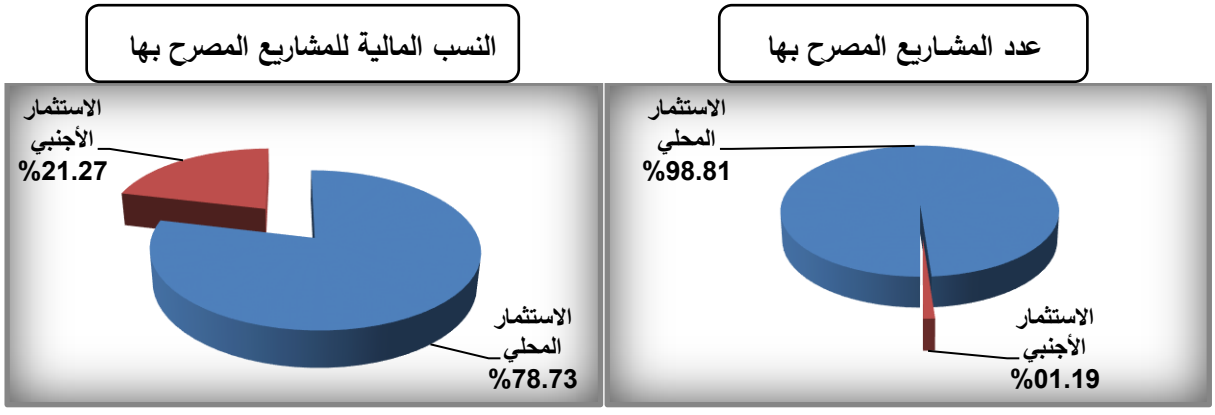

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم : 24

مما يلاحظ من خلال الشكل رقم (12) أن هناك نقص في الاستثمار الأجنبي مقارنة بالمحلي فهناك فرق يقدر بـ : 62.370 مشروع ،وهو ما تفسره القيمة المالية المقدرة بـ : 78,73% للاستثمار المحلي مقابل الأجنبي الذي لا يتجاوز 21,27% من قيمة الاستثمارات الاجمالية المصرح بها .

الشكل رقم(13) التمثيل النسبي لنسب التشغيل للمشاريع المصرح بها من طرف و.ت.إ : 2002-S1 2016 .

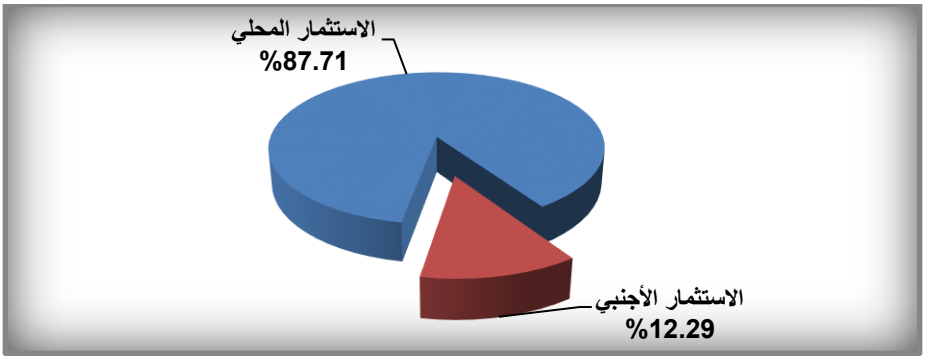

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الجدول رقم : 24

كما ان الاستثمار المحلي يحتل الصدارة في توفير مناصب الشغل ،ليصل إجمالي الاستثمار المصرح به لدى الوكالة و.ت.إ ANDI 1.115.020 منصب شغل تحتويها 63.892 مشروع استثماري بين الأجنبي والمحلي بنسب متفاوتة تختلف حسب نوعها " إنشاء ،توسيع ،إعادة هيكلة ،إعادة تأهيل وتوسيع " .

وتتوزع المشاريع حسب القطاع القانوني الى خاص وعمومي ومختلط ، يمكن توضيحها في الجدول الاتي للفترة الممتدة من 2002-2015.

الجدول رقم(26):عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها حسب القطاع القانوني:2002-S1 2016

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
القطاع الخاص	59.047	98,02	6.415.186	55,44	868.986	84.04
القطاع العمومي	1.095	01,82	3.983.653	34,42	120.055	11.61
المختلط	97	0,16	1.173.374	10,14	44.975	04.35
المجمـــــــــوع	**60.239**	**%100**	**11.572.213**	**%100**	**1.034.016**	**%100**

المصدر : من اعداد الطالب بناء **على** :

1. Idem.
2. بيانات التصريح بالاستثمار /http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement / مرجع سابق

من خلال هذا الجدول نجد أن الخواص يحتلون الصدارة بـ :59.047 مشروع مصرح به بما قيمة 55,44% من الاستغلالات المالية ،يليها القطاع العمومي بـ : 1.095 مشروع أي 01,82% وهي قيمة ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص تستغل 34,42% من التمويلات المالية ،يليها في المرتبة الأخيرة القطاع المختلط بنسبة 0,16% أي 97 مشروع من 60.239 مشروع على المستوى العام ،وهي نسبة لا تعكس التوجه نحو تشجيع الاستثمار في هذا الاطار .

الشكل رقم(14):رسم بياني يوضح عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها حسب القطاع القانوني:2002-2016 S1

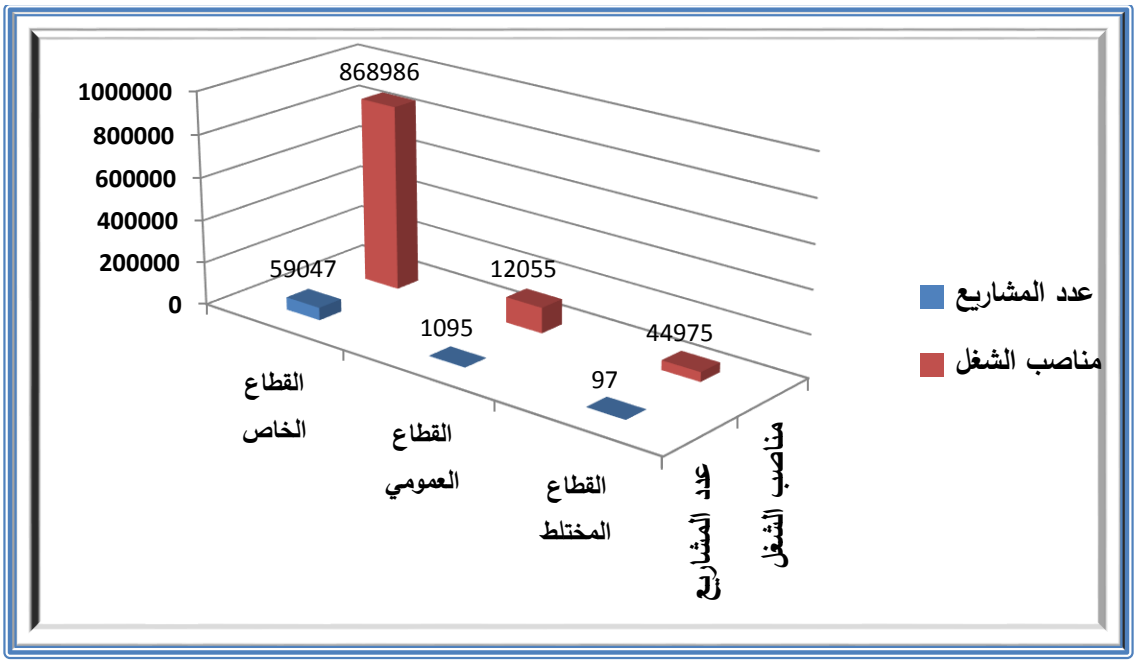

المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم : 25

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مناصب الشغل المصرح بها ،القطاع الخاص يمثل الصدارة بـ : 868.986 منصب ما يعادل 84,04% من قيمة مناصب الشغل الإجمالية والتي تصل إلى 1.034.016 منصب ،إلا أنه ومقارنة بالقطاع العمومي الذي يشغل 34,42% من الاستثمار المالي أي ما يفوق نصف القطاع الخاص ولا يوفر إلا 11,61% من مناصب الشغل أي 120.055 منصب ،يعتبر بعيدا عن الأهداف المسطرة ،لتنقص هاته النسبة إلى 04,35% بما يعادل 44.975 منصب في القطاع المختلط ،هذا إذا انطلقنا من مفهوم أنه لا فارق بين القطاع الخاص والعمومي في مجال الاستثمار .

ويمكن توضيح المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط إلى :

الجدول رقم (27): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط : 2002 – 2016 S1

قطاع النشاط	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	التجارة	الاتصالات
المشاريع المصرح بها	1.339	11.769	10.519	872	31.660	956	6.770	02	05
النسبة	02,10	18,42	16,46	01,36	49,55	01,50	10,60	0,003	0,007
نسب التشغيل	54.520	253.813	433.462	21.048	164.345	62.572	116.812	4.100	4.348
النسبة	04,89	22,76	38,87	01,89	14,74	05,61	10,48	0,37	0,39

المصدر : من اعداد الطالب بناء **على** :

1. Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № 29. Op.cit ,p 20.
2. بيانات التصريح بالاستثمار /http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement / مرجع سابق

يتبين أن قطاع النقل يحتل الصدارة من حيث المشاريع المصرح بها بـ : 31.660 مشروع بنسبة 49,55% توفر 164.345 منصب شغل تقدر بـ : 14,74% ،يليها قطاع البناء والصناعة 11.769 و 10.519 مشروع مصرح به على التوالي والتي توفر في البناء 253.813 منصب والصناعة 433.462 منصب شغل مصرح به،أما أضعف النسب نجدها في التجارة بمشروعين اثنين يوظفان ما قيمة 4.100 منصب أي 0,37% من قيمة مناصب الشغل الإجمالية .

المطلب الثاني : تقييم دور وآليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات الشغل في الجزائر

الفـــرع الأول : الاستثمار فـي المؤسسات ص و م تطورات إيجابيـة فـي تحقيـق التشـغيل وتحديات رئيسية تنتظر التجسيد.

لقد أدركت الجزائر أن السبيل الوحيد للحد من ظاهرة البطالة هو إقامة مشاريع استثمارية واستغلال ثرواتها على أحسن وجه ،وعلى هذا الأساس قامت بإجراءات وآليات وكذا استثمارات عامة لمكافحة هاته الظاهرة واستحداث مناصب شغل بصفة أدق وتحقيق تنمية اقتصادية بصفة شاملة .

عموما يمكن القول أن الجزائر ابدت ارادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار في القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وبصفة خاصة في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ،وذلك بانتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية ،ووضع التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار وبناء المؤسسات المؤطرة له وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم و الانعاش الاقتصادي (PSRE).[1]

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة واضحة ،من خلال سياسات الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة ،حيث أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع ، وتشجيعه لأخذ مكانة في إنجاح عملية الانعاش الاقتصادي ،وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي ،باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة ،بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي وتحقيق التنمية .[2]

إن خلق م.ص.م ونموها يؤدي إلى الزيادة في خلق مناصب جديدة وبذلك الحد من مشكل البطالة ولمعرفة قدرة هذا القطاع على تحقيق ذلك نحاول الكشف عن العلاقة بين القوى الناشطة وعدد المشتغلين ونسبة العمالة بالمؤسسات ص.م للفترة 2002-إلى 2015 والموضحة في الجدول التي :

[1] -غراب رزيقة ،المرجع السابق.

[2] -مصغوني منى ،مرجع سابق ،ص 127.

الجدول رقم (28): القوى الناشطة وعدد المشتغلين ونسبة العمالة بـ : م.ص.م للفترة الممتدة من 2002-2015.				
السنوات	القوى العاملة الناشطة	عدد المشتغلين	عدد العمال بـ م.ص.م	نسبة العمالة بـ م.ص.م
2002	/	6.228.772	684.341	%10,98
2003	8.762.326	6.684.056	705.000	%10,54
2004	9.469.946	7.798.412	838.504	%10,75
2005	9.492.508	8.044.220	1.157.856	%14,39
2006	9.968.906	8.868.804	1.252.707	%14,12
2007	10.109.645	8.594.243	1.355.399	%15,77
2008	10.315.000	9.146.000	1.540.209	%16,84
2009	10.544.000	9.472.000	1.756.964	%18,54
2010	10.812.000	9.736.000	1.625.686	%16,69
2011	10.661.000	9.599.000	1.724.197	%17,96
2012	11.423.000	10.170.000	1.776.461	%17,46
2013	11.964.000	10.788.000	2.001.892	%18,55
2014	11.435.000	10.239.000	2.157.232	%21,06
2015	11.932.000	10.594.000	2.238.233	%21,12

المصدر : من اعداد الطالب بتصرف بناء على

1. الجدول رقم 10، 11 .مرجع سابق . * المعدلات من حساب الطالب
2. - ONS ,ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE ENSEPTEMBRE. N°726 ,SEPTEMBRE 2015,P 17.
3. Ministère de l'industrie et de Mines , Bulletin d'information Statistique du la P M E № 29. Op.cit ,p 08.
4. Ons ,CHAPITRE–II–EMPLOI. Rétrospectives (1962-2011), Op cit ,P 60

من خلال القراءة المتفحصة لهذا الجدول يتبين زيادة مستوى التشغيل الإجمالي مقارنة بالقوى الناشطة الاجمالية ما يفسر تراجع معدلات البطالة ،كما يظهر أيضا مساهمة م.ص.م في ذلك ،إذ ساهمت هذه الأخيرة في توفير ما يزيد عن 20.814.681 منصب في الفترة الممتدة من 2002-2015 بمعدل تشغيل سنوي 16,05% ،حيث كانت أفضل نسبة لها في السنوات الأخيرة أعلاها سنة 2014 و 2015 بما يفوق 21%، وعلى الرغم من ذلك وإذا كانت النتائج السابقة اقل مما كان مأمولا الا أنها ساهمت في تخفيض معدلات البطالة التي شهدت انخفاضا محسوسا إلى حدود 10% ،أي أن نسبة العمالة بالمؤسسات.ص.م في شكل متزايد بالمقابل نسبة البطالة في تراجع أي انه توجد علاقة عكسية .

من ذلك يتأكد الدور التنموي الذي لعبه الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ويتضح ذلك فيما يأتي:[1]

1. تزايد عدد م.ص.م ،حيث نجد اكثر من 94% من مجموع م.ص.م وهي مؤسسات صغيرة تضم أقل من 10 عمال ،وهي نسبة مماثلة لما عليه في الدول المتقدمة كفرنسا حيث بلغت 93% وارتفاع هذه النسبة يرجع الى مجموعة من العوامل أهمها التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق برامج التعديل الهيكلي في الجزائر ،الذي طرح تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة،ومعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية ،منها امتصاص المصرحين من مناصب عملهم في المؤسسات الكبرى .
2. خلق فرص عمل معتبرة لامتصاص البطالة على المستوى المحلي ومنه الوطني
3. استحداث المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة أدى إلى ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وذلك بخلق انشطة اقتصادية جديدة وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها مثل :إعادة تنشيط الصناعة التقليدية ، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية .
4. تعد م.ص.م أداة فعالة في توطيد الأنشطة الاقتصادية في المناطق النائية وترقية الثروة المحلية وإحداث التكامل والاندماج بين المناطق.
5. تمكن فئات عديدة من المجتمع من تجسيد أفكارهم الاستثمارية الجديدة.
6. المساهمة في جلب المدخرات المالية من خلال السلع المحلية محل السلع المستوردة والمساهمة – المتواضعة – في التصدير.

لقد سعت الجزائر من خلال الاهتمام بالأجهزة المساعدة في تطوير وإنشاء الأجهزة المصغرة إلى تحسين دورها في خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة ،فمنذ اعتماد هذه الوكالات والصناديق بلغت معدلات التشغيل فيها نسب متفاوتة ،حيث اتخذت الجزائر إجراءات جديدة تزيد من استقطاب الشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة في إحدى الصيغ المعروضة ،ANSEJ، CNAC ، ...،وهو الأمر الذي ساعد في الحفاظ على النظام العام الاجتماعي ،بحيث شكل بوتقة لاحتواء اليأس الشبابي في الحصول على مناصب عمل،كما أنها لعبت دورا هاما من خلال الدراسة والإشراف والمراقبة والضمان للمشاريع.

تشكل م.ص.م أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والدولي ،لكن رواسب عملية التحول من النظام الممركز الى اقتصاد السوق ،وما تم ورثه عن نظام التسيير السابق ،حال دون تحقيق النتائج بالقدر المنتظر مما انعكس على فاعلية تطبيق القوانين خصوصا في تحقيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ،إذ أن تطور م.ص.م وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة التي تبقى اساسية لمرافقة المبادرة الخاصة ،وهو ما أضفى نوعا من الركود والجمود على بعض المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ،على الرغم من المعطيات الاحصائية التي تم ذكرها والتي تقف موقف الإيجاب من هاته المؤسسات والتي قطعت أشواطا مهمة في تحقيق

[1] -غراب رزيقة ،المرجع السابق.

التشغيل ،إلا أننا نرى أن هاته النسب تبقى صغيرة إذا ما قورنت بغيرها في الدول الصناعية الكبرى نتيجة الدور الواسع للقطاع العام ،وكذا للمشاكل التي ترتبط بالتمويل ،الادارة ،التهرب الضريبي ،التكوين والتأهيل ،فوائد القروض ،... مما يتطلب إيجاد سبل للتحرر من هذه العوائق الكابحة لقدراتها من خلال التعاون الدولي أو المحلي الفعال والحقيقي الذي يمكن لهاته المؤسسات من إثبات الذات في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المتداخلة والمتسارعة لتكون بذلك أفضل آلية للاستثمار والأداة الفاعلة لتحقيق التشغيل والتنمية الاقتصادية ،فالقطاع الخاص قاطرة التنمية المعاصرة والحل الأمثل لزيادة فرص التشغيل.[1]

الفـرع الثـــاني : مقترحات في سبيل دعم التشغيل

إنه ومن الصعب الحكم وبصورة قطعية على نجاعة السياسة الاستثمارية في إطار تشجيع م.ص.م في الجزائر بالنظر إلى جملة من الأسباب بعضها موضوعي والبعض الآخر كان من الممكن تفاديه أو التقليل من أثره السلبي على مستويات التشغيل وقد اتينا على ذكرها دون الفصل بينها نظرا لعلاقة التأثير المتبادل بينها ترتبط اساسا بهشاشة المناصب المنشأة المرتبطة بالظروف الاقتصادية " تجارة ،بناء ،أشغال عمومية ،النقل ،..." المهددة بالانتهاء في اي وقت ،ومن جهة أخرى أعداد النساء الوافدة إلى سوق العمل والتي تعبر عن تغيير اجتماعي عميق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار في مشاريع السياسات الاستثمارية المستقبلية ،كل ذلك يأتي في إطار تنسيق مخرجات التعليم بأطواره المختلفة واحتياجات سوق العمل .

إن المدخل السليم لمكافحة البطالة هو خلق فرص عمل من خلال دعم الاستثمارات وإنشاء المؤسسات ومساعدة الشباب في إطلاق مبادراتهم ومشاريعهم وفي هذا الصدد ينبغي التنويه بكل الهياكل الرامية إلى تشجيع روح المقاولاتية ودعم م.ص.م خاصة المبدعة منها على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشجيع الشباب والإجراءات المالية والتنظيمية المساندة لهذا المسعى ،ولكن وفي الوقت نفسه يجب الحرص على انتقاء المشاريع التي تستحق التمويل وعلى مرافقة المشاريع ومتابعتها .[2]

إن هذه الخطوة تفسر الوعي المتنامي للجزائر لقدرة هذا القطاع في التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي بدل المؤسسات الكبيرة التي انهار منها الكثير جراء الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم فضلا عن دورها في تخفيض نسبة التضخم وكذا تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية كما تظهر أهميتها كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مناصب العمل التي يوفرها وكذا القيمة المضافة التي يحققها ،من سنة إلى أخرى .

إلا أنه ومن جهة أخرى 50% من المؤسسات النشطة في الجزائر تعلن عن إفلاسها وتخرج من السوق قبل خمس سنوات من إنشائها نظرا لعدم قدرتها على المنافسة ولغياب المرافق الفعلية وضعف التجدد والابتكار وهو ما يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي لتقييم الاقتصاد الجزائري سنة 2010.

---

[1] -نفس المرجع .

[2] -رحيم حسن،"سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل وتقييم".مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 ،القاهرة ،شتاء ربيع -07-2013 ،ص 146.

يؤكد **جون سيل** ممثل منظمة " **بيم** " للخبراء الهولنديين الصناعيين أن الاشكالية الحقيقية التي تواجه م.ص.م هي بعد إنشائها .من ذلك خطت الدولة خطوة جديدة نحو دعم هذا القطاع إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأغراض الأساسية المرجوة من ورائها والمتمثلة أساسا في :

1. التنمية المستدامة SUSTAIN able growth : استمرار نشاطها في السوق وبقائها على قيد الحياة.
2. التنمية الشاملة inclusive growth : في جميع القطاعات والمناطق والجهات مما يحقق تنمية اقتصادية متزنة وعادلة خارج قطاع المحروقات.
3. تنمية ذكية Smart growth : أكثر من 95% من المؤسسات الجزائرية تعتمد على الطرق التقليدية في تسيير مصالحها خاصة ما تعلق بالشؤون المالية والإدارية ،لذا يجب تطوير المعرفة والابتكار.

من ثم وجب للدور التقليدي للمؤسسات أن يتغير لتكون قادرة على المنافسة في عصر العولمة ،فهذه المؤسسات بحاجة كبيرة إلى التأطير والتوجيه والاستثمار التكنولوجي.[1]

ونظرا إلى أن المنطق الاقتصادي يستند إلى مبدأ العرض والطلب ،فإن حل مسألة التشغيل اقتصاديا لا ينبغي أن يخرج من هذا المنطق وأي طرح مشوه أو معالجة مخلة للمسألة يؤدي إلا إلى أرقام مخلة ،فالعبرة لا تكمن في أعداد مناصب الشغل المستحدثة إذا ،وإنما في مدى كون هذه الأعداد مناسبة للعرض اي لحاجة الاقتصاد ومولدة للقيمة المضافة . ولذا فإن مابين أرقام التشغيل التي يستخدمها السياسيون للدلالة على كفاءة برامجهم ،وتشغيل الأرقام من طرف الاقتصاديين لتحليل الوضعية مسافة يكون فيها الواقع حكما والنظرية الاقتصادية شاهدا.[2]

بناء على ما تقدم حول واقع السياسة العامة للاستثمار في إطار م.ص.م كآلية فعالة في تحقيق مناصب الشغل وإحداث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ،فإن أهم المقترحات ترتكز في إطار السياسة العامة للاستثمار في مجموعة من النقاط يمكن توضيحها بصورة اجمالية في هذا المخطط التلخيصي :

[1] -محسن عواطف ،مهاوة أمال " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة " . مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،18-19 أفريل 2012 .

[2] -رحيم حسن ،المرجع السابق .

الشكل رقم : (15) المحاور الإستراتيجية لترقية التشغيل في إطار الاستثمار

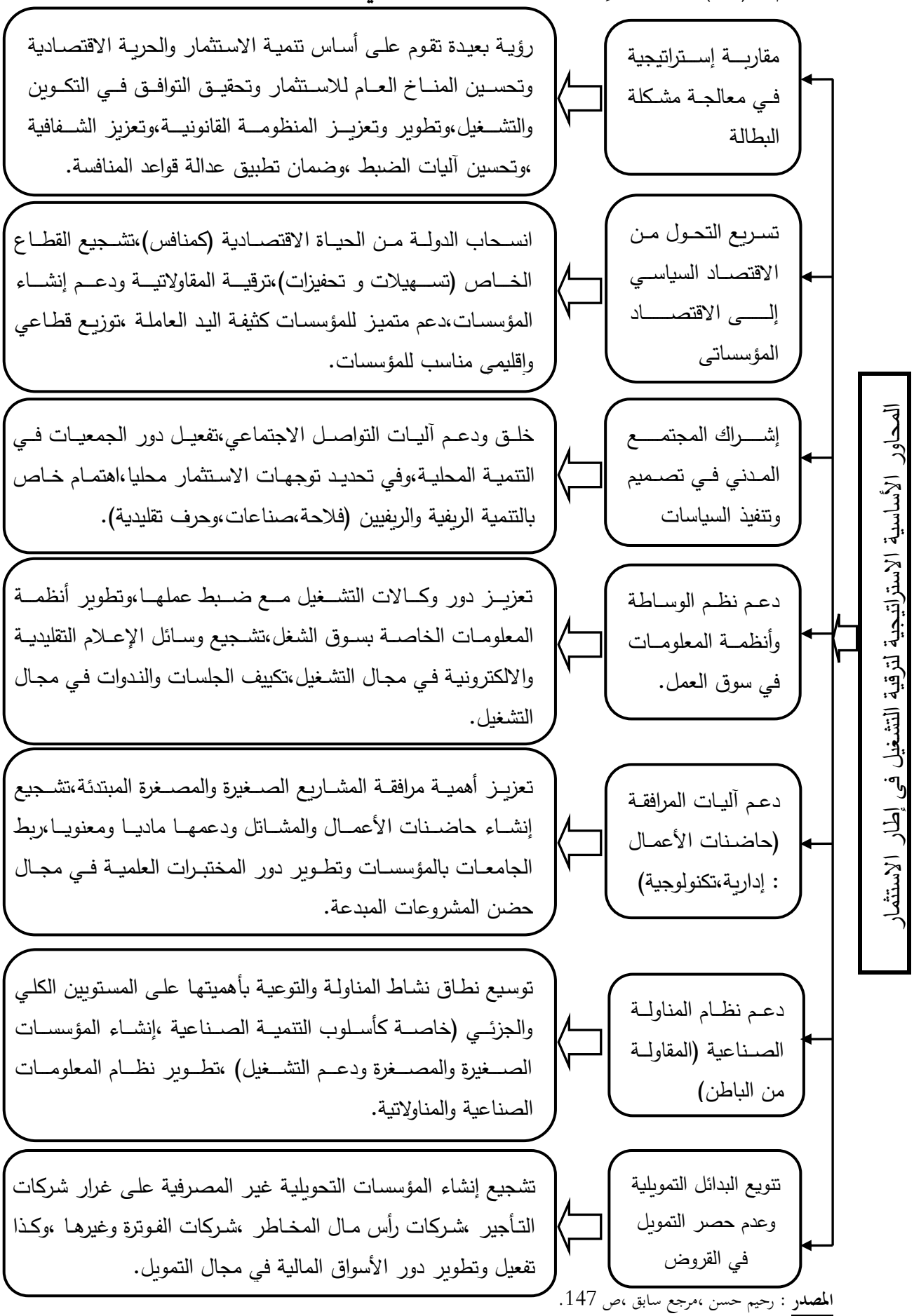

المصدر : رحيم حسن ،مرجع سابق ،ص 147.

من ثم فإن للجزائر جهود معتبرة في هذا المجال لكن ثمة نقائص في كل محور من هاته المحاور المذكورة أعلاه ولو بدرجات مختلفة ترتبط في كل محور بـ :[1]

01- تحسين المناخ الاستثماري ومراجعة أولويات التنمية الاستثمارية والحرص على ضمان المتابعة الجدية لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية .

02- لا يمكن تجسيد تحول حقيقي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حرّ إلا من خلال التحول من اقتصاد دولة إلى اقتصاد مؤسساتي (يرتكز على المؤسسات الاقتصادية) مع الاهتمام بالنوع لا الكم لضمان نسب التشغيل الحقيقية .

03- تنسيق التعاون والتشاور مع الفئة الشبانية ومراكز الدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية .

04- تعزيز هيكل الوساطة وأنظمة المعلومات الخاصة بعالم الشغل.

05- تطوير آليات الدعم والمرافقة مع إشراك القطاع الخاص ومراكز البحث والمختبرات العلمية للمشروعات الشبانية المبدعة وما يتعلق بحاضنات ومشاتل المؤسسات.

06- إشراك الخبراء والمختصين ورجال الأعمال حول سبل تفعيل النصوص المتعلقة بترقية نظام المناولة الصناعية والتي نص عليها القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001.

07- البحث العميق واقتراح الحلول اللازمة التي تقف وراء شبه غياب شركات التمويل المباشر على غرار شركات التأجير وشركات رأس مال الاستثمار المخاطر وسيطرة مركزية التمويل في مجال الاستثمار وإنشاء المشاريع ،على الرغم من النصوص التشريعية والتحفيزات المالية الموجهة إلى مثل هذا النوع من المؤسسات.

[1]-رحيم حسن ،مرجع سابق ،ص 148 - 149 .

الخلاصـــــــــــــــة

بالموازاة مع الإصلاحات المنتهجة في الجزائر في ظل الألفية الثالثة ،اتخذت السلطات الجزائرية في إطار السياسة العامة إجراءات مختلفة تعزز من الاستثمار المحلي والأجنبي ،من خلال تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من القانون التوجيهي 01-18 لترقية م.ص.م المعدل بالقانون التوجيهي الجديد 17-02 بالإضافة للهيئات الداعمة للاستثمار في إطار م.ص.م بهدف خلق مناصب الشغل وفق ما تقتضيه سوق العمل في الجزائر.

إن هذا التوجه الواضح في السنوات الأخيرة وصولا إلى يومنا هذا بأكثر تركيزا من السابق على ذلك ،يستمد نجاعته من المتغيرات الحالية بشكل ملموس على المستوى العالمي أو الاقليمي أو المحلي ،إذ يوضح تمحور باقي القطاعات الاقتصادية معها في مزيج تنموي يستهدف الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي ،في عالم سريع الحركة يتميز بالتجدد والتغير المستمر لأذواق المستهلكين .

ومن خلال دراستنا لما سبق توصلنا إلى أنه وعلى الرغم من اعتماد الجزائر على قطاع م.ص.م كآلية إستراتيجية لتحقيق الشغل في إطار السياسة العامة للاستثمار المنتهجة في السنوات الأخيرة ،إلا أنها ركزت في ذلك على " الكم " بدعم نشأتها وتقديم الدعم المالي لها دون التركيز على متابعة التنفيذ وتطوير النواحي التكنولوجية وخلق مهارات التسيير ،وهو السبب الأساسي وراء ضعفها وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة منها خصوصا الحفاظ على نسب التوظيف الدائم فيها مما يؤثر في نسب التشغيل والبطالة في المعدل العام ، وهو يفرض استمرارية المؤسسة بوجودها في السوق وكذا تطويرها باستمرار مع انتشارها بشكل متوازي وعادل عبر جهات الوطن وبين مختلف القطاعات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات كمورد إستراتيجي في القضاء على مشكلة البطالة خاصة في حالة انخفاض أسعار البترول وتناقص العوائد المالية الخارجية بهدف خلق المزيد من مناصب الشغل.

ونظرا إلى أن المنطق الاقتصادي كما قلنا سابقا يستند إلى مبدأ العرض والطلب ،فإن حل مسألة التشغيل اقتصاديا لا ينبغي أن يخرج من هذا المنطق وأي رأي عكس ذلك يؤدي إلا إلى أرقام مخلة ،فالعبرة لا تكمن في أعداد مناصب التي تنشأ ،وإنما في مدى كون هذه الأعداد مناسبة للعرض اي لحاجة الاقتصاد ومولدة للقيمة المضافة . ولذا فإن مابين أرقام التشغيل التي يستخدمها السياسيون للدلالة على كفاءة برامجهم ،وتشغيل الأرقام من طرف الاقتصاديين لتحليل الوضعية مسافة يكون فيها الواقع حكما والنظرية الاقتصادية شاهدا.

الملاحق

قائمة المختصرات

قائمة المختصـــــــــرات	
م.ص.م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
NSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن الطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
الحـــــــــــروف	
A	الوكالة
N	الوطنية
S	الدعم
E	التشغيل
J	الشباب
C	الصندوق
N	الوطني
A	التأمين
C	البطالة
A	الوكالة
N	الوطنية
G	لتسيير
E	القرض
M	المصغر
A	الوكالة
N	الوطنية
D	لتطوير
I	الاستثمار

الخـــــــاتمة

الخاتمة

بعد تناولنا لموضوع السياسة العامة للاستثمار ودورها في توفير مناصب الشغل ،الجزائر في ظل الاصلاحات 1990-2016 اتضح أن الاقتصاد الجزائري شهد العديد من التحولات والتغيرات للظروف التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية والتي من أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة في ظل الاقتصاد الموجه غداة الاستقلال وفق النظرة الاشتراكية القائمة على التخطيط المركزي والتي سرعان ما أظهرت بوادر ضعفها واختلالاتها بتأثير الأزمة النفطية 1986 ،مما أدى بعملية الإسراع في الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية و المحلية الخاصة والتي أصبحت أحد المتغيرات الأساسية لتطوير الاقتصاد الجزائري مع تضافر جهود السياسات الاقتصادية مجتمعة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل والحد من تفاقم ظاهرة البطالة الناجمة عن السياسات السابقة .

لكن قبل التطرق لموضوع سياسات الاستثمار في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل كان علينا البحث عن فهم عام وتأصيل لموضوع الاستثمار والتشغيل والبطالة كمدخل مفاهيمي من خلال الفصل الأول الوقوف على المتغيرات التي يرتكز عليها الموضوع والتي أوضحت أنها متغيرات اساسية وحساسة وخطيرة إذا لم يحسن استخدامها على أحسن وجه خصوصا إذا ما ارتبطت بالبحث عن الاستقرار والأمن الاجتماعي والذي يكمن في الأساس في توفير مناصب الشغل على غرار الحكومات والدول التي سعت إلى التخلص من جزء كبير في نسب البطالة في بداية انطلاقاتها التنموية من خلال الاستثمار في القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

وعليه فإن التوجه الجديد لسياسات الاستثمار في الاقتصاد الجزائري من خلال سياسات الاصلاح والتعديل الهيكلي والتوجه إلى اقتصاد السوق كان لها أثرها الكبير في معدلات البطالة التي احدثتها هاته الاصلاحات وهو الموضوع الذي تم توضيحه في هاته الدراسة ،حيث اعتبرت أزمة البطالة من أهم التحديات التي وجبت مواجهتها والتي مست عددا معتبرا من فئات الشعب بمختلف شرائحه ،حيث أدت هاته الأخيرة إلى تحقيق نتائج لا بأس بها في معدلات النمو وصلت إلى 5% خلال النصف الأول من الثمانينات،إلا انه مع انهيار أسعار النفط أدى إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة والمدفوعات ،لكن سرعان ما عادت الجزائر بانطلاقة جديدة متمثله في برامج الاستثمارات العامة خلال فترة 2001-2014 ،إذا صحيح أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بالتطورات الحاصلة في سوق المحروقات.

بدراستنا لسياسة الاستثمار في الجزائر وأثرها على التشغيل خصوصا في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية نستطيع القول أن ما تشير إليه جميع الاحصائيات محدودية الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بالرغم من الإجراءات المتعددة التي اتخذتها السلطات لتعزيز مختلف أنواع الاستثمارات وهو ما يوحي بعدم كفاية التعزيزات المتعلقة بمناخ الاستثمار وحاجتها لمزيد من الابداع والتطوير في مختلف المجالات بما يساير كافة التحولات السياسية والاقتصادية.

إذا وعلى الرغم من تدفق الاستثمار الأجنبي إلا أنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة أهميته الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأريحية المالية التي عرفتها الجزائر بعد سنة 2000 مكنتها من تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 ببرامجه الثلاث حققت من خلالها معدلات متباينة تراوحت بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع الظروف التي مر بها العالم والمنطقة والبلاد بصفة خاصة،ساهمت بذلك في توفير مناصب شغل والتخفيض من حدت البطالة في ظل الأريحية المالية التي يقف ورائها بالأساس ارتفاع أسعار المحروقات ،لكن الأمر لا يخلوا من النقائص والثغرات التي اغفلت عن التوجهات الأساسية لهذه البرامج .

فالهيئات والوكالات المستحدثة في سياق تشجيع المشاريع الاستثمارية وخلق مناصب الشغل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة ،اختلفت بين مناصب العمل الدائمة والمؤقتة من خلال الاعتماد على قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كآلية للتحكم في إقامة التوازنات اللازمة بين عرض العمل والطلبات المسجلة بشأنه وهنا نثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة :

بعد حوصلة وتقديم هذه الدراسة الموجزة عن جزئيات البحث نخلص إلى جملة من النتائج أهمها :

- من خلال الفصل الأول توصلنا إلى التمييز بين العديد من المفاهيم تتعلق بالأساس في الفهم الصحيح للاستثمار وسياساته من جهة وللبطالة والتشغيل وسياساته من جهة ثانية لتحديد أهمية وخطورة استخدامها إذا ما ارتبطت بالتحديد بموضوع الاستقرار والأمن الاجتماعي في ظل الظروف الجديدة للتحولات الاقتصادية والعولمة وتأثيرها على التشغيل والبطالة .
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإرادات العامة للدولة وبالتالي فإن أي سياسة تخضع آليا لتقلبات أسعار المحروقات .
- أخذت الجزائر على عاتقها بعض الاصلاحات خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية نتج على إثرها آثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة ،أثرت في معدلات البطالة.
- غياب المعالم الحقيقية لسياسات الاستثمار في ظل المخططات المركزية .
- تتوقف سياسة الاستثمار في إطار الإنعاش الاقتصادي على اعادت بعث الاستثمار في القطاعات المنتجه تقليديا الموفرة لمناصب الشغل كالزراعة ،والبناء ،والأشغال العمومية ،الصناعة من جهة ،ووضع إجراءات مرافقة قادرة على توفير محيط ملائم وعلى رأسها توفير اليد العاملة المؤهلة .
- يعتبر القانون المتعلق بترقية الاستثمار 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الإعلان الصريح عن التحول نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية ،حث اعطى امتيازات ضريبة كثيرة للمستثمرين إلا أنه لم ينجح في الوصول إلى الأهداف المرجوة من السياسة الاستثمارية ،من خلال محدودية وقلة المشاريع وانخفاضها في إحداث التوازن الجهوي والميول إلى المشاريع السريعة الربح على المدى القصير مما يثبت محدودية استمرارها إلى حين إحداث التعديلات التشريعية المتعلقة بالاستثمار والمالية والتي أحدثت حراكا إيجابيا على مستوى الاستثمارات المحلية والأجنبية ،غير أنها لاختلوا من النقائص المسجلة التي تتطلب معالجة فعلية للاختلالات التي تقف وراء زعزعت ثبات واستمرار جلب الاستثمارات.

- مسألة رد الاعتبار للقطاع الخاص لنجاعة الاستثمار إحدى المظاهر الأساسية لمنهجية الاصلاح الاقتصادي ،مما يحقق أفضل السبل للوصول إلى تنمية مستدامة.
- تهدف المشاريع الاستثمارية 2001-2014 إلى ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستديم يحمل في طياته أبعادا اقتصادية واجتماعية .
- إن مشكلة البطالة تعد من اهم المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع ،وعليه فإن النتيجة الأساسية للبرامج الاستثمارية هي معدلات البطالة التي مافتئت تتناقص باستمرار مما يشير إلى الانعكاسات الإيجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية .
- إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدت معوقات وعراقيل إدارية بيروقراطية ،وسياسية واقتصادية ومالية وأمنية ،أدت إلى التقليل من تدفقاته من ثم يجب القضاء على هاته المعوقات حتى يمكن ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي لتدعيم التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل الدائمة والفعلية للتمكين من الوصول إلى التطورات العالمية الراهنة .
- في إطار السياسة العامة للاستثمار أخذت الجزائر بمجموعة من التدابير كإجراءات لخلق فرص العمل تمثلت في مجموعة من الأجهزة المدعمة للاستثمار في إطار المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي حققت نتائج إيجابية غير أن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي توفرها هي مناصب عمل غير دائمة مما يفسره إفلاس كثير من هاته المؤسسات في ظرف خمس سنوات من إنشائها ،كما أن هاته الأجهزة تعتمد بالأساس على النفقة العمومية التي تقف على عائدات البترول .
- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادر على إقامة التوازنات اللازمة بين عروض العمل والطلبات وتسيير تدفقات اليد العاملة بالتوجيه والتكوين والتكييف والتمويل وتشجيع الإبداع ،وهو الاستثمار المنتج والخلاق للثروة ومناصب العمل الدائمة والمنتجة.

التوصيـــــــات :

من خلال الدراسة المعروضة في هذا البحث ونظرا لوجود بعض النقائص من خلال السياسة العامة للاستثمار في توفير مناصب الشغل ،خصوصا في ظل الاصلاحات نعرض من خلالها جملة من الاقتراحات والتوصيات في سبيل تفعيل أثر هاته السياسة على التشغيل :

- مواصلة الاصلاحات الاقتصادية مع وضع إستراتيجية واضحة الأهداف بتحديد الأولويات التي يتطلبها كل قطاع بانتهاج سياسة طويلة المدى .
- ينبغي إعطاء وقت أطول وجهود أكبر من أجل القيام بتقييم السياسات الاستثمارية لتفادي الفشل نتيجة سوء التخطيط والدراسة والتقييم .
- العمل على وضع سياسة اقتصادية متناسقة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري مما يمكن من تشجيع الاستثمار المحلي وتدفق الرأس مال الأجنبي إلى الداخل.

- إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر والتي أظهرت فاعلية كبيرة في توجيه الاستثمارات أكثر من جذبها ،وبالتالي يجب خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثبات واستقرار لجذب وتحفيز الاستثمار.
- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز الضريبية ،إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة ،من ثم يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، السياسي،الاقتصادي ،الاجتماعي ،والإقليمي لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء .
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع أشكال الاستثمار في المجال الانتاجي كالنشاط الصناعي والزراعي والتي تزيد من الصادرات وتساهم في زيادة الناتج المحلي الخام وتوفير مناصب الشغل الدائمة والتقليل من المشروعات التي لا تساهم إلا بقدر ضئيل في امتصاص البطالة.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري المؤدي إلى زيادة الكفاءة واستخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات،إذ يعتبر أحد محددات النمو الاقتصادي في المستقبل الذي يمكّن من خلق كوادر قادرة على التحديات المستقبلية.
- تطوير الأسواق المالية في الجزائر وإقامة البورصات الحديثة لإدارة الاستثمار وتجديد وإصلاح النظام البنكي للتغلب على العراقيل التي تقف أمام الاستثمار .
- مواصلة سياسة الانفاق الحكومي في البنية التحتية والتي تساهم بشكل كبير في تحسين المناخ الاستثماري.
- الإطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال التشغيل خاصة تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية للاستفادة منها خلال الدراسات الأكاديمية المتخصصة ،الندوات ،الملتقيات والأيام الاعلامية.
- وضع إستراتيجية تنمية تقف مع سياسات الاصلاح ورفع معدلات التشغيل إلى جانب معدلات النمو.
- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية
- تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل من خلال تقديم التحفيزات باعتباره أكثر استقطابا للأيدي العاملة .
- تطوير وتنشيط آليات إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الشباب لتمكينه من الحصول على القروض بعوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري ،إضافة للمتابعة الميدانية لأنشطة هاته المؤسسات وتوجيهها.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات و تفعيل الاقتصاد الوطني المؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل جديدة .
- إعادة عجلت الاستثمار العمومي المنتج ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني .
- الاستثمار في مجالات عديدة تغيب عن اهتمامات النشطين كالاستثمار في الاقتصاد البيئي أو الاقتصاد الأخضر.

- تفعيل دور الحوار والتشاور بين مختلف المتعاملين حول سبل دعم المؤسسات الاقتصادية الخالقة للثروة ومناصب الشغل مع اعتبار استحداث مناصب الشغل عن طريق الانفاق العام إجراء مرحليا.
- ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية كالتشغيل ،مع ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.
- من الواجب إعطاء الاهتمام اكثر للجانب الإعلامي والمواقع الإلكترونية للوزارات والوكالات والهيئات الداعمة للاستثمار ،من خلال المواظبة على التحديث الدائم للمعطيات لإثبات ميزة الشفافية لصالح الأجهزة الحكومية.

آفـــــاق البحث :

حاولنا في إطار هذا البحث الحديث عن سياسة الاستثمار ودورها في توفير مناصب الشغل :الجزائر في ظل الاصلاحات 1990-2016. وذلك بعد تقديم تحليل لواقع السياسة العامة أو بالأحرى مواكبتها للتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية ،تثار في ذلك العديد من القضايا التي تحتاج إلى مزيد في البحث والتوسع من بينها :

- دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين سياسات الاستثمار والتوجه الاقتصادي في الجزائر.
- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاستثمار في الموارد البشرية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- أثر الاصلاحات والبرامج التنموية على الاستقرار الاقتصادي .
- مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بسوق التشغيل في الجزائر.
- سياسات الاستثمار والتوظيف الخارجي في إطار عقود الشراكة.

المراجـــــــــــع

◄ قـــــائمة المصـــــــادر

1. **القـــــــــــــرآن**
2. **الجرائــد الرسميـــة**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" الأمر رقم 66-284 يتضمن قانون الاستثمار بتاريخ 15 سبتمبر 1966 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة ،العدد :80 ،السبت 01 جمادي الثانية عام 1386 هـ الموافق لـ 17 سبتمبر 1966 م .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية،"القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار بتاريخ 21 غشت 1982 م " . الجريدة الرسمية ،السنة التاسعة عشر،العدد :34،الثلاثاء 05 ذي القعدة 1402 هـ الموافق لـ 24 غشت 1982.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" القانون 86-13 يعدل ويتمم القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها بتاريخ 09 غشت 1986 م" . الجريدة الرسمية ، السنة الثالثة والثلاثون ، العدد :35 ، الاربعاء 21 ذو الحجة 1406 هـ الموافق لـ 27 غشت 1986 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية بتاريخ 12 يوليو 1988 م " . الجريدة الرسمية ،السنة الخامسة والعشرون ، العدد :28 ، الاربعاء 29 ذو القعدة 1408 هـ الموافق لـ 13 يوليو 1988 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ 05 أكتوبر 1993 م " . الجريدة الرسمية ،السنة الثلاثون ،العدد :64 ،الاربعاء 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الحكومة ، " المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحقيق قانونها الأساسي المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 م " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والثلاثون ،العدد :52 ، الاربعاء 27 ربيع الأول 1417 هـ الموافق لـ 11 سبتمبر 1996 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"مرسوم رئاسي رقم 96-438 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 بتاريخ 07 ديسمبر 1997 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والثلاثون،العدد 76 ،الأحد 27 رجب 1417 هـ الموافق 08 ديسمبر 1996 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ 20 غشت 2001 م ". الجريدة الرسمية ،السنة الثامنة والثلاثون ،العدد :47،الاربعاء 03 جمادي الثانية 1422 هـ الموافق لـ 22 غشت 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثامنة والثلاثون ،العدد : 77 ،السبت 30 رمضان 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،"الأمر رقم 06-08 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 15 يوليو 2006 م " . الجريدة الرسمية ، السنة الثالثة والأربعون ،العدد :47 ،الاربعاء 23 جمادي الثانية 1427 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 16-01 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 " . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والخمسون ،العدد:14 ، الاثنين 27 جمادي الأولى 1437 هـ الموافق لـ 07 مارس 2016 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ،" القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 03 غشت 2016 م" . الجريدة الرسمية ،السنة الثالثة والخمسون ،العدد:46،الاربعاء 29 شوال 1437 هـ الموافق لـ 03 غشت 2016 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رئاسة الجمهورية ، " القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 يناير 2017 " . الجريدة الرسمية ،السنة الرابعة والخمسون ،العدد :02 ،الأحد 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 11 يناير 2017 .

◄ **الكتـــــــــب**

- أحمد فوزي الحصري ،**الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،2017 .
- الإمام بن منظور ،**لسان العرب** . بيروت : دار صادر ،1965 .
- حزم الببلاوي ،**دور الدولة في الاقتصاد** .القاهرة : دار الشروق ،1998 .
- محمد بريش ،**مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح** . د م ن : شبكة الألوكة ،2006 .
- مروان شموط ،كنجو عبدو كنجو ،**أسس الاستثمار**.القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد ، 2008 .
- م. بودهان ،**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر** . الحراش : الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع ،2000.
- نجلاء محمد جابر ،**علم الاقتصاد السياسي** . عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ،2014.
- ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد : من خلال حالة الجزائر** . بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية ،2010.
- عبد الحميد عبد المطلب ،**سلسلة الدراسات الاقتصادية :السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)** . القاهرة ،مجموعة النيل العربية ،2003 .
- فاضل محمد العبيدي ،**البيئة الاستثمارية** . عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2012.

◄ الدراسات المنشورة

- حسن رحيم ،"سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل وتقييم".مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 ،القاهرة ،شتاء ربيع -07-2013 .
- طارق قندوز ، إبراهيم بلحمير ، السعيد قاسمي ، " الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد والتضخم والبطالة " . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة يحيى فارس المدية ، العدد 04 ديسمبر 2015 .
- كريم زرمان ، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009 " . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع جوان 2010 .
- لبيبة جوامع – حدة رايس،"تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي:دراسة حالة الجزائر ". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السادس عشر ،ديسمبر 2014 .
- مولاي لخضر عبد الرزاق ،"تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2011 ".مجلة الباحث .جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 2012/10.
- محمد مسعي ، " سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو " . مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 2000/10 .
- منى مصغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات ص م ".مجلة الباحث .جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 2012/10 .
- منصوري زين ،"واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر ،العدد : 02 ماي 2005.
- مشتاق هـ خان ، " الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية –مذكرات توجيهية في السياسات :سياسات الاستثمار والتقنية " . منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) ،الأمم المتحدة ،2007 .
- نبيل بوفليح ، " دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ((2001-2014)) " . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد 2013/09 .
- عمار رواب ، صباح غربي ،"التكوين المهني والتشغيل في الجزائر "،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،العدد الخامس .
- صندوق النقد الدولي ،الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية ،منشورات صندوق النقد الدولي ،1990 .

◄ الدراسات الغير منشورة

- الأطروحـــــــــــات

- كريمة فرحي ،" اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ،تركيا ،مصر والجزائر "،أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية:2013/2012 ،ص 278-289.
- سمير يحياوي ،" الاستثمار العربي بين الواقع والتحديات في ظل الرهانات الحديثة (2008-1998):دراسة حالة الجزائر ،مصر ،الأردن ،السعودية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية :2010/2009 .
- عبد القادر بابا ، " سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2003-2004.

- رســـــــائل الماجستير

- آسيا شيبان ، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الصناعات التقليدية والخرف في الجزائر " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التحليل الاقتصادي ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،السنة الجامعية :2009/2008 .
- باية ساعو ،" الانعاش الاقتصادي واقع وآفاق " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ،قسم علوم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بن يوسف بن خده الجزائر ،السنة الجامعية :2009/2008 .
- سليم عقون ،" قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة : دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر " . مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،السنة الجامعية :2010/2009.
- رشيدة حمودة ، " إستراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة،دراسة مقارنة بين تجربتي : الجزائر ومصر "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة ،مدرسة الدكتوراه:إدارة الأعمال والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ،السنة الجامعية 2011-2012

- مذكـــــرات المـــاستر

- هاجر لطرش ،" تقييم أثر السياسة الاستثمارية على النمو والتشغيل في الجزائر خلال فترة 2001-2013 "

مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،السنة الجامعية :2014/2013.

- حنان واعة ، " إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل –نموذجا " ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،السنة الجامعية 2015/2014.
- كريمة بن ضيف الله ،كميلية عباس ،" دراسة تحليلية قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر 1970–2012 " . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد أكاديمي ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،السنة الجامعية :2014/2013 .
- كريمة عبان ، " أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة : دراسة حالة الجزائر 2002–2014 " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،السنة الجامعية 2014–2015.
- مريم حمزة ،لبنى حجار ،" تحليل تقييم سياسة التشغيل في ظل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة من 2001–2014 " . مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية المؤسسة ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،السنة الجامعية :2015/2014.
- عبد الرزاق عزرين ،" النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر(واقع وآفاق) "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون فرع إدارة أعمال ،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة خميس مليانة ،السنة الجامعية :2014/2013.
- صليحة بوهلال ، " وكالة تشغيل الشباب (النتائج والمعوقات) دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل–ورقلة " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ،قسم اللعلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،السنة الجامعية :2013/2012 ،ص 45–46.

- مذكـــــرات الليسانس

- وردية كرموس ،صليحة قاضي ،ريم لونيس ، " أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل :حالة الجزائر " . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في نقود بنوك ومالية ،دائرة العلوم الاقتصادية ،معهد علوم التسيير ،المركز الجامعي يحي فارس ،المدية ،السنة الجامعية :2006/2005 .

- <u>الملتقيـــــــات</u>

- ابراهيم بلقلة ،" أثر برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001–2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11–12 مارس 2014.

- إلهام نايت سعيدي ،" آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر" . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية" المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13-14 أفريل 2011 .
- بغداد كربالي ،مصطفى دليمي ،"دور القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل " . مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 نوفمبر 2014.
- هلال درحمون ،علي ترير ،" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.
- زكريا مسعودي ،" سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11-12 مارس 2013.
- حياة براهمي ،نبيلة جعيجع ،"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر". مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.
- ليلى مقدم ، محمد سمير طعيبة ،"معايير اتخاذ قرار الاستثمار من منظور الاقتصاد الاسلامي " . مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول "الاقتصاد الاسلامي : الواقع ورهانات المستقبل "المنظم من قبل جامعة غرداية ، الجزائر ،23-24 فبراير 2011 .
- موسى سعداوي ،كمال عامر ،" التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي "، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.
- محمد بن عزة ،شليل عبد اللطيف ،" دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2010 "،مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

- محمد خميسي بن رجم ،"الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية " . مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل جامعة محمد الشريف مساعديه ،سوق اهراس ،27-2012/11/28 .
- محمد قادري ، " تأثير الاستثمارات العمومية على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة2001-2014 "، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.
- نبيل بن عامر ،" تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكي بسوق العمل للاقتصاد الجزائري : دراسة تحليلية للفترة 2000-2011 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11-12 مارس 2013.
- نجوى سديرة ،شرف مراكشي ،"رد الاعتبار لدور القطاع الخاص في الاستثمار كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستديمة "،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس ،27-28 ديسمبر 2012.
- نور الدين أحمد قايد ،" السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.
- سفيان دلفوف ،عبد السلام حططاش ،" أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة 2001-2014 "،مداخلة مقدمة بالمؤتمر الدولي حول " تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ،11-12 مارس 2013.
- سلمان بن شريف ،"التأثير المتبادل بين معايير التشغيل والتحولات الاقتصادية في الجزائر " . مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية " المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13-14 أفريل 2011 .
- عبد الحميد قورمي ،عبد القادر شلالي ، " مداخلة انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل -موقف التيارات النيولبرالية " . سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية" المنظم من قبل قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 13-14 أفريل 2011
- عواطف محسن ،أمال مهاوة " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة " . مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي حول " إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،18-19 أفريل 2012 .

- عمار علوني ،"دور هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييميه بولاية سطيف ". مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.
- عماد اشوي ، عادل جدادوة ،"الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "قانون الاستثمار والتنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس ،27-28 ديسمبر 2012.
- راضية اسمهان خزاز ،حده عطاء الله ،" انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على التشغيل والبطالة في الجزائر "،مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثالث حول " سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014) " المنظم من قبل جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،11-12 مارس 2014.
- رحالي بالقاسم رحالي ،فلاك ركن الدين ،"دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال فترة 1970-2010 ". مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة محمد بوضياف المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.
- رزيقة غراب ، " آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور منظومة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ". مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 "المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف-1 ،11-12 مارس 2013.
- رياض زلاسي ،نوال مرزوقي ،خليصة مجبلي " تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ". مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " المنظم من قبل جامعة الوادي ،05-06 ماي 2013.

◄ المواقع الالكترونية

- البنك الدولي ،" قياس أنظمة أنشطة الأعمال ". متحصل عليه من الموقع الإلكتروني : http://www.arabic.doingbusiness.org ،تاريخ الاطلاع:2016/12/22 ،16:20.
- بيانات التصريح بالاستثمار ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني ، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/ ، تاريخ الاطلاع 2017/02/09 ، 13:36
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني ، http://www.angem.dz تاريخ الاطلاع :2017،15:50/03/16.
- عثمان علام ،" واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 " مداخلة مقدمة بالملتقى العربي الأول حول " العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي "

شـــرم الشـــيخ ،جمهوريـــة مصـــر العربيـــة ،25-28 ينـــاير 2015. متحصـــل عليـــه مـــن الموقـــع الإلكتروني:dspace.univ-bouira.dz/...am/123456789/1658/1/doc4.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/01/10، 14:00.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،متحصل عليه من الموقع الإلكتروني، http://www.cnac.dz/annuaire-promoteur/defauit.aspx ،تاريخ الاطلاع :2017/03/16 ، 14:40.

◄ المراجع باللغة الأجنبية

▪ Liste des sources

- **Journaux officiels**

- République démocratique d'Algérie populaire , Tête de la République," Loin 63-277 portant code de investissements du 26 juillet 1963 " ,journal officiel , N ° 53 , 20 OUT 1963

▪ Études publiées

- Ministère de l'industrie et de Mines , " Bulletin d'information Statistique du la PME ". Direction Général de la Veille Stratégique , de Etudes et de systèmes d'information , № 18-20-21-23-26-27-29.
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT , " policy Frame Work for investment " . 2006 .
- ONS ,CHAPITRE-II-EMPLOI. Rétrospectives (1962-2011), Edition 2005 ,Algérie .
- ONS , " ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE AU4ème TRIMESTRE 2012 ". N°651 ,Janvier 2012 .
- ONS ," ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE AU4ème TRIMESTRE 2013 ". N°653 ,Janvier 2013 .
- ONS," ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE ENSEPTEMBRE". N°683,Janvier 2014.
- - ONS ," ACTIVITE,EMPLOI & CHÔMAGE ENSEPTEMBRE " . N°726 , SEPTEMBRE 2015.
- United Nation , " concept & Definition of Capital for Nation Statistical " . paper N 03 , 1963.

الفهـــــــــرس

1. فهرس الأشكـــــــــــــــــال

فهرس الأشكـــــــــــــــــال		
الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	خطوات تطوير سياسة الاستثمار والتقنية	18
02	مخطط تمثيلي يوضح أهداف الاستثمار	20
03	مفهوم البطالة	28
04	مناخ وسياسات الاستثمار	52
05	تطور عدد المشتغلين في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1889	58
06	زيادة نسب التشغيل للفترة الممتدة من 1990 -2000 .	59
07	منحنى يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل للفترة الممتدة 1993-2000	61
08	توزيع رخص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2014 حسب القطاعات	67
09	منحنى يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التشغيل فيها للفترة 2011-2016	89
10	نسبة العمالة في القطاع الخاص والعام ونسبة التشغيل فيهما للمدة الممتدة 2010-2016	91
11	منحنى بياني يوضح المشاريع الممولة من طرف و د ت ش ANSEJ ونسبة التشغيل فيها 2011 - 2016	96
12	التمثيل النسبي للمشاريع والمبالغ المالية المصرح بها من طرف و.ت.إ: 2002-S1 2016 .	101
13	التمثيل النسبي لنسب التشغيل للمشاريع المصرح بها من طرف و.ت.إ : 2002-S1 2016 .	102
14	رسم بياني يوضح عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها حسب القطاع القانوني:2002-S1 2016 .	103
15	المحاور الإستراتيجية لترقية التشغيل في إطار الاستثمار.	109

2. فهرس الجـــــــــــداول

فهرس الجـــــــــــداول		
الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	الأجهزة الحكومية المكلفة بتسيير الاستثمارات في الجزائر	51
02	وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال DB Index للبنك الدولي خلال فترة 2005-2014	53
03	قياس الحد الأعلى للأداء	53
04	تطور نسب التشغيل في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	58
05	تطور نسب التشغيل للفترة الممتدة من 1990-2000	59
06	المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المنجزة خلال فترة 1993-2000	61
07	توزيع رخص برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب السنوات ومجالات الاستثمار.	67
08	المحاور الرئيسية لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	70
09	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال فترة 2001-2004.	72
10	تطور معدلات التشغيل والبطالة والمساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل لفترة 2005-2009	73
11	تطور معدلات التشغيل والبطالة والمساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل لفترة 2010-2014	74
12	التطور الزمني لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	82
13	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	84
14	أجهزت دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل	85
15	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير مناصب الشغل خلال فترة 2001-2010	88
16	النسب المستحدثة في التشغيل وفقا لزيادة عدد المؤسسات خلال فترة 2001-2010.	88
17	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة التشغيل فيها للفترة 2011-2016	89

18	التطور النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الزيادة في التشغيل 2011-2016	90
19	التطور النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة الزيادة في التشغيل 2010-2016	91
20	المشاريع الممولة من طرف ص.و.ت.ب CNAC ونسبة التشغيل فيها من 2011-2016	94
21	المشاريع الممولة من طرف الوكالة و.د.ت.ش ANSEJ ونسبة التشغيل فيها من 2011-2016	96
22	التقسيم القطاعي للمشاريع الممولة من طرف الوكالة و د ت ش ANSEJ 2011-2016	97
23	توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة و.ت.ق.م ANGEM حسب قطاع النشاط إلى غاية:2016/11/31	99
24	مناصب الشغل المحدثة من طرف الوكالة و.ت.ق.م ANGEM إلى غاية:2016/11/31	100
25	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها من طرف و.ت.إ : 2002 – السداسي الأول 2016	101
26	عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها حسب القطاع القانوني:S1-2002 2016	102
27	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط : S1 – 2002 2016	103
28	القوى الناشطة وعدد المشتغلين ونسبة العمالة بـ : م.ص.م للفترة الممتدة من 2002-2015.	105

3. فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع **رقم الصفحة**

الاهداء **03**

الشكر **04**

مقدمة **05**

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسة الاستثمار والتشغيل

المبحث الأول : مفاهيم أساسية لسياسة الاستثمار **14**

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار وسياسته..... **14**

المطلب الثاني : أهمية وأهداف السياسة الاستثمارية وعلاقتها بمعايير التقييم..... **19**

المطلب الثالث : الخصائص الأساسية وأنواع سياسات الاستثمار..... **22**

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي للتشغيل والبطالة **26**

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البطالة والتشغيل..... **26**

المطلب الثاني : أسس ومحددات سياسة التشغيل وأهدافها..... **32**

المطلب الثالث : التحولات الاقتصادية وسياسات الاصلاح ومؤشر البطالة والتشغيل..... **34**

الخلاصة **40**

الفصل الثاني : واقع سياسات الاستثمار وأثرها على التشغيل في الجزائر

المبحث الأول : تحليل مسار السياسة العامة للاستثمار في الجـــزائر ودورها في توفير مناصب الشغل..... **43**

المطلب الأول : السياسة العامة للاستثمار. **43**

المطلب الثاني : سمات السياسة الاستثمارية في الجزائر. **45**

المطلب الثالث : السياسة الاستثمارية وإشكالية التشغيل في ظل المخططات والإصلاحات..... **56**

المبحث الثاني : السياسة الاستثمـــارية وإشكـــالية التشغيـل في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014..... **64**

المطلب الأول : برنامج الاستثمارات العامة في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) **64**

المطلب الثاني : أثر البرامج الاستثمارية في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على التشغيل **71**

المطلب الثالث : تقييم أثر البرامج الاستثمارية على التشغيل في الفترة 2001-2014..... **75**

الخلاصة **78**

الفصل الثالث : الاستثمـــار في المؤسسات الصغيــرة والمتوسطة كـآلية لتحقيق التشغيـــل في الجـــــزائر.

المبحث الأول : المؤسســـات الصغيــرة والمتوسطة في الجــزائر ودورها في توفير مناصب الشغل..... **81**

المطلب الأول : مسار المؤسسـات الصغيـــرة والمتوسطة في الجـــزائر **81**

المطلب الثاني : تطور المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في الجـــزائر ودورهـــا في توفيــر مناصب الشغـــل. **86**

المبحث الثاني : آليات دعم التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... **93**

المطلب الأول : سياسات الاستثمار والتشغيل وفقا لآليات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر..... **93**

المطلب الثاني:تقييم دور وآليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات الشغل في الجزائر..... **104**

الخلاصة **111**

الملاحق..... **112**

قائمة المختصرات..... **113**

الخاتمة **114**

المراجع **120**

الفهرس..... **130**

فهرس الأشكال **131**

فهرس الجداول..... **132**

فهرس المحتويات **134**